



الموضوع

انعكاسات تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ مودع ايمان

إعداد الطالب(ة)

■ عبد السلام كوثر

<http://www.univ-biskra.dz>

السنة الجامعية: 2016_2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى

والدي الكريمين حفظكما الله وربكما كما

أهدي لكما هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء و
المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة مودع إيمان لتوجيهاتها القيمة
وملاحظاتها النبيرة التي كانت سندا لي على إتمام هذا البحث.

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل انعكاس سلوك سعر صرف الدينار الجزائري على توازن ميزان المدفوعات، و تقييم مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر، ومن أجل تحقيق الهدف من الدراسة صغنا الاشكالية التالية: ما هي انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على وضع ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 1990م إلى 2015 ؟ واعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وأن أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري لم تظهر أي استجابة لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من ضعف الهيكل الانتاجي ، بالإضافة إلى اعتماده على مورد واحد وهو المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف – ميزان المدفوعات – تقلبات سعر الصرف – تخفيض قيمة العملة المحلية.

Résumé :

Le but de cette étude est l'analyse des conséquences du comportement du taux de change sur l'équilibre de la balance des paiements à travers l'évaluation des étapes d'évolution du régime de change en Algérie ; pour parvenir à ce but la problématique suivante a été élaborée :

- Quel sont les conséquences des fluctuations du taux de change du Dinar Algérien sur l'équilibre de la balance des paiements au cours de la période 1990-2015 ?

Nous avons opté dans cette étude sur l'approche descriptive et analytique, qui nous a fait conclure que la politique du change appliquée en Algérie n'était pas efficace dans la correction du déséquilibre de la balance des paiements, et que les soldes de la balance des paiements n'a pas montré en réponse aux fluctuations du taux de change du Dinar Algérien, à cause de la nature de l'économie algérienne qu'il souffre d'une faible productivité, en plus de sa dépendance à l'égard d'un seul ressource qui est des hydrocarbures.

Mots-clés : le taux de change – la balance de paiements - fluctuations du taux de change –dévaluation de la monnaie locale.

الفهارس

1- فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	شكر وتقدير
	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
أ- ح	الإطار العام للدراسة
ب	إشكالية الدراسة
ب	الأسئلة الفرعية
ب	الفرضيات
ت	أهداف الدراسة
ت	أهمية الدراسة
ت	منهج الدراسة
ث	حدود الدراسة
ث	وسائل جمع البيانات
ث	محددات الدراسة
ث	الدراسات السابقة
ج	هيكل الدراسة
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات
3	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
3	الفرع الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات
3	أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات
5	ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات
6	الفرع الثاني: كيفية القيد في ميزان المدفوعات
8	الفرع الثالث: تقسيمات ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي له

8	أولاً: تقسيمات ميزان المدفوعات
10	ثانياً: والتفسير الاقتصادي لميزان المدفوعات
11	المطلب الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
11	الفرع الأول: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات
11	الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات
12	الفرع الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات
13	المطلب الثالث: آليات علاج اختلال ميزان المدفوعات
13	الفرع الأول : التصحيح عن طريق آلية السوق
13	أولاً: التصحيح عن طريق آلية الأسعار
14	ثانياً: التصحيح عن طريق سعر الصرف
14	ثالثاً: التصحيح عن طريق الدخل
15	رابعاً: طريقة المرونات
16	الفرع الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة
16	أولاً: الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني
16	ثانياً: الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني
17	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
17	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
17	الفرع الأول: مفهوم و أهمية سعر الصرف
17	أولاً: مفهوم سعر الصرف
18	ثانياً: أهمية سعر الصرف
18	الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف
18	الفرع الثالث: أنواع سعر الصرف
19	أولاً: سعر الصرف الإسمي
19	ثانياً: سعر الصرف الحقيقي
21	ثالثاً: سعر الصرف الفعلي
21	رابعاً: سعر الصرف التوازني
21	الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
23	المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف
23	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

24	الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
25	الفرع الثالث: النظرية الكمية
26	الفرع الرابع: نظرية الأرصد
26	الفرع الخامس: النظرية الإنتاجية
27	المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف الأجنبي
27	الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وخصائصه
27	أولاً: مفهوم سوق الصرف الأجنبي
28	ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي
29	الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي
29	الفرع الثالث: الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي
30	الفرع الرابع: المعاملات التي تجري في سوق الصرف الأجنبي
30	الفرع الخامس: مخاطر الصرف الأجنبي
32	المبحث الثالث: أنظمة و سياسات سعر الصرف
32	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
32	الفرع الأول: التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف
33	الفرع الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف
34	ثانياً: نظام سعر الصرف الثابت
36	أولاً: نظام سعر الصرف المرن وتعويم العملات
40	الفرع الثالث: العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف
40	أولاً: طبيعة ومصادر الصدمات
40	ثانياً: السمات الهيكلية للاقتصاد
41	ثالثاً: الأهداف الاقتصادية للسياسة الاقتصادية
41	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف
41	الفرع الأول: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف
41	أولاً: مفهوم سياسة سعر الصرف
41	ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف
43	الفرع الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف
44	الفرع الثالث: أهم سياسات سعر الصرف
44	أولاً: سياسة تخفيض قيمة العملة

46	ثانيا: سياسة رفع قيمة العملة
47	ثالثا: سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي
49	المبحث الرابع: تقييم دور سعر الصرف في علاج عجز ميزان المدفوعات
49	المطلب الأول: منهج المرونات
49	الفرع الأول: فرضيات منهج المرونات
49	الفرع الثاني: محتوى منهج المرونات
51	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمنهج المرونات
52	المطلب الثاني: منهج الاستيعاب
52	الفرع الأول: فرضيات منهج الاستيعاب
53	الفرع الثاني: محتوى منهج الاستيعاب
56	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب
58	المطلب الثالث: المنهج النقدي
58	الفرع الأول: فرضيات المنهج النقدي
59	الفرع الثاني: محتوى المنهج النقدي
65	خلاصة الفصل
66	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
67	تمهيد
68	المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري و السياسة المصرفية في الجزائر
68	المطلب الأول: ميزان المدفوعات الجزائري
68	الفرع الأول: تجميع البيانات لميزان المدفوعات الجزائري
69	الفرع الثاني: القواعد المستخدمة في إعداد ميزان المدفوعات الجزائري
70	الفرع الثالث: هيكل الواردات و الصادرات الجزائرية
70	أولا: هيكل الواردات
72	ثانيا: هيكل الصادرات
73	المطلب الثاني: السياسة المصرفية في الجزائر
74	الفرع الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر
74	أولا: المرحلة الأولى (1962-1970)
74	ثانيا : المرحلة الثانية 1971-1987
76	ثالثا: المرحلة الثالثة(1988-1994)

77	رابعاً: المرحلة الرابعة: ما بعد 1994
78	الفرع الثاني: الرقابة الصارمة على الصرف
80	الفرع الثالث: سياسة تخفيض الدينار الجزائري
80	أولاً: أسباب ودوافع تخفيض العملة في الجزائر
81	ثانياً: مدى توفر الشروط النظرية لتخفيض العملة في الجزائر
83	المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015)
83	المطلب الأول: أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الحساب الجاري
83	الفرع الأول: أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
86	أولاً: تحليل الصادرات
88	ثانياً: تحليل الواردات
89	ثالثاً: تحليل الميزان التجاري
90	الفرع الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على كل من ميزان الخدمات والفوائد والتحويلات
92	أولاً: تحليل ميزان الخدمات
93	ثانياً: تحليل التحويلات
94	الفرع الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الحساب الجاري إجمالاً
97	المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حساب رأس المال
97	الفرع الأول: أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر
99	الفرع الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على رأس المال العام
102	الفرع الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال
104	المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الكلي
108	خلاصة الفصل الثاني
109	الخاتمة العامة
115	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	سرد تاريخي لنظم سعر الصرف (1980-2000)	(1)
70	التركيبية السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2015	(2)
72	التركيبية السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2015	(3)
76	سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر	(4)
76	مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري	(5)
78	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو والدولار في الفترة ما بين 2005 و2008	(6)
84	تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات سعر الصرف خلال الفترة (1990-2015)	(7)
90	تطور أرصدة ميزان الخدمات والفوائد والتحويلات خلال الفترة (1990-2015)	(8)
94	تطور رصيد الميزان الجاري وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2015	(9)
97	تطور حساب الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2015.	(10)
99	تطور حساب رأسمال العام مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2015.	(11)
102	تطور رصيد حساب رأس المال مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2015	(12)
104	تطور رصيد الميزان الكلي مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2015	(13)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
34	تحديد سعر الصرف عن طريق تدخل السلطة النقدية	(1)
37	تحديد سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار	(2)
38	تحديد سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار بزيادة الطلب	(3)
42	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	(4)
45	أثر منحني (J) تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات	(5)
54	التوازن المحلي للاقتصاد	(6)
55	التوازن الخارجي للاقتصاد	(7)
56	التوازن الداخلي والخارجي	(8)
70	التوزيع السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2015	(9)
73	التوزيع السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2015	(10)
86	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل تطور الصادرات خلال الفترة (1990-2015)	(11)
88	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل تطور الواردات خلال الفترة (1990-2015)	(12)
89	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2015	(13)
92	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رصيد حساب الخدمات خلال الفترة (1990-2015)	(14)
93	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور التحويلات خلال الفترة (1990-2015)	(15)
95	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور الحساب الجاري خلال الفترة 1990-2015	(16)
98	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2015	(17)
101	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رأس المال العام خلال الفترة 1990-2015	(18)
103	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (1990-2015)	(19)
106	تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رصيد الميزان الكلي خلال الفترة (1990-2015)	(20)

المقدمة العامة

تقوم التجارة الدولية على تبادل الموارد الاقتصادية « سلع ، خدمات ، عوامل إنتاج، ورؤوس أموال » بين مختلف الدول، متقدمة كانت أو نامية، قوية اقتصادياً أو ضعيفة، وذلك على أساس حاجة بعضها لهذه الموارد وتحقيق البعض الآخر لفوائض منها، أو على أساس تحقيقها لامتيازات نسبية وتنافسية تجعلها محل استقطاب لبقية الدول.

وبالمقابل فإن هذا الانتقال للموارد من دولة لأخرى ينجم عنه تيار من التدفقات النقدية تسمى مدفوعات دولية، وكل هذه المبادلات والتدفقات إنما يتم تدوينها في سجل خاص يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير والذي ظهر منذ القرن السابع عشر على يد التجار الذين أولوا اهتماما كبيرا للميزان التجاري الذي يظهر صادرات الدولة ووارداتها ، ويتم تسديد الفارق بينهما بالمعادن النفيسة مما يزيد من ثروتها وقوتها، وبعد ظهور النقود والعملات أصبح لميزان المدفوعات اهتمام أكبر من طرف الدول، لأنه يعكس القوة الاقتصادية للدولة مقارنةً بباقي الدول، وأصبح السعي إلى المحافظة على توازنه من أولى اهتماماتها.

وبالنظر إلى ما يلعبه سعر الصرف والفرق بين العملات من دور في تقييم السلع والموارد، كان اهتمام هذه الدول به أكثر كونه المدخل الأساسي لتوازن موازين المدفوعات خصوصا وأن نظم الصرف تطورت كثيرا من قاعدة الذهب إلى الصرف بالذهب إلى التثبيت بالدولار بداية من اتفاقية بروتن وودز سنة 1944، والذي لم يلبث طويلا لتأتي اتفاقية جمايكا 1973 بنظام التعويم والذي أصبح منتهجا من طرف أغلب الدول، وكانت كل دولة حريصة على انتهاج نظام وسياسات للصرف تمكنها من المحافظة على قيمة عملاتها التي تعتبرها الداعم الأول لاستقرار وتوازن ميزان المدفوعات.

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، فهو يسجل موقعها في المعاملات الدولية ، ويظهر كفاءة الآلة الانتاجية المحلية، والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري الذي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية الراهنة.

وقد تأثر الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بأزمته التدهور الحاد لأسعار المحروقات ، التي تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة، وكذا تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، حيث أدت هذه الأزمة إلى تقلص وسائل الدفع الخارجية وتراكم العجز في ميزان المدفوعات، فلم يبقى للجزائر في

ظل هذه الظروف سوى الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي ، واتباع الاصلاحات المقدمة إليها من طرفه، ومن بين الاجراءات التي ركزت عليها هذه الاصلاحات اعادة النظر في سياسة سعر الصرف وذلك من خلال تطبيق جملة من التخفيضات، قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، وكذا التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف.

(1) إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هي انعكاسات تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؟

(2) الأسئلة الفرعية:

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر؟
- 2- هل أن إحداث تغييرات في سياسات وأنظمة سعر الصرف يكون الهدف منه معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات دائما؟
- 3- كيف يستجيب ميزان المدفوعات لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري؟
- 4- ما مدى نجاعة أداة سعر الصرف في الحد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الجزائري؟

(3) الفرضيات:

وكإجابة مبدئية على الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- 1- مر سعر الصرف في الجزائر بعدة مراحل ابتداءً من مرحلة سعر الصرف الثابت وصولاً إلى القابلية للتحويل.
- 2- لا يكون الهدف من إحداث تغييرات في سياسات وأنظمة سعر الصرف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات دائما.

3- يستجيب ميزان المدفوعات لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بحسب اتجاهها، حيث توجد علاقة طردية بينهما، فانخفاض قيمة الدينار تؤدي انتعاش رصيد ميزان المدفوعات وبالتالي القضاء على العجز إن وجد وتعزيز الفائض والعكس في حالة ارتفاع قيمة الدينار.

4- تعتبر أداة سعر الصرف أداة فعالة في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات الجزائري.

(4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- توضيح الإطار النظري لميزان المدفوعات وسعر الصرف.
- 2- تسليط الضوء على آليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.
- 3- تقييم مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر.
- 4- تحليل انعكاس سلوك سعر صرف الدينار الجزائري على توازن ميزان المدفوعات.
- 5- تحديد مدى فعالية نظم سعر الصرف المتبعة في علاج اختلالات ميزان المدفوعات الجزائري.

(5 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في ايضاحها للإطار النظري لكل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وتسليطها الضوء على آليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، كما أن هذه الدراسة اهتمت بالوقوف على مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل انعكاس سلوك سعر صرف الدينار الجزائري على توازن ميزان المدفوعات، وتحديد مدى فعالية نظم سعر الصرف المتبعة في علاج اختلالات ميزان المدفوعات.

(6 منهج الدراسة:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، فلقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى كل من المنهج التاريخي ومنهج دراسة حالة من خلال التطرق إلى التطور التاريخي لسعر الصرف في الجزائر، وإبراز أهم الاحصائيات التي تخص ميزان المدفوعات الجزائري.

حدود الدراسة:

وقد حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، وفيما يخص الإطار المكاني اختصت هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظرا لانتماء الباحث إلى هذا البلد ومعايشته للأوضاع التي تميزه، أما الإطار الزمني فحدد بالفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015 ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق، وكذا مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى أن هذه الفترة تعد كافية لتحليل وضع ميزان المدفوعات وتحديد انعكاسات تقلبات سعر الصرف عليه.

وسائل جمع البيانات:

من أجل إعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية، والتي تمثلت في: الكتب والأطروحات والمجلات والتقارير، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية.

محددات الدراسة:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع، حيث أن أغلب الدراسات التي صادفتنا اقتصرنا على دور سعر الصرف في إعادة التوازن للميزان التجاري، وليس ميزان المدفوعات ككل، وبالتالي صعوبة تحليل انعكاس تقلبات سعر الصرف على باقي حسابات ميزان المدفوعات.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات من موقع بنك الجزائر لبعض السنوات.

(7) الدراسات السابقة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة ، وقصد تدعيم الدراسة تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي يمكن الاستعانة بها خصوصا في الجانب النظري من الدراسة، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- دراسة بن قدور علي بعنوان **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)** ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمته في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد وصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن الفارق في الأسعار يعتبر بعدا من الأبعاد المعتمدة لتحديد

سعر الصرف الحقيقي التوازني، وأنه من خلال تقدير سعر الصرف الإسمي كدالة في أساسيات ميزان المدفوعات، ظهر ضعف تحديد الدينار الجزائري مقارنة بتدفق السلع والمداخيل ورؤوس الأموال إلى الخارج، وهذه الوضعية فسرت بارتباط قليل قدره 25%، وهو ما يعكس أثر ضعيف للمتغيرات الخارجية على تطور سعر الصرف في الجزائر.

2- دراسة دوحة سلمى بعنوان **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، تهدف هذه الدراسة إلى تتبع أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، ومحاولة البحث عن الوسائل والآليات المناسبة للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، واتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج كان أبرزها أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض قيمة العملة الوطنية يتمثل في تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، أي أنه كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية الميزان التجاري.

أهم ما يميز الدراسة:

ركزت الدراسة الأولى "دراسة بن قدور علي" على تحليل سعر الصرف التوازني وأثره على التوازن الكلي، فيما اهتمت هذه الدراسة بأثر سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات بشكل خاص. أما دراسة دوحة سلمى فقد عمدت إلى تحليل الأثر السلبي للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف على الميزان التجاري وتبحث عن سبل لعلاجها، لكن دراستنا تهتم بدور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

8) هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قسمنا بحثنا إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لمتغيري الدراسة، فبدأنا بالإطار النظري لميزان المدفوعات ثم الإطار النظري لسعر الصرف، وقد تضمن هذا الفصل أربع مباحث خصص أولها لمفاهيم حول ميزان المدفوعات، حيث تم التطرق فيه إلى ماهية ميزان المدفوعات، و التوازن و الاختلال فيه ومن ثم آليات علاج اختلالاته، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى مفاهيم أساسية حول سعر الصرف إذ

تتناول ماهية سعر الصرف و نظريات تحديده بالإضافة إلى ماهية سوق الصرف الأجنبي، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى سياسات وأنظمة سعر الصرف، وخصص المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل لتقييم دور سعر الصرف في علاج عجز ميزان المدفوعات في ضوء ثلاث مناهج هي : منهج المرونات، ومنهج الاستيعاب ، بالإضافة إلى المنهج النقدي.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للإطار التطبيقي للدراسة، وقسم إلى مبحثين ، المبحث الأول يتعلق بميزان المدفوعات الجزائري و السياسة المصرفية في الجزائر، ويتطرق المبحث الثاني من هذا الفصل إلى تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015).

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المبحث الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

المبحث الثالث: أنظمة وسياسات سعر الصرف

المبحث الرابع: تقييم دور سعر الصرف في علاج عجز ميزان المدفوعات

تلخيص:

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فوائض لدول وعجزات لدول أخرى، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل هو ميزان المدفوعات ، ونتيجة للتحويلات المستمرة التي أدت إلى حالة فوضى في أسواق النقد الدولية وازدياد الصراع بين الدول، وكذلك النمو غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادية، ظهرت اختلالات في وضع المدفوعات الخارجية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

ولقد كان لزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة في صورة عجز دوراً هاماً في دفع الدول إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي وعلاج الاختلال، ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي، وذلك بالبحث عن الأساليب المناسبة.

وقد تعددت وتنوعت الأدوات والسياسات التي استعملتها الدول لتحقيق هذا الغرض، بين مباشرة وغير مباشرة، وكمية وسعيرية، وشكلت سياسة سعر الصرف أهمها، فسعر الصرف يعد من أهم الأسعار في الاقتصاد وهو يؤثر على بقية الأسعار وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية تبعاً لذلك، كما أنه عنصر يتميز بالتغير المستمر باختلاف أنظمتها، وكان دائماً محور اهتمام الاقتصاديين المتابعين لما يستجد من أمور بحكم التغير السريع والتقدم في الحياة و الاتجاهات الاقتصادية.

بالإضافة إلى أن سياسة سعر الصرف هي دائماً محل اهتمام من طرف صندوق النقد الدولي ، وأن معظم الدول التي تعاني اختلالاً خارجياً وفي إطار سياسات التكييف الاقتصادي حصلت على دعم مالي لموازن مدفوعاتها ضمن اتفاقات مبرمة مع منظمات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بشرط التوجه نحو تحرير أسعار الصرف، وبالتالي توجيه معاملاتها الاقتصادية نحو معالجة اختلالها الخارجي.

وعليه سنتناول في هذا الفصل أربع مباحث، يتطرق المبحث الأول منها إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، فيما يتضمن المبحث الثاني عموميات حول سعر الصرف ، أما الفصل الثالث فندرس فيه أنظمة وسياسات سعر الصرف، وسنوضح في المبحث الأخير من هذا الفصل دور سعر الصرف في علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكون أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني.

ولأهمية ميزان المدفوعات تحاول البلدان معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها من خلال اتباع آليات مختلفة.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

الفرع الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات شأنه شأن الكثير من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية، فقد تعددت التعاريف التي تحدد مفهومه، ونذكر من بينها التعاريف التالية:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة". (حمودي، بدون سنة النشر، ص2)

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضاً على أنه "سجل محاسبي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة". (العبيدي، 2013، ص31)

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف ميزان المدفوعات في دليله لسنة 1961 بأنه "جدول منظم لمعاملات حصلت خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة بين المقيمين في دولة ما والمقيمين خارجه" (Rennane, 2013, P 65).

ويبرز لنا من خلال التعاريف السابقة، بعض المصطلحات الأساسية التي يجب الوقوف عندها وهي:

1- المعاملات الاقتصادية: طبيعتها مختلفة فمنها ما يستلزم تصدير أو استيراد السلع والخدمات ، ومنها ما يستلزم بيع وشراء الأصول بجميع أشكالها (النقود، المخزونات، المصانع،.....إلخ) بحيث أن ميزان المدفوعات يسجل جميع المدفوعات والمتحصلات التي تؤدي حاضرا أو مستقبلا إلى تسوية نقدية، هذا بالإضافة إلى تسجيل المعاملات التي ليس لها مقابل. (نويرة، 2014، ص21)

2- عنصر الإقامة: المقيمون هم من تتوفر فيهم صفة الإقامة الدائمة في البلد، أي لا يعتبر مقيما من كان في البلد (عرضا) كالسائح أو الطالب الأجنبي أو الدبلوماسي ، وقد يكون المقيمون أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين كالبنوك والشركات والمؤسسات، ويعتمد في اعتبار الإقامة صفة الإقامة وليس الجنسية، فالإقامة الدائمة إذا حصل عليها أجنبي الجنسية، تجعله مقيما في نظر ميزان المدفوعات ، أي أن المعاملات التي تتم بين أفراد مختلفي الجنسيات ولكنهم يقيمون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لا يعنى ميزان المدفوعات بتسجيلها، وعكس ذلك ، فإن المعاملات التي تتم بين أفراد يقيمون في دول مختلفة تعتبر معاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم واحدة. (عبد النبي، بدون سنة النشر، ص4)

3- السنوية: الاختلال الشهري في ميزان المدفوعات لا يعتبر اختلال جوهري ، إلا إذا تردد صداه على سلسلة موسمية، فعلى سبيل المثال فإن العجز الذي عرفه ميزان المدفوعات البريطاني في شهر سبتمبر ، جاء من إجازة شهر أوت ، التي أدت إلى الحد من الصادرات الصناعية، وإلى زيادة في الصادرات الغذائية ومنه فمبدأ السنوية لميزان المدفوعات يسمح لنا بتقرير ما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض.

(Rennane,2013,P67)

ويتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من المصادر التالية:

(برقوق ويوسف، 2016)

- إدارة الجمارك: حيث تصدر بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير واستيراد السلع المرتبة.
- مصلحة الضرائب: تقدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج.
- البنك المركزي: حيث يظهر التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية (العملات الأجنبية ، الذهب النقدي، وحقوق السحب).
- دوائر الدولة المختصة بدخول وخروج الأشخاص.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية ، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة

حيث أنه: (نويرة، 2014، ص22)

- يسمح بالحكم على الوضعية المالية والاقتصادية للبلد خاصة في المدى القصير، فإذا سجل الميزان حالات عجز معتبرة، استوجب على البلد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الواردات.
- يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاه الغير، ويوضح تلك المعاملات التي تتيح وسائل نقدية لتغطية هذه الالتزامات.
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل الوطني.
- يسمح بتوقع تطور أسعار الصرف، إذ أن تحقيق الفائض بصفة مستمرة ينعكس إيجاباً على عملة البلد (تحسين قيمة العملة في حالة سعر الصرف المرن، والرفع من قيمة العملة في حالة ثبات سعر الصرف)، والعكس في حالة تحقيق عجز مستمر.
- يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وفق المعلومات التي يتيحها ميزان المدفوعات عن الوضع الدولي للبلد فقد يلجأ بلد ما نتيجة العجز الذي يعانيه الميزان إلى فرض الرقابة على الصرف مثلاً.

- يسمح أيضا بتحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، إذ يظهر ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية الحصة التي يحوزها هذا البلد في التجارة العالمية، الشيء الذي أكسب الدولار ثقله المعروف في تسوية المدفوعات الدولية.
- هو أداة لتقييم وتفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال البيانات الواردة فيه.
- يعتبر مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو العجز الدائم.

الفرع الثاني: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

يقوم ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج ، فكل عملية اقتصادية مع العالم الخارجي يتم طرحها في شكلين أو وجهين، شكل اقتصادي وشكل نقدي، مثلا عملية على السلع أو الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري (صادرات أو واردات) ، وشكل نقدي يتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع في رصيد العملة الأجنبية.

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساو له، وبالعكس إذا كانت العملية مدينة. وفيما يلي أمثلة توضيحية لذلك: (عروق، 2005، صص 22، 23)

مثال 1: قام مصدر جزائري بتصدير ما قيمته XXX و.ن إلى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية كما يلي:

مدین	دائن	
	XXX	صادرات (سلعة)
دخول القيمة (ثمن الصادرات)	XXX	رأسمال قصير الأجل

حالة استيراد منتج بقيمة XXX و.ن أجنبية

مدین	دائن	
XXX		صادرات (سلعة)
	XXX	رأسمال قصير الأجل

حيث أن الاستيراد يسجل في بند السلع، وقيمتها تسجل في احصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الالتزامات والأرصدة ، وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة.

مثال 2: شراء مقيم لأسهم شركة أجنبية بقيمة XXX و.ن

	مدین	دائن	
قيمة داخلية		XXX	رأسمال طويل الأجل (استيراد أوراق مالية)
قيمة خارجية	XXX		رأسمال قصير الأجل

تكون القيمة خارجية إذا كان التسديد من حساب في الداخل، وتتمثل هذه القيمة في زيادة التزامات على الخارج، أما إذا كان التسديد من رصيد في البنوك التجارية الأجنبية، فإن العملية ينتج عنها نقص في أصول أجنبية سائلة للبلد.

لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا يكون فيها عملية ومقابل لها، لأنها تحويلات أحادية الجانب، وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لابد وأن توازن بتسجيل مقابل للقيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها، وهذا المقابل هو حساب التحويلات من طرف واحد.

مثال 3: حصلت الجزائر في فيضانات 2002 على هبات تمثلت في مواد غذائية بقيمة XXX و.ن.

	مدین	دائن	
سلع	XXX		
تحويلات		XXX	

مثال 4: أما إذا قدمت الجزائر إعانة لدولة ما بقيمة XXX و.ن فستسجل

	مدین	دائن	
هبات (تحويلات)	XXX		
رأسمال قصير الأجل		XXX	

الفرع الثالث: تقسيمات ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي له

أولاً: تقسيمات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى: (شهاب، 2007، ص 229)

1- جانب دائن: يتضمن متحصلات الدولة، فهو يبين حقوق الدولة التي تعبر عن المبالغ الواجبة الدفع لها من الخارج، وغالبا ما تدفع لها بعملتها، لذلك تمثل حقوق الدولة طلبا على عملتها.

2- وجانب مدين: يتضمن مدفوعات من الدولة، فهو يبين ديون الدولة التي تتمثل في المبالغ التي يجب أن تدفعها الدولة إلى الخارج وتمثل طلبا على العملات الأجنبية

أما عموديا فقد جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة. وهذه الأقسام كالآتي:

1- الحساب الجاري: وهو حساب يقفني أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج ، وتتعلق البنود الأساسية لهذا الحساب ب: (ساكر، 2006، ص 93)

أ) ميزان التجارة المنظورة: يمثل جميع الصادرات والاستيرادات من السلع لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة ، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجيلها عند عبور الحدود.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما ، غير أنه من الضروري إنشاء تعديلات في القيمة حتى تسهل عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، إعادة حسابات الواردات من أسعار CIF " Cost-Insurance-Frieght " بمعنى أن السعر يشمل تكاليف النقل والتأمين إلى أسعار FOB "Free On Board" بمعنى حذف نفقات النقل والتأمين، عن النفقات الأساسية لشراء السلع. (برقوق، 2016، ص 91)

ب) ميزان التجارة الغير منظورة: ويمثل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل ، التأمين والسياحة والصرافة والدخول الاستثمارية، التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى ، فتسجل في الجانب الدائن أو التي تستفيد منها الدولة وتكون مقدمة من الخارج، فتقيد في الجانب المدين. (نوييرة، 2014، ص 23)

*يعد هذا الحساب من أكثر حسابات ميزان المدفوعات أهمية، فهو يمثل ما تحقق فعلا من تبادل السلع والخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي ، وكذلك يلاحظ أن هذا الحساب يرتبط ارتباطا وثيقا بالدخل الوطني ويؤثر فيه من ناحية الحجم والهيكل.

2- حساب التحويلات من طرف واحد: يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل، ويمثل الهبات والمنح والهدايا و المساعدات وأية تحويلات أخرى سواء رسمية أو خاصة. (ساكر، 2006، ص 93)

3- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): وتسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال، وهي على نوعين: (برقوق، 2016، ص 91)

أ) العمليات الرأسمالية طويلة الأجل: ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تتجاوز مدتها سنة واحدة، وتضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل، وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج في الأجل الطويل.

ب) العمليات الرأسمالية قصيرة الأجل: وتتمثل في أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا يتجاوز أجل استحقاقها السنة، ومنها الودائع الجارية والودائع لأجل وأذونات الخزينة والأوراق التجارية، وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل الآتية من الخارج في الجانب الدائن، وعلى العكس من ذلك تسجل في الجانب المدين تلك المتجهة إلى الخارج .

4- ميزان الذهب والنقد الأجنبي: وهو الميزان الذي تتعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة، كما يعكس حركة الذهب بوصفه نقدا لا سلعة والنقد الأجنبي بين البلد والعالم الخارجي. (ساكر، 2006، ص 93)

5- فقرة السهو والخطأ: قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين ،لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين في القيد التصحيحي، ويسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو والخطأ أو التناقص الإحصائي. (ساكر، 2006، ص 93)

ثانياً: التفسير الاقتصادي لميزان المدفوعات

يشمل ميزان المدفوعات ثلاث أنواع أساسية من الأرصدة، يحمل كل منها دلالة اقتصادية واضحة ، وهذه الأرصدة هي: الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية و الرصيد الاجمالي.(نوييرة،2014،ص26)

1-الرصيد التجاري : يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع فهو يعبر عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، ويبين أيضا درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج وكذا درجة تنافسية صادراتها.

2-رصيد ميزان العمليات الجارية: يعتبر هذا الرصيد ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، إذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش "تحت أو فوق قدراته"، ففي حالة تحقيق رصيد موجب ،هذا يعني أن البلد له قدرة التمويل باعتبار أنه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج.

أما في حالة تحقيق رصيد سالب ، فمعناه أن البلد له احتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى ادخار خارجي (ادخار الغير).

مما سبق ، يمكن اعتبار العمليات الجارية مؤشر مهم لقياس قدرات واحتياجات التمويل لاقتصاد ما .

3-الرصيد الإجمالي: يشمل رصيد الميزان الشامل (الإجمالي) مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية، تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتدفقات رأس المال قصير الأجل للقطاع الخاص غير البنكي.

يعكس الرصيد الإجمالي التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف ، باعتبار أن كل ما هو مسجل في الجانب الدائن من الميزان ، يمثل طلبا على العملة المحلية مقابل عرض العملة الأجنبية، الشيء الي ينتج عنه تحسن في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية المتعامل بها.

وفي الحالة المعاكسة، إذا ما سجلت العمليات الجارية (واردات) وعمليات رؤوس الأموال (صادرات) في الجانب المدين من الميزان، هذا يعني أن عرض العملة المحلية قد ارتفع، وارتفع معه الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقابل هذه العملات.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الأول: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات

يمكن القول أن حسابات ميزان المدفوعات في أي دولة في العالم هي دائما في حالة توازن من الناحية الحسابية سواء أكانت هذه الدول غنية أو فقيرة، مدينة صافية أو دائنة صافية، متقدمة أو متخلفة. فالتوازن الحسابي الذي يعني تساوي الجانب الدائن والمدين في الميزان بالقيمة الإجمالية هو أمر مفروض سواء تحسن المركز الاقتصادي الخارجي أو ساء، ويرجع التوازن الحسابي إلى ما تتكفل به حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب من موازنة النقصان والزيادة في إيرادات البلد المتحصل عليها من المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل.

ولا تشكل الصفة الحتمية لتلك المساوات المحاسبية أي صعوبة في ضوء الإلمام بقواعد نظرية القيد المزدوج ، فبواسطة هذه النظرية تظهر كل عملية اقتصادية مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين. ومن هنا لا بد أن يتساوى المجموع الكلي للإيرادات مع المجموع الكلي للمدفوعات، أي أن ميزان المدفوعات الخالي من السهو والخطأ أن يكون رصيده مساويا للصفر. (حمودي، بدون سنة النشر، ص3)

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية فإن التوازن والاختلال الذي نحكم به على ميزان المدفوعات لا بد أن يكون له وصف آخر غير وصفه المحاسبي وهكذا يوصف هذا التوازن أو الاختلال بأنه اقتصادي.

ولكي نبين معنى التوازن أو الاختلال الاقتصاديين ينبغي أن نميز بين نوعين من المعاملات التي تسجل في الميزان وهي: (بكري، 2001، ص228)

➤ **المعاملات التلقائية:** وهي المعاملات التي يقام بها لذاتها من أجل الربح الذي تتضمنه أو الإشباع الذي تدره، وهي تتم بغض النظر عن حجم البنود الأخرى في ميزان المدفوعات ، إنها اختيارية ومقصودة في طبيعتها، وتشمل المعاملات التلقائية تقريبا كل الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، وتشمل أيضا التحولات بدون مقابل بالإضافة إلى معظم حركات رؤوس الأموال طويلة

الأجل، فضلا عن الحركات العديدة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل المحفزة بالرغبة في اكتساب عائد أعلى أو تحقيق مكاسب من المضاربة أو إيجاد ملجأ آمن لرأس المال المرء.

➤ **المعاملات الوفاءية:** وهي على عكس المعاملات التلقائية لا يقام بها لذاتها ، تحدث هذه المعاملات لسد الفجوة التي أحدثتها المعاملات التلقائية ، فهي عبارة عن التدفقات المتممة في ميزان المدفوعات وبهذا فهي تعكس زيادة أو نقصان في سيولة البلد، وتتكون المعاملات من مدفوعات ومتحصلات نقدية بما فيها المعاملات في الأصول الاحتياطية الرسمية.

وعلى ذلك فإن التوازن أو الاختلال الاقتصادي والذي يركز على العمليات التلقائية وحدها ، فيعرف توازن ميزان المدفوعات الاقتصادي بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة. (عوض الله، 1999، ص106)

الفرع الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أنواع من الاختلالات قد يتعرض لها ميزان المدفوعات ، والتي نذكرها على النحو الآتي: (الحصري، 2010، ص58)

- 1- **الاختلال العرضي:** ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها ميزان المدفوعات نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.
- 2- **الاختلال الموسمي:** ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التي تليها وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.
- 3- **الاختلال الدوري:** ويقصد به تناوب فترات الرخاء والكساد التي تميز الاقتصاديات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة ، وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية.
- 4- **الاختلال الهيكلي:** ويعد أهم وأعمق الاختلالات ، إذ يعكس اختلالا يتعلق بالهيكل الاقتصادي ذاته لأسباب عديدة ، منها عزم الأخذ بالأساليب الحديثة للإنتاج، ضعف الصادرات والاعتماد على مصدر أولي يكون عرضة للتغيرات الدولية، وارتفاع مستوى الأسعار ووجود مديونية خارجية عالية.

المطلب الثالث: آليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

إذا حدث اختلال في ميزان مدفوعات دولة ما أمكن تعويض ذلك لكفالة التوازن الحسابي عن طريق العمليات الموازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب أو العملات الأجنبية أو رأس المال قصير الأجل، هذا على الصعيد المحاسبي، لكن الإشكال يكمن في كيفية إحداث التوازن على الصعيد الاقتصادي فهل هناك قوى تلقائية من شأنها إعادة التوازن أم يتطلب الأمر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الطارئة التي يتم تحديدها بالنسبة لكل دولة على حدة؟

في هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف الآليات المستخدمة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الأول: التصحيح عن طريق آلية السوق

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن في تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة، وتأخذ هذه الطريقة (التصحيح عن طريق آلية السوق) أربعة أشكال هي:

أولاً: التصحيح عن طريق آلية الأسعار: يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية وهي:

- ثبات الأسعار.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.
- مرونة الأسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية، ونلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فهذا يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافق ذلك زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، وستترتب عن ذلك نتيجتان، أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيتهما ارتفاع

استيراد القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر المقيمين في ذلك القطر ، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة حدوث عجز في الميزان ، فإن النتيجة ستكون معاكسة لما ذكر سابقا ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا، غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة التي بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس بنفس الطريقة التي يؤثر فيها مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان، ففي الحالة الأولى (حالة الفائض) .بمقدور البنك المركزي للبلاد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما في الحالة الثانية (حالة عجز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية ومن ثم إعادة التوازن. (العبيدي، 2013، ص59)

ثانيا: التصحيح عن طريق سعر الصرف: وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب ، وتتخلص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى عملات أجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، وستؤدي زيادة عرض العملة المحلية إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات القطر ، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظر لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. (العبيدي، المرجع السابق، ص59)

ثالثا: التصحيح عن طريق الدخول: تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية ومن أهم شروط هذه النظرية :

- ثبات أسعار الصرف.
- ثبات المستوى العام للأسعار .
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

يعتمد كينز في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات ومقدار التغير في الدخل زيادة أو نقصانا، أما مضاعف التجارة الخارجية فهو نسبة التغير بين الدخل القومي إلى ذلك التغير الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى.

طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق ، كاستخدام الضرائب مثلا ، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن اجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلا، وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي ، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان ، وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة.(درفال، 2011،ص72)

رابعا : طريقة المرونات: تعتمد النظرية التقليدية والكينزية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات على ثبات سعر الصرف الذي قل ما يوجد في الوقت الحاضر .

ولهذا الغرض استخدمت طريقة المرونات و التي تعتمد على التغيرات المترتبة عن تغير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراءات تخفيض قيمة العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للبلد المعني من خلال زيادة الصادرات وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم التأثير على وضع ميزان المدفوعات ، ولكن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا تؤدي هدفها وذلك للأسباب التالية:

- أ) نجاح عملية تخفيض قيمة العملة سيتوقف بالأساس على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته.
- ب) كذلك فإن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة ما القدرة الاستيعابية له(درجة التوظيف) حيث أن لكل هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات.(العربي، 2006،ص108)

الفرع الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

تلجأ السلطات إلى العديد من الإجراءات في سبيل علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني و إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني كما يلي: (درفال، 2011، ص84)

أولاً: إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني

تتمثل الإجراءات التي تتخذ داخل الوطن في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة عجز ميزان المدفوعات.
- بيع العقارات الأجنبية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة للدولة في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

ثانياً: الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني

وتتمثل هذه الإجراءات في:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو أسواق المال الدولية... إلخ
- بيع جزء من احتياطات الذهب للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في مؤسسات الدول الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول، و يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، و لقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها ، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغيير، و ذلك لتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل .

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية و تزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين محل التبادل، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات و ذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة، و هذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

الفرع الأول : مفهوم وأهمية سعر الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" (عبد الحميد، 2016، ص19).

كما يعرف بأنه "السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية". (العيبي وآخرون، 2013، ص91)

و يمكن ان يعرف أيضا بأنه " سعر عملة بعملة أخرى، أي هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر السلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنها" (شهاب، 2007، ص244).

كما يعرف سعر الصرف بأنه "بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطته جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية" (نعمة، 2011، ص15).

و يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم، من خلال معرفة التكاليف و الأسعار الدولية، و بذلك تسهيل المعاملات الدولية المختلفة و تسويتها.

و تشترك المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف في التالي: (عبد الحميد، مرجع سابق، ص20)

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار صرف العملة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- أن سعر الصرف مشابه لسعر أي سلعة من ناحية آليات تحديده ، مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر على هذا السعر.

ثانيا: أهمية سعر الصرف

إن سعر الصرف يلعب دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث أن سعر الصرف يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف و الأسعار داخل البلد أو خارجه، وهو بذلك يمثل مؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية، ويمكن أن يكون سعر الصرف كأداة للسلطة النقدية من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم أو النشاط الاقتصادي أو ميزان المدفوعات. (العبيدي وآخرون، 2013، ص91)

الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة ، يمكن إيجازها كما يلي: (برقوق ويوسف، 2016، ص105)

- 1) **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.
- 2) **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة والاستعاضة عنها باستيرادات تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين

يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

(3) وظيفة توزيعية: إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

الفرع الثالث: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي:

أولاً: سعر الصرف الإسمي Nominal Exchange Rate

يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، و بالتالي فهو يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف ، فهو يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر ، و يتم تحديده لعملة ما تبعا لقوى العرض و الطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية محددة ، و بالتالي فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية، أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين، و ينقسم إلى: (عبد الحميد، 2016، ص20)

- **سعر صرف رسمي:** أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
 - **سعر صرف موازي:** و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.
- و بالتالي يوجد أكثر من سعر صرف إسمي لنفس العملة في نفس الوقت .

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات، كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الإسمي قليلا كلما كان معدل التضخم منخفض.

نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، و يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

فمثلاً: إذا ارتفعت مداخيل الصادرات لدولة ما تزامناً مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل فهذا لا يؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد، كون الارتفاع الحاصل في العوائد التصديرية لم ينعكس إيجاباً على أرباح المصدرين حتى وإن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة مرتفعة.

و يتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفقاً للمعادلة التالية: (مولاي، 2005، ص4)

$$ER = \frac{EP^*}{P}$$

حيث:

- (ER): سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.
- (P): مستوى الأسعار في البلد المحلي.
- (P*): مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

مثال:

- سلعة مرجعية ألمانية تكلف 100 مارك.
- سلعة مرجعية أمريكية تكلف 50 دولار
- سعر الصرف الإسمي 1 مارك = 0.5 دولار

$$\text{سعر الصرف الحقيقي (دولار/مارك)} = 0.5 * (50/100) = 1$$

هذا معناه أن كل سلعة أمريكية واحدة تقابلها سلعة واحدة ألمانية.

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي و البلد المحلي.

إن اتجاه و ميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، و بالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية و بالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات و كذلك لتطورات و نمو الأسواق السلعية و النقدية و المالية.

بما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد المحلي و أهم المتعاملين التجاريين، فهي إذن تعبر عن القدرة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس تسمح بقياس تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.(دوحة ، 2015، ص 11)

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، و يوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة من العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس ، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.(عبد الحميد، 2016، ص 25)

رابعا: سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازني مثله مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في ظل وجود المنافسة التامة، و يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات.

و الملاحظ أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني ، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني و لهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و تفسير تغيراته.(دوحة ، 2015، ص 12)

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل التي لها دور واضح في بناء قوى العرض والطلب في سوق الصرف، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي: (معهد الدراسات المصرفية، 2011 ص4)

1- مستوى الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة والعكس صحيح.

2- السياسات الضريبية: تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) وحصص الاستيراد (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلع المحلية.

3- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: فزيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها على المدى الطويل ، وزيادة الطلب على الواردات يتسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

4- الإنتاجية: في حال ما إذا كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية للارتفاع.

5- ارتفاع معدلات الصرف للعملة الأجنبية: الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات.

6- الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة على الاقتصادات الوطنية الدول: إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

7- معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

8- الديون الخارجية: تعد المديونية الخارجية واحدة من الاعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني مؤدية إلى اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

9- أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بكل غير مباشر ، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار مما ينشط الاقتصاد الوطني ، ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض في النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية.

المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف

يشير الفكر الاقتصادي إلى أن هناك العديد من نظريات تحديد سعر الصرف ، ولعل من أهمها:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

عرف الفكر الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى نظرية كاتب سويدي اسمه Gustav Cassel، وعرفت هذه النظرية باسم تعادل القوى الشرائية، وخالصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب العالمية الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل كاسل على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية، وبيان أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم، وقد لخص فكرته في قوله " إن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي . ومن ناحية أخرى عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع و الخدمات في بلدنا . إن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما " .

ولتوضيح هذه الفكرة نفرض أن سعر الصرف بين الدولار و الاسترليني هو 4.5 دولار لكل جنيه استرليني. غير أنه حدث أن ارتفعت الأسعار في أمريكا إلى الضعف بينما ارتفعت الأسعار في إنجلترا إلى ثلاثة أضعافها. وهكذا أصبح الرقم القياسي للأسعار في أمريكا 200 %، و300% في إنجلترا ، ومنه فقوة شراء الدولار في أمريكا قد وصلت إلى 1/2 ما كانت عليه ، بينما وصلت قوة شراء الاسترليني في إنجلترا 1/3 ما كانت عليه، ولذلك ومن أجل الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية متوازنة بين البلدين يجب أن يصبح سعر الجنيه الاسترليني بالدولارات 2/3 سعره القديم، أي 3 دولارات تساوي جنيها استرلينيا واحدا.

$$\text{سعر الصرف الحالي} = \text{سعر الصرف السابق} \times \frac{\text{الرقم القياسي الحالي لأسعار أمريكا}}{\text{الرقم القياسي الحالي لأسعار إنجلترا}}$$

فبهذا وحده تظل الدولتان تحتفظان بنسبة التبادل القديمة فيما بين السلع في الدولتين. فلو فرضنا أن قميصا أمريكيا كان يباع بمبلغ 1.5 دولار، وأن حذاء إنجليزية كان يباع بواحد جنيه استرليني، فإن الأمريكيين كانوا يدفعون في شراء الحذاء 4.5 دولار أي ثلاث أضعاف ثمن القميص. فلما ارتفعت الأسعار نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، يصبح ثمن القميص 3 دولار، وثمان الحذاء 3 جنيه. فطبقا لسعر الصرف الجديد، ندفع 9 دولار في الحذاء أي نسبة ثمنه إلى ثمن القميص هي 1/3. (حشيش، 2003، صص 186-188.)

تقييم النظرية:

- وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات يمكن إيجازها في النقاط التالية: (نعم، 2011، صص 22)
- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة من الزمن تزيد عن سنة، وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
 - تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة.
 - تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات، وأثر الرقابة على الصرف الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.
 - النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.
 - عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة.
- *رغم هذه الانتقادات فإن نظرية تعادل القوة الشرائية أبرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف، من خلال إظهار العلاقة في الواقع العملي بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، خاصة في المدى الطويل. (عبد الجليل، 2012، ص 56)

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

ترتبط هذه النظرية بين النظام النقدي لبلد ما وسوق النقد الأجنبي فيه، وما تحاول النظرية إظهاره هو وجود علاقة بين الفرق في سعر الفائدة بين البلدين، والعلاوة أو الخصم لسعر الصرف الآجل بين عمليتي هذين البلدين. وأصل هذه النظرية يعود إلى كينز سنة 1923م في مؤلفه (**Tract on monetary reforme**)، وفي هذا الكتاب يوضح كينز بشكل جيد فكرة تعادل أسعار الفائدة ، حيث أن أسواق سعر الصرف لا يمكن أن تتوازن إلا إذا نتج عن ودائع مختلف العملات نفس معدل المرودية، فهي تخلق علاقة بين الأسواق النقدية وسوق الصرف.(بلحرش، 2014، ص52).

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة بين دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة ، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة السائد بعد تلك المدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني هو 1.9459، وكان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة هو 4.87% ، وسعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة هو 5.67%. ففي هذه الحالة فإن سعر صرف الدولار سوف ينخفض مقابل المارك بعد سنة كما يلي:

$$1 \text{ دولار} = 1.9459 [1 + 4.87\% + 5.67\%]$$

$$1 \text{ دولار} = 1.9303 \text{ مارك.}$$

ونلاحظ أنه بعدما كان سعر صرف الدولار مقابل المارك يساوي 1.9459 ، فإن ارتفاع معدل الفائدة في ألمانيا بعد سنة عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل المارك فأصبح يساوي 1.9303 مارك.(عبد الجليل ، 2012 ، ص57)

الفرع الثالث: النظرية الكمية

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود ، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية ، وبالتالي نقص في الصادرات ، وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد

ارتفاع أسعارها، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتسديد قيم الواردات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود. (خلف، 2001، ص228)

الفرع الرابع: نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هو التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات التوازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها، وهذا ما يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.

ولقد تم اثبات صحة هذه النظرية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته تجاه العالم الخارجي يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس في حالة العجز. (دوحة، 2015، ص39)

الفرع الخامس: النظرية الإنتاجية

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتة، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الواردات و زيادة الصادرات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها. ويحصل العكس في حالة انخفاض الإنتاجية.

ويمكن تعليل ذلك بسهولة في كون أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخل والأسعار ، هي الدول التي يتحقق لديها ارتفاع مستمر في صادراتها ، وارتفاع سعر صرف عملاتها، بينما لا يتحقق ذلك للدول النامية التي تتخفف فيها الإنتاجية ، وتتخفف فيها الدخل، وتتخفف صادراتها. (خلف، 2001، ص228)

المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف الأجنبي

من المعروف أنه لما كانت لكل دولة في العالم عملتها الخاصة، فإن إتمام عملية اقتصادية دولية يتطلب معاملة خاصة بالصرف الأجنبي، حيث أن المقيمين في دولة ما سواء كانوا أفراد أو منشآت يحتاجون إلى شراء الصرف الأجنبي وبيع العملة المحلية لدفع قيمة وارداتهم من الدول الأخرى. كما أن الأجانب يحتاجون إلى بيع عملاتهم وشراء الصرف الأجنبي لدفع قيمة وارداتهم، علاوة على ذلك فإن مصدري دولة ما يحتاجون إلى بيع الصرف الأجنبي والحصول على عملتهم المحلية حتى يتمكنوا من إجراء معاملات اقتصادية محلية، ومن هنا جاءت أهمية وجود سوق للصرف الأجنبي يتم فيه تبادل العملات الدولية.

الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وخصائصه

أولاً: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

يقصد بسوق الصرف الأجنبي عموماً السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأخرى، وبعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم ، حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مئة مليار دولار. (ساكر، 2006، ص104)

ويمثل سوق الصرف الأجنبي الإطار التنظيمي الذي يضم (الأفراد، المؤسسات، البنوك) الذين يقومون بشراء وبيع العملات الأجنبية، وبالنسبة لأي عملة كالدولار مثلاً فإن سوق الصرف لهذه العملة يتكون في جميع المراكز (لندن، باريس، نيويورك، زيورخ) أين يتم مبادلة الدولار مقابل عملات أخرى، وتتمثل الوظيفة الأساسية لسوق الصرف في تأمين انتقال الأموال أو القدرة الشرائية من دولة لأخرى، أما وظائفه الثانوية فتتمثل في منح قروض قصيرة الأجل من أجل تمويل المبادلات التجارية، بالإضافة إلى الطرق الضرورية للحد من مخاطر الصرف عن طريق الاحتواء. (Dominick Salvatore ,1982,P119)

وسوق الصرف الأجنبي ليست بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون. كما وأنها ليست قاصرة على بلد واحد. حيث إنه من الأفضل أن نفكر فيها على أنها ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي . ومن بين أهم مراكز الصرف الأجنبي نجد مركز لندن، نيويورك، طوكيو، زيورخ، فرانكفورت، سنغافورة، وهونج كونج. هذه المراكز ترتبط ببعضها البعض عن طريق شبكة تليفونات وشاشات فيديو وتكون على اتصال دائم ببعضها البعض، ومن ثم تكون في الحقيقة سوق دولية واحدة للصرف الأجنبي. (بكري، 2001، ص244)

ثانيا: خصائص سوق الصرف الأجنبي

يتميز سوق الصرف الأجنبي بخصائص كثيرة منها: (عبد الحميد، مرجع سابق، ص85)

- يعتبر سوق الصرف الأجنبي أقدم وأكبر وأوسع سوق مالي في العالم.
- يساهم سوق الصرف الأجنبي في تحويل القدرة الشرائية من بلد معين إلى بلد آخر.
- توفير ومنح الاعتمادات الملائمة لتسوية العمليات الجارية.
- السلعة في حد ذاتها كموضوع للتبادل غير موجودة.
- ليس لسوق الصرف مكان محدد يجتمع فيه المتعاملون، كما وأنه ليس قاصرا على بلد واحد.
- يتكون سوق الصرف أساسا من عدد من البنوك تزاوّل عملية استبدال العملات، ويحتفظ كل بنك برصيد من العملات الأجنبية لدى بنوك مراسلة في الخارج يضيف إليه أو يطرح منه.
- يعمل سوق الصرف يوميا على مدار (24) ساعة، وبالتالي كلما ازدادت شبكات الاتصال الدولية تطورا واتساعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات، كلما ازدادت نشاطات أسواق الصرف.

ومن خصائص سوق الصرف الأجنبي أيضا: (دوحة، 2015، ص58)

- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.
- يتميز سوق الصرف الأجنبي بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه.

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي

ينقسم سوق الصرف الأجنبي إلى: (بلحشر، 2014، ص35)

أولاً: سوق الصرف الفوري: وهو السوق الذي تتم فيه عمليات شراء وبيع العملات خلال يومين من أيام العمل وذلك بعد اليوم الذي تم فيه الاتفاق على المعاملة (بيع أو شراء)، وسعر الصرف الذي تتم على أساسه المعاملات في هذا السوق يسمى "السعر العاجل".

ثانياً: سوق الصرف الآجل: هو سوق تتم فيه عمليات البيع و الشراء في مدة تنفيذ تتجاوز اليومين بعد تاريخ الاتفاق، حيث يتم الاتفاق عند إبرام العقد على سعر صرف محدد يسمى سعر الصرف الآجل، على أن يتم التبادل أو التسليم في وقت لاحق يسمى وقت الاستحقاق.

سعر الصرف الآجل يختلف عن سعر الصرف الفوري وذلك حسب التوقعات المستقبلية في سوق الصرف، ويسمح سوق الصرف الآجل بتجنب أخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف.

الفرع الثالث: الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي

يمكن التمييز بين أربع فئات رئيسية من المشاركين في سوق الصرف الأجنبي (نويرة ، 2014 ، ص 43،44)

أولاً: البنك المركزي: يتدخل هذا البنك في السوق للقيام بعمليات السوق المفتوحة عن طريق بيع وشراء العملات المختلفة من أجل المحافظة على استقرار سعر الصرف ، وذلك من خلال ، وذلك للتأثير على مستوى العرض والطلب لهذه العملات، فتلعب البنوك المركزية دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة، من خلال مسار شراء أو بيع العملات حسب الاتجاه الذي تريده لأسعار الصرف.

ثانياً: البنوك التجارية والمؤسسات المالية: تقوم بالعمليات المتعلقة بالصرف سواء لحسابها الخاص أو لعملائها من أفراد ومؤسسات، وذلك لكي تتمكن من تلبية احتياجاتهم من العملات الصعبة، وهذا التواجد لا يكون بنفس الكيفية والاستمرارية لكل البنوك بحكم أنه مكلف.

ثالثاً: سماسة الصرف: يقومون بدور الوطاء للتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات النقد الأجنبي، ويعتمدون على خبرتهم ومعرفتهم بظروف السوق وحجم المخاطر التي تتجم على عمليات

الصرف، حيث يقومون بنشاطين أساسيين، أولاً: تجميع أوامر الشراء والبيع للعملات لصالح بنوك أو متعاملين آخرين، ثانياً: يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملة.

رابعاً: المستخدمون التقليديون: كالمستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى المضاربين الذين يتاجرون بالعملات الأجنبية بحثاً عن أرباح قصيرة الأجل.

الفرع الرابع: المعاملات التي تجري في سوق الصرف الأجنبي

وتتمثل هذه العمليات فيما يلي: (ساكر، 2006، ص105)

- 1- **العقود المستقبلية:** تمثل هذه العقود التزاماً قاطعاً بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة، ويسعر محدد.
- 2- **عقود الخيار:** وهي عقود تعطي للمشتري الحق بشراء أو بيع كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد بأي تاريخ قبل الموعد المحدد.
- 3- **مقايضات العملة:** وهي عملية بيع فوري للعملة، مرتبط مع شراء أجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة.
- 4- **التحكيم بفائدة:** وتشير إلى التدفقات لرؤوس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد عالية في الخارج.

الفرع الخامس: مخاطر الصرف الأجنبي

تعرف مخاطر الصرف على أنها الأثر المالي لتقلبات أسعار الصرف على الصفقات، ومن أهم مخاطر الصرف ما يلي: (عبد الحميد، 2016، صص 92، 93)

- 1- **المخاطر المالية:** إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك الناشئة بسبب تغيرات قيمة العملة التي تحدث بصفة مفاجئة، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

2- مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة: فقد أدى التحرير المالي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الدولية، حيث تتجه نحو الدول التي تعطي أسعار فائدة أعلى، وبالتالي يزيد الطلب على عملات هذه الدول والعكس صحيح إذن فالتقلبات في أسعار الفائدة ستشكل خطر على عمليات الصرف الأجنبي.

3- المخاطر الائتمانية: تسمى كذلك بمخاطر الطرف المقابل، وينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر والموعد المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه، وينقسم إلى خطرين:

خطر القرض: ويتمثل في إمكانية إفلاس الطرف المقابل قبل حلول موعد استحقاق العملية.

خطر التسليم: هو عبارة عن خطر افلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية، وهو أخطر من خطر القرض لأنه يؤدي إلى خسارة كلية لمبلغ العملية.

فتعثر مثل هذه القروض وعدم القدرة على سدادها يدفع البنوك إلى الإحجام عن تقديم قروض بالعملة الأجنبية ، الأمر الذي يؤثر بالسلب على عرض العملات الأجنبية وهو ما يدفع أسعار صرفها إلى الارتفاع.

4- مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية: كل مؤسسة تباشر عمليات تصدير أو استيراد بعملة تختلف عن عملتها الوطنية معرضة لخطر الصرف التجاري، حيث أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بأسعار صرف مختلفة عن سعر الصرف لحظة عقد الصفقة ، إذن خطر الصرف بذلك هو نتيجة الفارق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد العملية والاتفاق عليها.

5- مخاطر المضاربة: حيث أصبحت أكثر انتشارا و أسرع مما كانت عليه كنتيجة للتطور الهائل في سوق الصرف الأجنبي ، ومن ثم أصبحت أكثر ضررا ، الأمر الذي يظهر بوضوح في أسواق الصرف الفورية، مما أعطى أهمية أكبر لعمليات العقود الآجلة والمبادلات وكذلك عقود الخيار الأجنبي.

المبحث الثالث: أنظمة وسياسات سعر الصرف

شهد الاقتصاد العالمي عدة أنظمة نقدية دولية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية وهذا بارتكازها أساسا على قاعدة نقدية حددت على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو تجسيد قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، ويرجع تنوع أنظمة الصرف في إمكان والزمان إلى تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية، وقصد تسهيل المهمة التي جاء من أجلها نظام الصرف المتبنى، لا بد على السلطات العمومية في الدولة المتبينة لنظام صرف معين أن تضع آليات وإجراءات مناسبة لتوفير الجو الملائم لهذا النظام لكي يؤدي مهامه على أحسن وجه، وتتمثل هذه الآليات والإجراءات في سياسة الصرف.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

نظام الصرف في أي دولة هو النظام الذي يحكم سعر الصرف أي يحدد كم تساوي عملة الدولة بالنسبة للعملات الأخرى، وبالتالي فإن لنظام الصرف تأثير على حجم التجارة الدولية والتدفقات المالية، الأمر الذي يجعل تحديد نظام الصرف جزء مهما في إطار السياسات الاقتصادية الكلية.

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق التطور التاريخي لنظام سعر الصرف وإلى أنواع أنظمة الصرف المختلفة، وأخيرا العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف المناسب.

الفرع الأول: التطور التاريخي لنظام سعر الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات خلال تطوره ، بدأت من قاعدة الذهب ،وانتهت اليوم بنظام الصرف العائم.

حيث كانت البلدان حتى الثلث الأخير من القرن الماضي، تتبع النقود المعدنية في صورة نظام المعدنين، إلا أن المآخذ العديدة التي وجهت إلى هذا النظام ، بالإضافة إلا اكتشاف الذهب بكميات وفيرة في مناطق عديدة، أدى إلى التحول إلى الأنظمة الذهبية متمثلة في نظام الذهب الكامل، ثم نظام السبيكة الذهبية ونظام الصرف بالذهب.

إلا أن النظام الذهبي بدوره لم يتحقق له النجاح ، فلقد خرجت عنه إنجلترا 1931م، واتبعتها عدد كبير من الدول، ثم اقتفت أثرها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبالنظر إلا أن شروط نجاح النظام الذهبي لم تعد متوفرة، ترتب على ذلك تعرض أسعار الصرف لتقلبات حادة، أدت إلى مشاكل اقتصادية عديدة.

على إثر ذلك رأت كل من أمريكا و بريطانيا في 1944م أن يعمل على خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا للعلاقات الدولية، عرف بنظام بروتن وودز ويقوم هذا النظام على أساس أن ربط الدولار الأمريكي بالذهب حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل تحويل الدولار بسعر ثابت من الذهب لغير المقيمين فيها، وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت من الدولار، ولكن سرعان ما انهار هذا النظام .

الجدول التالي يورد سردا تاريخيا عاما لنظم الصرف التي شهدها العالم خلال الفترة 1880-

2000. (بلحش، 2014، ص131)

جدول رقم (1): سرد تاريخي لنظم سعر الصرف التي شهدها العالم خلال الفترة 1880-2000م

1917-1880	العملة المعدنية: قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم)
1945-1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة، تعويم محض، تعويم موجه
1971-1946	الربط القابل للتعديل في اطار بروتن وودز، التعويم (كندا) أسعار صرف ثنائية/متعددة
2000-1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة مجالس العملة

المصدر: علي توفيق وآخرون، نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2002، ص41.

الفرع الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف

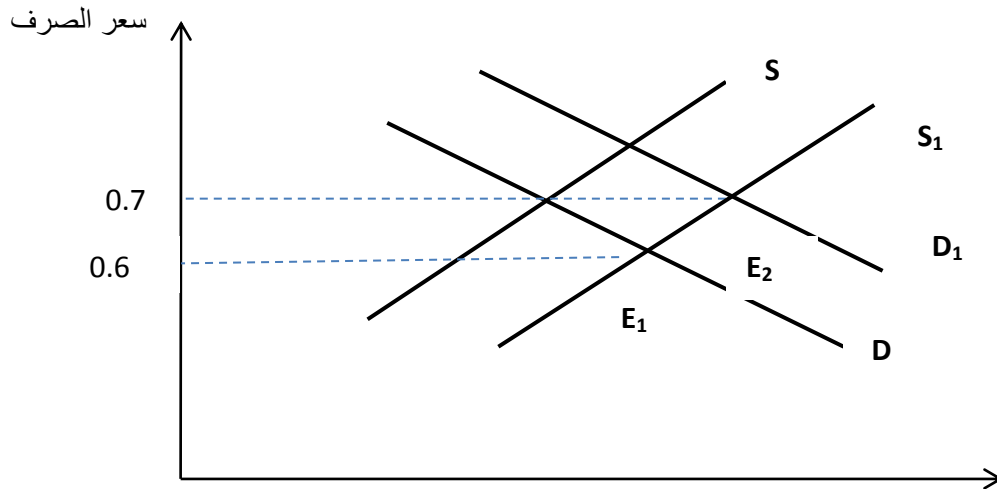
يمكن تقسيم أنظمة الصرف إلى أنظمة ثابتة وأخرى عائمة.

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

1- مفهوم نظام سعر الصرف الثابت: هو النظام الذي تتدخل فيه السلطات النقدية لتحديد مستوى سعر الصرف، وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أو سلة من العملات الأجنبية مما يسمح بتفادي التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة. (عبد الحميد، 2016، ص143)

2- تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت: لقد تم بموجب نظام سعر الصرف الثابت ربط العملات بالذهب و الذي يمكن تحويله إلى دولار، فلنفترض أن الجزائر قررت تثبيت سعر صرف الدولار مقابل الدينار ب0.7 ، و نتيجة لعملية ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الاستثمارات في الجزائر و بالتالي زيادة عرض الدولار و انتقال منحنى العرض إلى اليمين من S إلى S1 و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (1): تحديد سعر الصرف عن طريق تدخل السلطة النقدية



المصدر: ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص101.

فهذا العمل سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار إلى 0.6 مثلاً و لأن الحكومة قررت تثبيت هذا السعر فإنها ستحاول منع انخفاض الدولار إلى المستوى 0.6 بأن تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار و بالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل منحنى الطلب من D إلى D1 وبذلك ثبات السعر عند 0.7 ، و العكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية.

ولكن استمرار نظام تثبيت سعر الصرف يشكل صعوبة بالغة حيث يتطلب هذا النظام لاستمراره وجود احتياطي كبير من العملات الأجنبية يمكن البنك المركزي من التدخل بائعا و مشتريا للعملات كلما لزم الأمر، ونظرا لمحدودية الاحتياطيات و نفادها، فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند سعر محدد مثل 0.7 لذا نرى أن الدول التي تطبق النظام الثابت تغيره من حين لآخر لإعطائه نوعا من المرونة. (ساكر، 2006، ص 101)

3- أشكال نظام سعر الصرف الثابت: يندرج في هذا النظام ثلاث أشكال رئيسية هي: (عبد الجليل، 2012، ص 24)

(أ) **نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة :** في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار، وتتبع هذا النظام حوالي نصف البلدان النامية.

(ب) **سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة العملات:** في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، وقد تبين أن الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف، ونجد أن حوالي ربع الدول النامية تتبع هذا النظام.

(ت) **سعر الصرف الثابت المرن:** في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هامش معينة يكون مسموحا فيها بتقلبات سعر الصرف.

4- مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الثابت :

(أ) **المزايا:** لنظام سعر الصرف الثابت عدة مزايا نذكر منها: (عبد الحميد، 2016، ص 149)

- يعمل على تشجيع التجارة الدولية ويعطيها البيئة المثلى ويضمن سهولة تدفقا.
- الثبات في الأسعار يهيئ المناخ المناسب للاستثمار طويل الأجل.
- يقلل من مخاطر المضاربة بالعملات الدولية.
- يعتبر أحسن طريقة من أجل التحكم في وضعية المؤشرات الاقتصادية، وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.
- يجبر على إتباع السياسة النقدية المناسبة للأوضاع الداخلية الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي.

(ب) **العيوب:** إن هذا النظام ينطوي على بعض العيوب نذكر منها: (عبد الحميد، 2016، ص149)

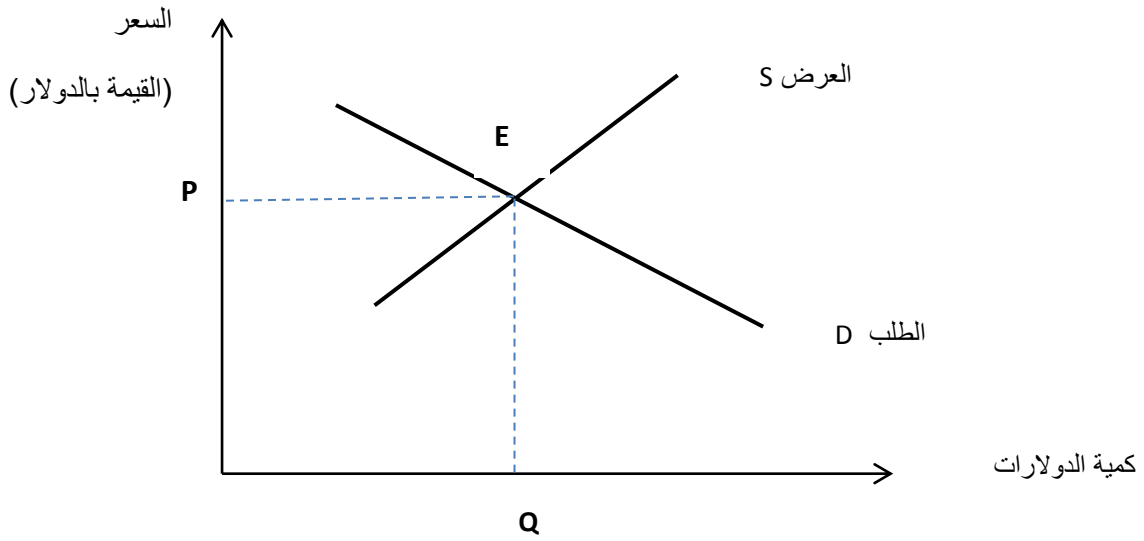
- يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كبيرة من العملة الصعبة للحفاظ قيمة العملة المحلية اتجاه الضغوط السوقية.
- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة على الاقتصاد المحلي.
- قد تتعارض متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسة التي تملئها الظروف الخارجية للبلد.
- عند تثبيت عملة دولة معينة إلى عملة رئيسية فإن تحركات أسعار صرف العملة ستتأثر بالعوامل الخارجية أكثر من ارتباطها بالعوامل الداخلية ووضع ميزان المدفوعات.

ثانيا: نظام سعر الصرف المرن وتعويم العملة

1- مفهوم نظام الصرف المرن وتعويم العملة: هو النظام الذي يتحدد في ظل القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر الصرف التوازني، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن فيه الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة منه. ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهونا بتقلبات العرض والطلب، لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياساتها النقدية وفقا لما تراه مناسبا تقاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها. (دوحة، 2015، ص23)

2- تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف المرن: في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب على العملة، بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه مثل المضاربة، و مستوى أسعار الفائدة، و سعر الخصم و غيرها، فليس هناك سعر صرف ثابت بين العملة و بقية العملات الأخرى، و إنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب بعيدا عن التدخلات الحكومية، تحت النظام المرن أي بسعر صرف معوم، و الشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر الصرف بين الدولار و الدينار الجزائري:

الشكل (2): تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري الدولار



المصدر: ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص98.

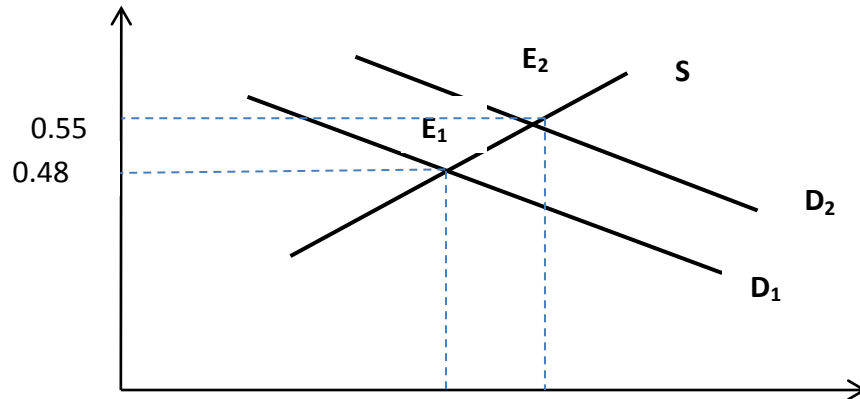
- المنحنى D : يمثل جانب الطلب و يأتي من جانب البلد المستورد و يندرج ضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ووفقا لقانون الطلب فإن هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها.
 - المنحنى S : يمثل جانب العرض و يأتي من جانب البلد المصدر و يندرج ضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، و طبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المعروضة منها.
 - يعبر سعر الصرف المحدد في النقطة E أي تقاطع منحنى العرض و الطلب عن سعر التوازن، و هذا معناه أن كمية الطلب على الدولارات تساوي كمية عرضها، و لكن ماذا يحدث إذا ازداد الطلب أو العرض على الدولار في سوق الصرف الأجنبي ؟
- و قبل أن نجيب على هذا السؤال لابد لنا أن نتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الطلب على الدولار، حيث هناك ثلاث أسباب رئيسية:

- التجارة الدولية للسلع و الخدمات: فمثلا المستورد الجزائري الذي ينوي شراء سيارة أمريكية فإنه سيتوجب عليه اقتناء الدولارات الأمريكية لتسديد قيمتها للمصدر الأمريكي في نيويورك، و بالتالي يولد الطلب على سلع و خدمات بلد معين الطلب على عملته.
- شراء السندات أو الأسهم الأمريكية: إذا أراد بنك معين لدولة ما أن يشتري سندات حكومية أمريكية فعليه أن يحصل على الدولار مقابل بيعه لعملة بلده و بالتالي فإن الطلب على الأصول المالية لدولة ما يترجم بالطلب على عملتها.
- شراء العقارات و الاستثمارات الاقتصادية الأجنبية: مثل المصانع و المعدات فمثلا شراء مصنع في مدينة نيويورك يتطلب عملية الحصول على الدولارات لتسوية عملية الشراء.

جميع الأسباب السابقة تؤدي إلى زيادة الطلب الجزائري على الدولار الأمريكي، فإذا حدث العكس في العمليات السابقة فسيكون على الأمريكيين الذين يرغبون في شراء سلع و خدمات جزائرية أو الاستثمار في سوق الأوراق المالية الجزائرية بيع دولاراتهم و شراء الدينار الجزائري الذين هم في حاجة إليها ، و بالتالي فهم يقومون بعرض الدولار و الطلب على الدينار الجزائري. فإذا ازداد الطلب على الدولارات في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين نتيجة لزيادة حاجتهم لشراء السلع الأمريكية مع ثبات عرض الدولار، فإن منحنى الطلب سينتقل من D_1 إلى D_2 و بذلك ينتقل مستوى التوازن من E_1 إلى E_2 و هو ما يجعل سعر التوازن ينتقل من 0.48 إلى 0.55 دينار للدولار و بالتالي تحسن قيمة الدولار بالنسبة للدينار، وفي المقابل انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار، فيتعين على المستورد الجزائري أن يدفع عددا أكبر من الدينار للحصول على دولار واحد.

و الشكل التالي يوضح تحديد سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار بزيادة الطلب:

شكل (3): تحديد سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار بزيادة الطلب



المصدر: ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص99.

و نفس الشيء سيطراً على سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار من تغيرات ارتفاع و انخفاض عند حدوث تغيرات زيادة أو نقصان في ظروف العرض من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي و بافتراض ثبات ظروف الطلب. (ساكر، 2006، ص 99)

3- أنظمة سعر الصرف المرنة القائمة على تعويم العملة: ينقسم هذا النظام إلى: (ساكر، المرجع السابق، ص98)

(أ) **التعويم الحر:** يقوم هذا النظام على أساس قانون العرض والطلب المطلق في تحديد معدلات الصرف، وهذا النظام معتمد في الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، أما على مستوى الدول العربية فإن الدولة العربية الوحيدة التي تعتمده هي لبنان.

(ب) **التعويم المدار:** إن من أهم أنواع الصرف المرن هو نظام المرونة الاختيارية أو نظام التعويم المدار، حيث تؤثر السلطات النقدية في هذا النظام على تحركات معدل الصرف بتدخلاتها الفعالة على الرجوع إلى سلة عملات أجنبية قياسية منوعة دون الالتزام بأي سعر صرف رسمي، وهذا النظام معتمد في كل من مصر وتونس والجزائر.

4- مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن وتعويم العملة:

(أ) **مزايا نظام سعر الصرف المرن وتعويم العملة:** ينطوي هذا النظام على المزايا التالية: (طارق، 2009، ص11)

- البنوك المركزية ليست مضطرة إلى تكوين احتياطات صرف كبيرة لأن تدخلاتها في سوق الصرف غير إجبارية.
- جعل السياسات النقدية للدول أكثر استقلالاً لأن لاستقرار معدلات الصرف لن يكون في ظل هذا النظام معيقاً أثناء اعدادها.
- تغيرات أسعار الصرف تؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات بصفة أكثر أوتوماتيكية.

(ب) **عيوب نظام سعر الصرف المرن وتعويم العملة:** يمكن حصر عيوب هذا النظام في ما يلي: (لعروق، 2014، ص74)

- هذا النظام يناسب الدولة القوية التي تتمتع بأسواق مالية وسوق صرف متطورة، فهو لا يناسب الدول النامية لاحتوائه على مخاطر كبيرة.
- صعوبة التخطيط في ظل هذا النظام، ويرجع ذلك لعدم استقرار أسعار الصرف، وبالتالي أسعار السلع والخدمات.

- تقلص حركات رؤوس الأموال خاصة طويلة الأجل بسبب حالة عدم التأكد سواء في القيمة أو العائد من الاستثمارات الأجنبية.
- تقليص الثقة في العملة بسبب التقلبات المتكررة.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف المناسب

يمكن تلخيص العوامل التي تحكم اختيار نظام الصرف المناسب في العناصر التالية: (عبد الحميد، 2016، صص 172، 173)

أولاً: طبيعة ومصادر الصدمات

إن نظام سعر الصرف المناسب للاقتصاد ما يتوقف على طبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ومصادرها، فإذا تعرض الاقتصاد إلى صدمة خارجية نتيجة لتحركات الأسعار الأجنبية فإنه يكون من المناسب إتباع نظام سعر الصرف المرن، حيث أنه في مثل هذه الحالة يمكن مواجهة هذه الصدمة بإجراء تعديل مناسب في سعر الصرف وبذلك يتم تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار المحلية وحماية الاقتصاد الوطني من الاضطراب، أما فيما يتعلق بالصدمات المحلية فيتوقف تحديد نظام الصرف على ما إذا كانت الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد نقدية أو حقيقية فإذا كانت الصدمة نقدية يتم معالجتها باستخدام نظام الصرف الثابت، في حين يفضل استخدام نظام الصرف المرن في حالة ما إذا تعرض الاقتصاد لصدمة حقيقية.

وفي الحقيقة فإن الاقتصاديات المختلفة تتعرض بصفة عامة لكل أنواع الصدمات، ومن الواضح أن الانتقال من نظام صرف إلى نظام آخر فرض غير قابل للتطبيق العملي حيث أنه في بعض الأحيان يستحيل تحديد مصدر وطبيعة الصدمة.

ثانياً: السمات الهيكلية للاقتصاد

من هذه السمات درجة انفتاح الاقتصاد للتجارة الدولية، ودرجة تحركات رأس المال، وفيما يتعلق بدرجة الانفتاح فكلما زادت مساهمة قطاع السلع الدولية في الناتج كلما زادت الحاجة إلى تثبيت سعر الصرف وذلك لتحقيق الاستقرار لهذا القطاع وتجنب التكاليف المرتبطة بتكرار إجراء تعديل في سعر الصرف، كما أن تطبيق نظام سعر الصرف الثابت في حالة الانفتاح الشديد يجعل الدولة عرضة للصدمات الخارجية

مما يترتب عليه ضرورة إجراء تعديلات في سعر الصرف، وبالتالي فالانفتاح في حد ذاته لا يساعد بصورة دقيقة في اختيار سعر الصرف.

ثالثاً: الأهداف الاقتصادية للسياسة الاقتصادية للدولة:

تمثل عاملاً مؤثراً في اختيار نظام سعر الصرف، حيث أن هناك ارتباطاً قوياً بين إدارة سعر الصرف وسياسات الاقتصاد الكلي خاصة السياسة النقدية، والاختيار على هذا الأساس ينطوي على مشاكل نظراً لأن استهداف استقرار متغير اقتصادي كلي قد يؤدي إلى اختلال باستقرار متغير اقتصادي آخر. فينتطلب الأمر السماح لسعر صرف العملة المحلية بالانخفاض بما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الدولية بالمقارنة مع السلع الغير دولية، وبالتالي تحول الطلب لصالح السلع الغير دولية، أي تحسين وضع ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية في بلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف

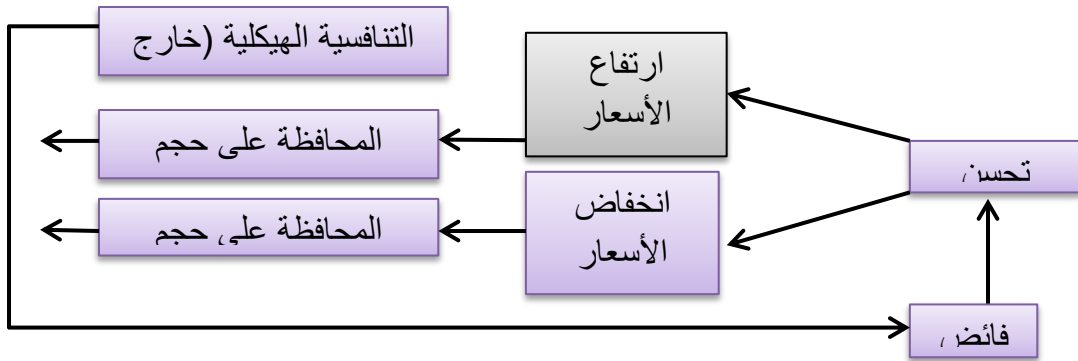
أولاً: مفهوم سياسة سعر الصرف: هي مجموعة الاجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم، بمعنى أنها تتمثل في الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمد قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية. (عبد الحميد، 2016، ص63)

ثانياً: أهداف سياسة الصرف: يمكن إيجاز أهداف سياسة الصرف في النقاط التالية: (زيان، 2013، ص48)

1- مقاومة التضخم: يؤدي سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداء الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يعود على المؤسسة بعوائد إنتاجية بالإضافة إلى إنتاج سلع ذات جودة

عالية وهو ما يعني تحسين تنافسيتها، تم اعتماد هذه السياسة من قبل فرنسا سنة 1983 لغرض مجابهة التضخم وسميت بظاهرة الحلقة الفاضلة و التي يتم شرحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل(4): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية، مصر، 2016، ص64

2- تخصيص الموارد: من خلال اعتماد وتشجيع سعر الصرف الحقيقي يكون الاقتصاد أكثر

تنافسية، حيث تقوم الدولة بتشجيع التصدير عن طريق تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية وبالتالي تقل السلع المستوردة.

3- توزيع الدخل: لهذا الهدف علاقة مع سابقه حيث أنه من خلال ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع

التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، يقابله انخفاض في ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.

4- تنمية الصناعة المحلية: حيث يلجأ البنك المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف من أجل

التقليل من الواردات والرفع من الصادرات ومنه تشجيع الصناعة المحلية، فعلى سبيل المثال عندما قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض قيمة العملة ساعد ذلك على الرفع من

الصادرات وقام بعدها باعتماد سياسة العملة القوية، ونفس الشيء بالنسبة لليابان التي قامت بتخفيض قيمة عملتها لحماية سوقها المحلي من المنافسة وتشجيع الصادرات

الفرع الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

لتحقيق أهداف هذه السياسة تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل: (برياري، 2011، ص74)

1- تعديل سعر الصرف: إن السلطات النقدية في ظل تعديل ميزان المدفوعات تلجأ للتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها أو إعادة تقويمها عند تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور قيمة العملة.

2- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه المدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية، وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس أموال المضاربة.

3- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

4- مراقبة الصرف: وتقضي هذه الأداة بإخضاع المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة تلك الأموال الموجهة من أجل المضاربة.

5- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات الغير أساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

الفرع الثالث: أهم سياسات سعر الصرف

أولاً: سياسة تخفيض قيمة العملة

1- تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة : هي أن تقرر الدولة تخفيض عملتها بالعملات الأجنبية فتصبح تساوي عدداً أقل من هذه العملات عما كانت عليه من قبل، ومعنى هذا أن التخفيض هو الإجراء يخفض سعر صرف العملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة كمصر مثلاً أن تخفض سعر الجنيه المصري بالدولارات ، فبدلاً من أن يساوي ثلاث جنيهات ونصف دولاراً واحداً ، تصبح أربع جنيهات تساوي دولاراً واحداً. (شهاب، 2007، ص258)

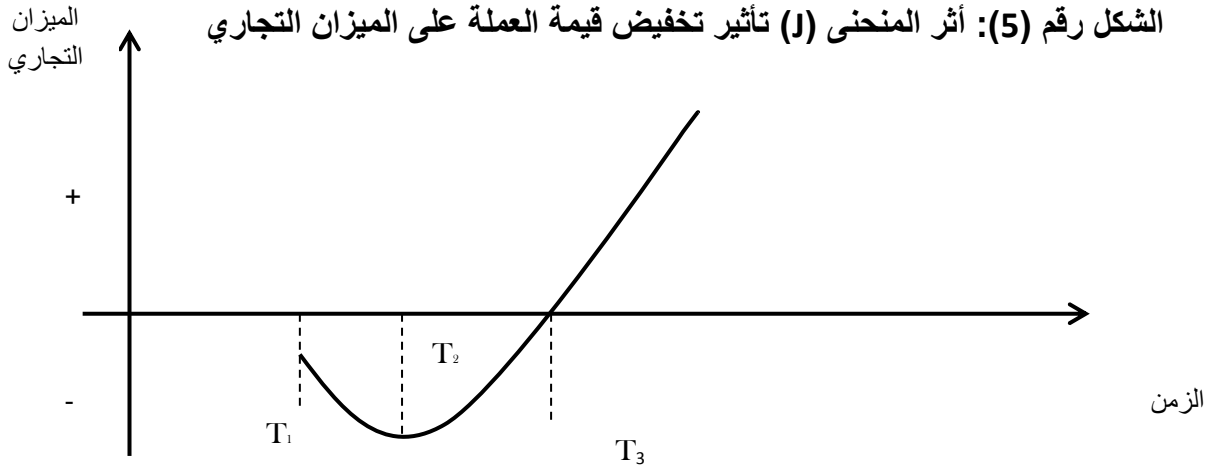
2- أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة: تقوم بعض الدول باتباع سياسة تخفيض قيمة العملة وذلك لتحقيق الأهداف التالية: (الزبون، 2015، ص60)

- تشجيع الصادرات المحلية لارتفاع سعرها في الخارج عند تقييمها بالعملة الخارجية.
- تخفيض الواردات لأن عملية الاستيراد تتطلب الكثير من العملة المحلية مقارنة مع عملة الاستيراد ، مما يؤدي إلى تقليل الواردات من الخارج.
- تقليل العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

3- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة: لكي تحقق سياسة تخفيض قيمة العملة أهدافها لابد لها من استيفاء الشروط التالية: (عبد الحميد، 2016، ص69)

- اتسام الطلب العالمي على المنتجات الدولية بقدر كاف من المرونة حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.
- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات، واستجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية.
- توفر الاستقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء
- الاستجابة لشرط مارشال - لينر الذي ينص على أن مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد ($em + e'm > 1$)، وتشير التقديرات أنه وفقاً لهذا الشرط فإن تخفيض قيمة العملة يعمل على تحسين الميزان التجاري، ومع ذلك هناك مسار زمني بين التغيرات في أسعار الصرف وتأثيرها النهائي على التجارة الحقيقية، ويعرف هذا التأثير

غير المواتي بأثر المنحنى (J) الذي ينص على أنه في أعقاب تخفيض قيمة العملة قد يسوء الميزان التجاري ثم يتحسن فيما بعد ، ويرجع ذلك إلى عدم استثناء شرط مارشال - لينر في المدى القصير لكنه يعود ليتحقق على المدى الطويل.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية، مصر، 2016، ص70

يتضح من الشكل أنه في الوقت (J) يكون الميزان التجاري في حالة عجز وبالتالي تم اتخاذ القرار بمعالجة ذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية في الفترة الزمنية التالية مباشرة، ليسجل الميزان التجاري أكبر عجز له في الوقت (J) إلا أنه ومع مرور الوقت تزداد المرونة ومع استيفاء شرط مارشال - لينر يبدأ الميزان التجاري بالتحسن ويتم القضاء على العجز في الوقت (J) ، بل ويتبع ذلك تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ويرجع تأخر استجابة الميزان التجاري لتخفيض قيمة العملة إلى الأسباب التالية:

- الاعتراف متأخراً بتغير الظروف التنافسية.
- القرار المتأخر بتشكيل ارتباطات تجارية جديدة ووضع أوامر جديدة.
- تأخر التسليم بين وضع أوامر جديدة وتأثيرها على تدفقات التجارة.
- الاستبدال المتأخر في استخدام المخزون حتى تنفذ الآليات القديمة قبل أن توضع أوامر جديدة.
- التأخر في إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها.

4- آثار سياسة تخفيض قيمة العملة: قد ينجم عن سياسة تخفيض قيمة العملة بعض الآثار السلبية نذكر منها: (برباري ، 2011، ص83)

- 1- قد تساهم هذه السياسة في اضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه نحو التصدير نتيجة لانخفاض تنافسية صادراته في الأسواق العالمية.
 - 2- لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية وميولهم إلى الاستهلاك نظرا لضعف الثقة في العملة المحلية.
 - 3- انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.
 - 4- ظهور المضاربات التجارية وتوجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع.
 - 5- عادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبئ المديونية الدولية المعبر عنه بالعملة المحلية.
 - 6- حدوث آثار تضخمية كبيرة وتضرر أصحاب الدخل الثابتة.
- *وهكذا فالتخفيض لا يعتبر وسيلة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل متداخلة، فالتخفيض إذ يمهد لمثل هذا التحسن فإن الأثر النهائي له يتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة للتخفيض.

ثانيا: سياسة رفع قيمة العملة المحلية

- 1- مفهوم سياسة رفع قيمة العملة المحلية: فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي و معناها زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض.
- ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل. (دوحة، 2015، ص82)

2- أسباب اتباع سياسة رفع قيمة العملة: من أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى اتباع سياسة رفع قيمة

العملة ما يلي: (زيان، 2013، ص52)

- تخفيض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية وبالتالي الحد من التضخم.
- تدعيم ورفع عملات أجنبية أخرى.
- انخفاض القدرة التنافسية للدولة التي رفعة قيمة عملتها يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

على سبيل المثال عندما رفعت اليابان وألمانيا من عملتيهما من أجل دعم الدولار.

* إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من العملة الأجنبية ولها قدرة تنافسية كبيرة.

ثالثا: سياسة الرقابة على الصرف

1- مفهوم سياسة الرقابة على الصرف: تمثل هذه السياسة الإشراف الحكومي الذي ينظم عمليات

طلب وعرض العملات الأجنبية، فلا يتيح للمتعاملين حرية التصرف بها بل يفرض اجراءات تقييدية بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج، فهذه السياسة تمثل تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، وهي اجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها والمحافظة على استقراره في أسواق الصرف، ويتم ذلك من خلال أن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض أو يرتفع إلا في حدود الهامش المسموح به. (عبد الحميد، 2016، ص73)

2- أهداف سياسة الرقابة على الصرف: يمكن إيجاز أهداف سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي

في النقاط التالية: (زيان، مرجع سابق، ص55)

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة .
- الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- الإحلال محل الواردات عن طريق حماية الصناعة المحلية والحد من استيراد السلع الغير ضرورية.

- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة.
 - زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي.
- 3- آثار سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي:** لهذه السياسة آثار سلبية نذكر منها (برباري، 2011، ص79)
- قد تقف الرقابة عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية، بسبب فرض القيود على الاستيراد والتصدير، مما يثبط التنمية الاقتصادية.
 - عرقلة تنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج يؤدي إلى تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم، الأمر الذي يعيق جلب الاستثمارات الأجنبية.
 - قد تؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية، الأمر الذي يساعد على ظهور سوق موازية.
 - قد يؤدي اتباع هذه السياسة إلى تشويه حاد للحوافز الاقتصادية وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال إساءة توزيع الموارد الانتاجية.

المبحث الرابع: تقييم دور سعر الصرف في علاج عجز ميزان المدفوعات

نظرا لكون سعر الصرف وسياساته تعد من أهم الأساليب في يد السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، فقد تعددت التحاليل النظرية للأثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية وبالتالي التوازن الخارجي، وفي ما يلي نستطرق لأهم المناهج لدراسة هذه الآثار:

المطلب الأول: منهج المرونات

يقصد به الكيفية التي يتغير بها الميزان التجاري للدولة نتيجة لتخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، ويستند على مدى استجابة كل من الطلب والعرض المحلي والأجنبي لتغيرات الأسعار النسبية، وينسب إلى Robinson (1937) وقد تدعم بما يسمى بشرط (مارشال-لينر). (عبد الحميد، 2016، ص303)

الفرع الأول: فرضيات منهج المرونات

يقوم منهج المرونات على عدد من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي: (منهوم، 2013، ص101)

- يفترض لانتهائية مرونات عرض الصادرات والواردات ، وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للإتجار دوليا(صادرات وواردات) ثابتة، وكذلك أسعار السلع المنافسة.
- افتراض ثبات الدخول لاعتبارها معطاة، وهذا مستمد من الافتراض الكلاسيكي بوجود حالة التوظيف الكامل، وبالتالي يتم اهمال أثر الدخل.
- ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات.
- افتراض عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحييد آثار أحداث تغيير في سعر الصرف على ميزان التجارة.
- افتراض استقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات سعر الصرف) أي وجود قوى ذاتية تتكفل بتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: محتوى منهج المرونات

يتمثل محتوى منهج المرونات في أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى: (عروق، 2005، صص83، 84)

أولاً: على المستوى المحلي: يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض المطلوب من العملة الأجنبية، لكن بشرط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق الصفر، أي أنه إذا ارتفعت أسعار الواردات بنسبة معينة ، ينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر، لتحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغير أسعارها مما يجعلها أرخص، وبالتالي تقليل المدفوعات إلى الخارج.

لكن هذه العملية تتركز على درجة الاحلال الموجودة بين الواردات والبدايل، أما إذا كان الطلب غير مرن (أقل من الصفر) فإنه بالرغم من ارتفاع أسعار الواردات سيبقى الطلب عليها متزايداً كما هو الحال بالنسبة للواردات من السلع الانتاجية، ولا يأتي التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة التكافؤ.

ثانياً: على المستوى الخارجي: يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية للبلد المستورد وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي عليها مما يساهم في زيادة المعروض من العملات الأجنبية، على أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات بقدر يفوق الواحد الصحيح، ومعنى هذا أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة سيؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات بنسبة أكبر، وتبقي الكمية و المتحصلات من العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للواحد، أما في حالة أن يكون الطلب على الصادرات عديم المرونة فإن التخفيض لن يكون له أي أثر إيجابي على الصادرات.

مما سبق يكون الأثر النهائي للتخفيض على الميزان التجاري هو زيادة حجم الصادرات ، وانخفاض حجم الواردات، وبالتالي تغير الهيكل الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد نحو الصادرات وذلك في حالة تمتع الاقتصاد بمرونات سعرية كبيرة للطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات، وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقق شرط مارشال لينر.

$$E_X + E_M > 1$$

حيث أن:

➤ E_X : مرونة الطلب على الصادرات.

➤ E_M : مرونة الطلب على الواردات.

إن منهج المرونات يعتبر نموذجاً للميزان التجاري، وعليه فالعجز في ميزان المدفوعات يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات التي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية عن متحصلات الصادرات والتي تمثل المصدر الوحيد لعرض العملة الأجنبية، وأن الغرض من التخفيض هو تغيير الأسعار النسبية بما يحفز على زيادة حصيلة الصادرات وتقليل حجم الواردات وبالتالي تحقيق التوازن.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمنهج المرونات

تعرض منهج المرونات لبعض الانتقادات التي من الممكن أن تؤثر على فاعلية التخفيض وتمثلت هذه الانتقادات في ما يلي: (عبد الحميد، 2016، ص312)

- أن الشروط التي يقوم عليها المنهج ليست ملائمة في حالة استهداف معالجة اختلال دائم في الميزان التجاري.
- هذا التحليل هو تحليل جزئي ساكن، لأنه يهمل متغيرات اقتصادية هامة تتأثر بتصحيح سعر الصرف، ولها آثار عكسية على الحساب الجاري.
- إهماله لأهمية مرونات العرض التي يعتبرها لانهائية، في أن معظم السلع الداخلة في التبادل الدولي هي سلع قليلة المرونة، لأنها سلع ضرورية.
- التخفيض قد تكون له آثار على المستوى العام للأسعار والمفروض عدم ارتفاعها وهذا غير ممكن، حيث أن كل زيادة في الطلب على الصادرات لن تقابل بارتفاع المعروض منها، وإنما ستعكس في شكل ارتفاع للأسعار، كما يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الوسيطة، الداخلة في إنتاج السلع التصديرية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج إلى درجة قد تلغي التحسن في حصيلة العملات الأجنبية.
- إعطاء المنهج أولوية للتوازن الخارجي واستقرار سوق الصرف على حساب التوازن الداخلي.
- تحديد أثر التخفيض على تغيير الأسعار وتحسن الميزان التجاري ينطلق من الحساب الدقيق للمرونات الكلية والجزئية، وهو أمر صعب من الناحية الإحصائية.

لكن هذه الانتقادات لا تلغي الأهمية البالغة لطريقة هذا المنهج في توضيح الآثار الإيجابية المتوقعة لسياسة التخفيض، الذي يعتمد على معيارين حاسمين وهما المرونة السعرية للطلبين الخارجي على الصادرات والداخلي على الواردات. ويكون عادة أثرها في المدى الطويل، لأن المرونات تكون أكبر

منها في الأجل القصير، لكنه رغم ذلك يحتاج إلى اتباع سياسات نقدية ومالية مرافقة من أجل تفادي الآثار السلبية التي لم يأخذها بعين الاعتبار، وتصحيح الوضعية الاقتصادية.

كما يمكن تطوير هذا المنهج لتوسيع مجال التدخل إلى البنود الأخرى في ميزان المدفوعات، وهو

ما تطرقت له المناهج النظرية والدراسات التي تلتته كمنهج الاستيعاب الذي ركز على آثار

التخفيض على عناصر أخرى كالدخل والإنفاق، وهو ما سنوضحه في المطلب التالي

المطلب الثاني: منهج الاستيعاب

يرجع الفضل في إرساء الدعائم الأولى لمنهج الاستيعاب إلى كتابات الاقتصادي J.E. Mead

عن ميزان المدفوعات في سنة 1951، بينما ينسب فضل استخدام مصطلح « الاستيعاب » لأول مرة

إلى Sidney Alexander الذي اعتمد في اعداده على قواعد التحليل الكينزي، ووفقا لمنهج المرونات،

فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يوفر حافزا لخفض أسعار الواردات وزيادة الصادرات.

الفرع الأول: فرضيات منهج الاستيعاب

يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية، والتي يمكن إيجازها فيما

يلي: (عزي، 2012، ص27)

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكاملة (بطالة) على نطاق واسع.
- خضوع الإنتاج في دولتي العجز والفائض لظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.
- ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية وفي مقدمتها أسعار السلع والأجور النقدية وأسعار الفائدة.
- افتراض أن الصادرات تعتمد على الإنتاج الجاري وليس على المخزون.
- وجود كميات مناسبة من الاحتياطات النقدية الدولية المكونة من الذهب والصرف الأجنبي حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثاني: محتوى منهج الاستيعاب

يتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف، وحسب هذا المنهج فإن ميزان المدفوعات يتمثل في الفرق بين الدخل الوطني والانفاق الوطني لاقتصاد ما، فالعجز في الميزان إذا يعني أن الانفاق الوطني يزيد عن الدخل الوطني، ولفهم العلاقة بين أثر التخفيض وميزان المدفوعات حسب منهج الاستيعاب كان من الضروري دراسة التحليل النظري لهذا المنهج. (درفال، 2011، صص 78، 83)

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$B=X-M$$

$$A=C+I+G$$

حيث أن:

B: وضع الحساب الجاري

X: الصادرات

M: الواردات

Y: الناتج الوطني

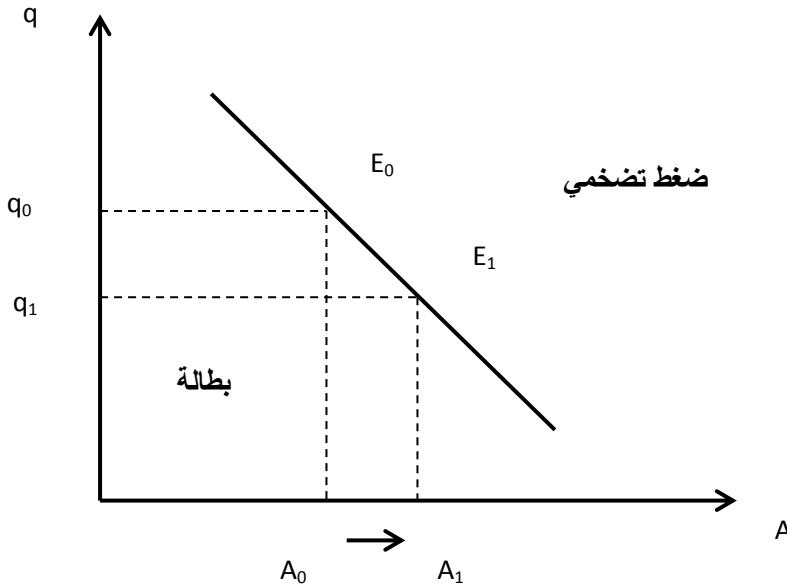
A: الاستيعاب

أي أن: الناتج الوطني - الاستيعاب = الصادرات - الواردات (B=Y-A)

حيث تعتمد معرفة الكيفية التي يؤثر بها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والاقتصاد.

إذا كان $(X-M) < 0$ فهذا يشير إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات نظرا لوجود فائض في الطلب، حيث يؤكد هذا المنهج على أنه عند وجود فائض في الطلب المحلي أعلى من الإنتاج المحلي فإن هذا يؤدي إلى زيادة في الاستيراد وبالتالي تدهور وضع الميزان التجاري، كما يمكن ارجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الانفاق عن قيمة الدخل الوطني، ولذلك فإنه لعلاج العجز لابد من تخفيض قيمة العملة المحلية التي من أجل تخفيض الاستيعاب وزيادة الدخل الوطني لاستعادة التوازن في الميزان، والشكل التالي يبين توازن الاقتصاد المحلي باستخدام كل من الدخل والاستيعاب

الشكل رقم (6): التوازن المحلي للاقتصاد



المصدر: درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011، ص 79.

يمثل الشكل (6) التوازن المحلي للاقتصاد، وكل نقطة على المنحنى هي نقطة توازن في الاقتصاد المحلي، المساحة ما فوق المنحنى تبين أن الاقتصاد يعاني من ضغط تضخمي، أما المساحة تحت المنحنى فتعني أن الاقتصاد يعاني من البطالة، يتحقق التوازن المحلي للاقتصاد عند تطابق كل من مستوى الإنتاج والمعدل الطبيعي للبطالة، وفي هذا الإطار يرى Friedman أن:

الإنتاج تابع لمستوى الاستيعاب A ولسعر الصرف الحقيقي للعملة q كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$y=y(A, q)$$

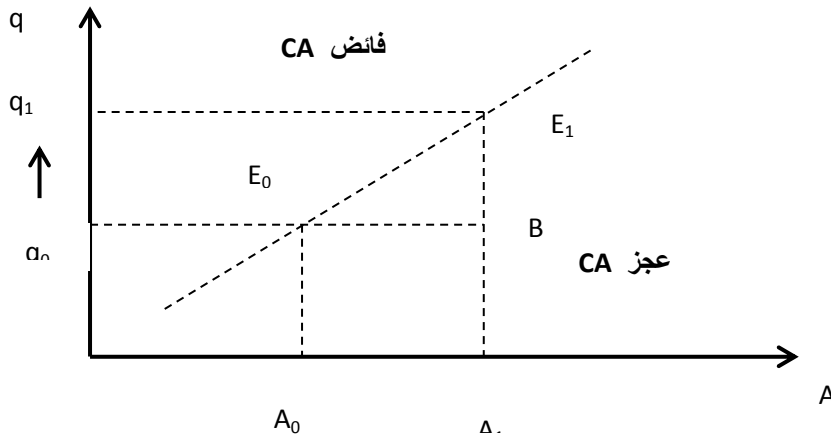
وهنا وبافتراض أنه عند نقطة التوازن E_0 ارتفع مستوى الانفاق من A_0 إلى A_1 عند نفس مستوى سعر الصرف السابق q_0 ، وهذا يعني أن الاقتصاد سوف ينتقل إلى مرحلة الإنتاج التضخمي.

ومن أجل معالجة هذا الوضع والعودة إلى التوازن سيتم استخدام سياسة تخفيض الانفاق (تخفيض قيمة سعر الصرف) الذي سوف يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية (انخفاض الأسعار من q_0 إلى q_1) في هذه الحالة ستعود البطالة إلى مستواها التوازني مع الإنتاج عند النقطة التوازنية E_1 .

بالنسبة للتوازن الخارجي (زيادة الإنتاج) فهو ذلك الاتحاد والتوافق بين الاستيعاب A وسعر الصرف الحقيقي q ، من أجل أن يكون الميزان التجاري متوازنا يرتبط الحساب الجاري سلبيا لمستوى الاستيعاب، لأن ارتفاع الطلب المحلي يقود إلى ارتفاع الطلب على الواردات، ويرتبط إيجابيا بسعر الصرف الحقيقي وهذا بتحقيق شرط Marshall-Lerner ويمكن كتابة دالة الميزان التجاري CA كما يلي:

$$CA = CA(A, q)$$

الشكل رقم (7): التوازن الخارجي للاقتصاد



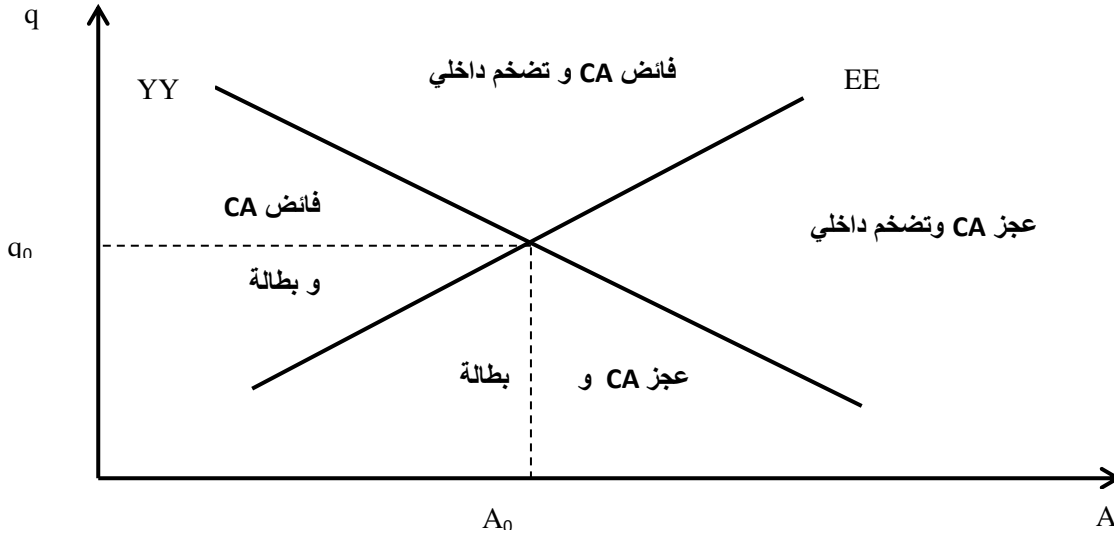
المصدر: درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011، ص 82.

وكل نقطة على المنحنى هي نقطة توازن، E_0 : هي نقطة التوازن في القطاع الخارجي، المساحة فوق المنحنى تمثل فائضا، أما المساحة تحت المنحنى فتمثل عجزا في الميزان التجاري.

B : هي نقطة عدم توازن، يكون فيها الميزان التجاري في حالة عجز.

حيث الارتفاع في الانفاق الكلي سيؤدي إلى الزيادة في المستوردات، ومن أجل تصحيح الوضع والعودة إلى التوازن يجب على سعر الصرف أن يرتفع من q_0 إلى q_1 ، وهذا يعني انخفاض في مستوى الأسعار المحلية فتصبح السلع المحلية منافسة للسلع الأجنبية وبذلك تزداد الصادرات وتنخفض الواردات، وبالتالي العودة إلى وضع التوازن عند النقطة E_1 .

الشكل رقم (8): التوازن الداخلي والخارجي



المصدر: درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011، ص 83.

حسب الاقتصادي Swan، يحقق الاقتصاد التوازن الداخلي والخارجي عند النقطة E_0 وهي النقطة التي يلتقي فيها الاستيعاب وسعر الصرف الحقيقي (q_0, A_0) ، وحتى يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن لابد أن يكون الاقتصاد في واحدة من أحد حالات عدم التوازن التالية:

- فائض CA و تضخم داخلي.
- عجز CA و تضخم داخلي.
- عجز CA و بطالة.
- فائض CA و بطالة.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب

أهم إنتقاد تعرض له منهج الاستيعاب وجه من طرف ماكلوب Maklaub (1955-1956) وارتكز

على النقاط التالية: (عبد الحميد، 2016، ص 323)

- **إغفال أثر المرونة السعرية:** في حين أن أثر الموارد العاطلة وكذا معدل التبادل الدولي لا يمكن أن يتحقق إلا بمعرفة المرونة السعرية للعرض والطلب على الصادرات والواردات. كما يتوقف عليها الأثر النهائي للاستيعاب، وكذا مرونة الاحلال عند القيام بتحويل الموارد الإنتاجية إلى إنتاج السلع التصديرية أو البديلة، لكن المنهج افترض تحقق المرونة ضمناً.
- **إغفاله لأثر الأسعار النسبية على الدخل والاستيعاب:** كأثر التخفيض على أسعار السلع البديلة الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات نسبياً مقارنة بأسعار السلع البديلة، مما يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى القطاع التصديري، وهو ما يتسبب في ضغط في المعروض منها وارتفاع أسعارها، وقد يؤدي إلى تقليل القيمة الحقيقية للاستيعاب. كما أكد أن معدل التبادل الدولي قد يؤثر بالشكل مباشر على الأسعار النسبية وليس على الدخل فقط بالإضافة إلى أثر الاحلال الذي ينتج عن التخفيض ويجعل أسعار السلع المستوردة أعلى نسبياً من السلع المحلية مما يدفع الأفراد إلى تفضيل السلع المحلية والمنتجين إلى قطاع التصدير، لما قد يحقق لهم من أرباح في المعروض من السلع المحلية مع استمرار الطلب عليها مما يتسبب في تغيير الأسعار النسبية، وقد يؤدي إلى التقليل من القيمة الحقيقية للاستيعاب.
- **في حالة التشغيل الكامل:** وضح الكسندر Alexander أن أثر الدخل في تحقيق التوازن في الميزان التجاري يكون معدوم يمكن إعادة توزيع الموارد الإنتاجية واستخدامها بكفاءة، وهذا ما يؤدي إلى نمو الدخل الحقيقي.
- **الاهتمام بالقيم الحقيقية دون النقدية:** وذلك على اعتبار أنهما متطابقان وهو أمر غير منطقي.

خلاصة القول، أنه رغم وجود صعوبات في تحديد الميول الحدية للاستهلاك الخاص والاستثمار، وبصفة عامة الميل الحدي للاستيعاب، بالإضافة لانتقادات التي وجهت لهذا المنهج، إلا أن أهميته ظهرت عندما أخذ في اعتباره كل من آثار الأسعار وآثار الدخل. بالإضافة لمحاولته تحقيق توازن خارجي وتوازن داخلي من خلال تحديد ظروف النمو الاقتصادي المناسبة، وإمكانية تدخل السلطات في وجه تغيير أحد من الآثار السابقة الذكر المحققة للتوازن الخارجي لاعتبارات خاصة بأهداف سياستها الاقتصادية الداخلية. (عروق، 2005، ص97)

المطلب الثالث: المنهج النقدي

يرجع الأصل التاريخي لظهور المنهج النقدي إلى الاقتصادي David Hume سنة 1720، ومع بداية القرن العشرين بدأ العديد من الاقتصاديين بتطوير أفكار Hume مثل Polak سنة 1914، واستمر هذا التطوير بإسهامات اقتصاديي مدرسة شيكاغو في الثلاثينات، والمدرسة النقدية خلال النصف الأخير من القرن العشرين. (درفال، 2011، ص73)

الفرع الأول: فرضيات المنهج النقدي

يقوم المنهج النقدي على مجموعة من الفروض الأساسية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي: (عبد الحميد، 2016، ص325)

- يفترض أن حالة ميزان المدفوعات تتحدد بالعلاقة بين الطلب على النقود وعرضها.
- يفترض أن تحليل العلاقات بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات يعتمد على الأجل الطويل.
- افتراض المرونة الكاملة لتحركات رأس المال، أي غياب كافة القيود المفروضة عليها من وإلى الخارج، أخذاً في الاعتبار ثبات أو استقرار أسعار الصرف.
- غياب ظاهرة الخداع النقدي، وذلك يعني أن الطلب على النقود يعتمد على القيم الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة مثل الدخل مقوماً بالأسعار الثابتة، وسعر الفائدة الحقيقي.
- تلعب الأسعار النسبية دوراً ثانوياً في إطار المنهج النقدي، ويعود هذا الفرض إلى فكرة الأسواق العلمية، حيث يصبح الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لنفس السلعة معتمداً على تكاليف النقل، تحت فرض غياب الحواجز الجمركية.
- يعترف بتأثير القوة الحقيقية كالدخل والاستثمار والاستهلاك على ميزان المدفوعات، غير أن هذا التأثير يمر عبر القنوات النقدية، أي من خلال تأثير قوى العرض والطلب النقدي.
- يفترض وجود عملية إحلال كامل بين السلع والأصول المالية المحلية والأجنبية، بمعنى أن المقيمين يستطيعون المفاضلة بين السلع والأصول المالية المحلية والأجنبية والاختيار بينها دون عوائق.
- يفترض أن أسعار الفائدة تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأرصد النقدية، أي أنه يفترض غياب التدخل الإداري في تحديد سعر الفائدة.

- يفترض أن الاقتصاد مفتوح على العالم الخارجي ، كما يتميز بالتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وخفض في مرونة العرض الكلي، وهذا ما يسمح بعدم ترك المجال أمام الوحدات الاقتصادية للتخلص من الأرصدة الفائضة.
- الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل.
- العرض النقدي هو متغير خارجي مكون من جزء محلي وجزء أجنبي، ويتعرض لرقابة كاملة من السلطات النقدية وبالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- يفترض كفاءة الأسواق الدولية وقدرتها على إلغاء اختلافات أسعار السلع والخدمات وتساوي أسعار الفائدة أو ما يعرف بـ "السعر الواحد في الأجل الطويل"، وافترض أن اختلاف أسعار الفائدة والأسعار النسبية يظهر فقط في الأجل القصير.

الفرع الثاني: محتوى المنهج النقدي

إن الأساس النظري للمنهج النقدي هو التأكيد على النظر لميزان المدفوعات كونه ظاهرة نقدية لا حقيقية، وأن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق، والتخفيض وفق هذا المنهج يتجسد في كونه أداة لتقليل القيمة الحقيقية للنقود المعروضة، حيث يتضح أن اهتمام النقديين بالبنود التي تقع أسفل الخط في ميزان المدفوعات والتي تؤثر بشكل فوري ومباشر على عرض النقود في المجتمع.

حيث أنه و حسب هذا المنهج فإن:

الرصيد الكلي لميزان المدفوعات = الاحتياطات النقدية الدولية = رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

$$\Delta NFA = CA + KA \quad \text{أي:}$$

جاء هذا المنهج كمرحلة أخيرة في تفسير آثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبره أصحاب هذه المقاربة على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية، وتعكس شروط سوق العملة. وقد تم تطويره من خلال بحوث صندوق النقد الدولي من طرف J.J. POLAK (1957) وسمي النموذج باسمه "نموذج بولاك"، ثم تم التعمق فيه من طرف DORNBUSH 1973 ويرى أصحاب هذه المقاربة ، أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في

الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين. حيث أن الفائض في الإنفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، وإمكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجزات إن لم يتم بعملية التخفيض.

وقد ورد النموذج في مجموعة من المعادلات تتعلق بالطلب النقدي والعرض النقدي:

$$\Delta M_d = K Y \dots\dots\dots(1)$$

أي دالة الطلب على العملة، وهو يمثل العلاقة بين الطلب على الأرصدة النقدية المحلية ΔM_d والدخل النقدي Y مع افتراض ثبات K [مع العلم أن $Y = Y_R P$ ، أي الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي مضروب في المستوى العام للأسعار المحلية]، حيث $K = 1/V$ مقلوب سرعة دوران النقود.

دالة العرض النقدي تقدم:

$$M_0 = \Delta R + D \dots\dots\dots(2)$$

أي أن العرض النقدي M_0 يرتبط بعلاقة طردية مع الاحتياطات الأجنبية أو الأرصدة النقدية ΔR (رصيد ميزان المدفوعات)، ومع الائتمان المحلي في النظام المصرفي D .

$$\Delta R = X - M + L \dots\dots\dots(3)$$

التغير في الاحتياطات الدولية تساوي الفرق بين الصادرات والواردات مضافا إليها صافي التدفقات الرأسمالية للقطاع غير المصرفي (L).

وقد أضاف النموذج دالة الطلب على الواردات:

$$M = m Y \dots\dots\dots(4)$$

حيث: M : الطلب على الواردات هو النسبة m من الدخل الموجهة لشراء السلع والخدمات الواردة إلى البلد.

كما توصل النموذج إلى أن العجز في ميزان المدفوعات إنما هو ناتج عن اختلال في السوق النقدي نتيجة التوسع النقدي والائتماني، بالانطلاق من شرط توازن السوق النقدية، أي: التغيير في العرض النقدي يساوي التغيير في الطلب النقدي.

$$\Delta M_d = DY 1/v \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta M_o = DR + DD \dots \dots \dots (2)$$

أي أن التغيير في العرض النقدي - مثلا بالزيادة- تكون إما بزيادة الاحتياطات الأجنبية أو زيادة في حجم الائتمان المصرفي.

$$\Delta M_d = \Delta M_o \rightarrow \Delta R + \Delta D = \Delta Y 1/V$$

$$\Delta R = \Delta Y/v - \Delta D \dots \dots \dots (3)$$

من المعادلة (3) يتبين أن الفرق بين الطلب النقدي المحلي والعرض النقدي المحلي ينعكس في شكل تغيير الأرصدة النقدية الدولية. وإذا اعتبرنا أن الطلب على العملة هو دالة ثابتة في الدخل، والائتمان المحلي مراقب كلية من السلطات النقدية، فإن العنصر الوحيد المعدل للعلاقة بين العرض والطلب هو التغييرات في الاحتياطات أو الأرصدة الدولية.

إذا كان فائض عرض نقدي محلي ($\Delta R > 0$) : أي هناك توسع في الائتمان المحلي ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات، في هذه الحالة تحاول الوحدات الاقتصادية التخلص من الفائض في الأرصدة النقدية بإنفاقها على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية (على افتراض التشغيل الكامل)، حتى ينخفض العرض النقدي إلى المستوى الذي يحقق التوازن. في هذه الفترة يبقى ميزان المدفوعات في حالة عجز طالما استمر الفائض في العرض خاصة مع تدخل السلطات النقدية بسياسة توسعية للحفاظ على هذا الفائض.

أما إذا كان فائض طلب ($\Delta R < 0$) على الأرصدة النقدية: فيؤدي ذلك إلى زيادة في الأرصدة النقدية الدولية، من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. هنا، الوحدات الاقتصادية تحاول زيادة ما في حوزتها من أرصدة نقدية، مثلا: لجذب الاستثمارات الأجنبية. ويستمر الفائض في الميزان حتى يعود التوازن إلى السوق النقدي بارتفاع العرض النقدي، لكن بشرط عدم تدخل السلطات النقدية بتقليص

الائتمان المحلي، لأنه يؤدي إلى استمرار الفائض في ميزان المدفوعات. طالما استمر الفائض في الطلب النقدي.

كما استطاع أيضا هذا المنهج إيجاد علاقة وثيقة بين حجم العجز الجاري في ميزان المدفوعات وحجم عجز الموازنة العامة للدولة من خلال العلاقة:

عجز الحساب الجاري CA = عجز الموازنة العامة + عجز الادخار الخاص عن تمويل الاستثمار الخاص (محليا).

وللدولة حلان لتمويل العجز، إما الاقتراض الخارجي للحكومة (ΔFg) أو السحب من الاحتياطات الأجنبية: ($-\Delta R$)

$$CA = \Delta Fg - \Delta R$$

من المعادلة، يتبين أنه من الضروري تقييد التوسع في الائتمان المحلي (ΔD) بوضع سقف لحجم الاقتراض خاصة الاقتراض الحكومي الذي يمثل أحد مصادر العجز الحكومي، وبالتالي التقليل من عجز الموازنة العامة والحساب الجاري.

كما يرى أصحاب المقاربة النقدية لميزان المدفوعات بأن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين على أنها سياسة فعالة في عملية التكيف الاقتصادي، إذ أنها تؤثر ليس فقط على الميزان التجاري، وإنما على الإنتاجية كذلك وطريقة إعادة توزيع المداخل. وفي ظل وضعية اختلال ميزان المدفوعات، يمكن أن نحصد ثلاث آثار إيجابية:

- التغير المعتبر في الأسعار النسبية، وبالنتيجة نتيجة الكميات من السلع والخدمات محلّ المبادلات الدولية، والتي تسمح بتحسين تدريجي للميزان التجاري.
- تقليص الطلب الكلي كون الفائض في الطلب عن العرض هو القاعدة العامة للاختلال الداخلي أو الخارجي.
- أخيرا، إعادة تخصيص للموارد من خلال تغير الأسعار النسبية الداخلية المساعدة على تحويل عوامل الإنتاج باتجاه القطاع التصديري وقطاع بدائل الواردات.

وقد تمتع هذا المدخل بقبول صندوق النقد الدولي، وكان الأساس الفكري والتحليلي له، لما أثبتته من فعالية وشمولية لاستعانتته بكل من النظرية الكينيزية عند أخذه لمضاعف الميل الحدي للإنفاق، والنظرية النقدية لأخذه بسرعة دوران النقود، بالإضافة إلى إدخال الاعتبار الزمني في تحليله. وبالتالي، فهو يعتبر نموذج ديناميكي خاصة مع إضافة الدخل وتغيراته، وانطوائه على البساطة في تطبيقه تمثلت في قلة البيانات والإحصاءات الاقتصادية، وتركيزه على خلق الائتمان المحلي الذي تتحكم فيه السلطات النقدية. وقد ساعد صندوق النقد الدولي على تطويره لحاجته إلى نماذج بسيطة محدودة المتغيرات، سهلة التصميم والرقابة عليها ومتوافقة مع وضعية الدول الأعضاء في الصندوق.

لكن الصندوق لم يكتف بهذا النموذج التقليدي وعمل على تطويره، حيث ركز كل من DORUNBUSH et FRANKEL في تحليلهما على أن أثر التخفيض من خلال توازن المحفظة التي تتكون من أصول مالية [قابلة للتبادل خارجياً حسب FRANKEL أو غير قابلة للتداول حسب رأي DORUNBUSH]، بالإضافة إلى أن العرض النقدي والعائد على الأصول يحدد الادخار والاستثمار المحليين. ووصلوا إلى أن التخفيض في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في المحفظة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الرصيد النقدي مقارنة مع الأصول الأخرى، وتتنخفض الثروة الحقيقية إلى مستوى جديد أقل من المستوى الأول. فإذا حقق الحساب الجاري فائضاً، فإن استمراره سوف يدفع الثروة الحقيقية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل التخفيض، ويحقق الحساب الجاري مستواه التوازني. لكن هذه الآثار بعد تعديل سعر الصرف تكون آثار مؤقتة ولا تحدث إلا إذا تمتع العرض النقدي بنوع من الثبات.

يمكن تلخيص النموذج النقدي على أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو ناتج عن اختلال السوق النقدي ويختفي بمجرد استعادة هذا الأخير توازنه أي إزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود. وبالتالي، فإن تأثير سعر الصرف هو تأثير عابر، ويكون فعال إذا لم تتدخل السلطات النقدية بإشباع الطلب النقدي المحلي أو إضافة عرض نقدي، ويكون التوازن بالتحرك الحر للوحدات الاقتصادية. كما أن للتخفيض آثار تحويلية للموارد الإنتاجية إلى السلع التصديرية، وكذلك تحويل الإنفاق الكلي إلى السلع المحلية بدل الواردات، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وباستمرار الفائض في الاحتياطات الدولية يتم استعادة التوازن في السوق النقدية. (عروق، 2005، صص 97، 102)

وفي الأخير، يمكن القول أن المناهج الثلاثة أتت في تسلسل زمني للتحليل، فالمرونة تغطي آثار التخفيض في الأجل القصير، ومنهجي الاستيعاب والنقدي تغطي الأجل المتوسط والطويل على التوالي. ورغم تناولها لنفس الظاهرة إلا أن كل منهج وجد سندا له وصحة في تحليله، لهذا هذه المناهج لا يمكن أن تكون بدائل لبعضها البعض، وإنما متكاملة. ومع وجود الانتقادات التي كان الغرض منها تعديل لبعض الفرضيات التي لا تتماشى مع الاقتصاديات النامية التي تعتبر سياسة التخفيض أحد أهم وسائل معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها. (لعروق، المرجع السابق، ص 102)

خلاصة الفصل الأول:

- على ضوء ما تطرقنا إليه في هذا الفصل ، توصلنا إلى النتائج التالية:
- يستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة ، لكونه يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً.
 - يعكس الرصيد الإجمالي التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف ، باعتبار أن كل ما هو مسجل في الجانب الدائن من الميزان ، يمثل طلباً على العملة المحلية مقابل عرض العملة الأجنبية.
 - التوازن أو الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات يركز على العمليات التلقائية وحدها ، فالتوازن يعبر عن الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة.
 - هناك عدة آليات تتبع لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، تنقسم بين آليات السوق وبين إجراءات تتخذها السلطات النقدية.
 - من بين أشكال تصحيح الاختلال عن طريق آلية الأسعار نجد : التصحيح عن طريق المرونات و الذي يعتمد على التغيرات المترتبة عن تغير سعر صرف العملة خصوصاً من خلال إجراءات تخفيض قيمة العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للبلد المعني من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم التأثير على وضع ميزان المدفوعات.
 - يعد سعر الصرف عنصراً أساسياً في تسيير التجارة الخارجية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول.
 - تستند عملية الاختيار بين أنظمة سعر الصرف على معايير وأسس أهمها طبيعة الصدمات التي يتعرض لها اقتصاد البلد والخصائص الهيكلية لهذا الاقتصاد.
 - تستخدم أدوات سياسة الصرف بهدف علاج الاختلال الذي قد يطرأ على ميزان المدفوعات، وأيضاً بغرض تكوين عملة قوية.
 - تعددت التحاليل النظرية لآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية وبالتالي التوازن الخارجي، وقد برزت مناهج مختلفة لدراسة هذه الآثار، والتي من بينها منهج المرونات، ومنهج الاستيعاب، والمنهج النقدي.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري و السياسة المصرفية في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

تمهيد:

شهد العالم سنة 1986 أزمة كبيرة نتيجة التدهور الرهيب والمستمر لأسعار المحروقات، عرفت خلالها العديد من الدول النامية اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي، مما دفع الجزائر آنذاك باعتبارها دولة نامية متضررة كثيرا من هذه الأزمة، أن تسلك نهج هذه الدول من حيث الإصلاحات الجذرية المتبعة على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك بالتركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية، لأجل تحقيق الاستقرار.

وبالتالي كانت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقات المبرمة معه، تصب في هذا الاتجاه، أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع الصادرات والحد من الواردات.

وهذا ما يدفع للتساؤل عن مدى نجاعة تلك التخفيضات وانعكاسات هذه التغيرات التي عرفها الدينار الجزائري على صعيد ميزان المدفوعات، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل البحث في انعكاسات تغيرات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2015.

المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري والسياسة المصرفية في الجزائر

المطلب الأول: ميزان المدفوعات الجزائري

ميزان المدفوعات هو وسيلة لتحليل الاقتصاد الوطني ، إذ يسمح بإحصاء إجمالي المبادلات بين الجزائر والعالم الخارجي، حيث أنه يمثل مؤشرا مهما لتسيير السياسة الاقتصادية الراهنة.

الفرع الأول: تجميع البيانات لميزان المدفوعات الجزائري

أنشأ ميزان المدفوعات الجزائري انطلاقا من التسويات بين الجزائر وبقية العالم، والتي تتمثل في البيانات المجمعة من طرف مجموع الوسطاء المعتمدين وبنك الجزائر على قاعدة وثائق محاسبية وصيغ تبريرية.

عن طريق شبكة معلوماتية تتلقى مديرية الميزان المدفوعات من بنك الجزائر تقارير عن بيع وشراء العملة الصعبة من طرف الوسطاء المعتمدين ، والتي تسمح لها بالتأكد من تصريحات البنوك.

وفقا للمادة رقم 824 يقدم الوسطاء المعتمدون مجمل تصريحات التحويل والتلقي المنفذة لصالح عملائهم ، مع تفصيل المستفيدين حسب كل دولة وحسب طبيعة العملية.

تسجيل الصفقات لا يعني إلى يومنا هذا إلا الميزان التجاري، و يحصى التحويل الفعلي للسلع عند عبورها للحدود من طرف المديرية العامة للديوان.

تتلقى مديرية الميزان المدفوعات بمعدل كل شهر ما يقارب مائتين وثلاثين ألف معلومة، 80% منها تصلها من جهات بنكية، والتي على ضوءها تصدر مديرية الميزان المدفوعات :

➤ ميزان عام لكل الدول.

➤ ميزان خاص بكل منطقة جغرافية، وهي:

✓ منطقة آسيا: دول الخليج، الشرق الأوسط خارج الأوبك، جنوب شرق آسيا ، آسيا

الصغرى، الصين، أوقيانوسيا.

✓ منطقة أوروبا: منطقة الأورو، منطقة خارج الأورو.

✓ منطقة أمريكا: أمريكا الشمالية، أوبك أمريكا، الناftا، ، أمريكا الجنوبية، باقي أمريكا.

✓ منطقة أفريقيا: اتحاد المغرب العربي، أوبك أفريقيا، أفريقيا الشمالية، أفريقيا الجنوبية(اتحاد الدواوين)، باقي أفريقيا.

إعداد هذه الموازين يكون بالدينار و الدولار الأمريكي، ووحدة الحساب المتبناة في إحصائيات الميزان هي الدولار، حتى وإن كان الميزان بالدينار. (www.bank-of-algeria.dz)

الفرع الثاني: القواعد المستخدمة في إعداد ميزان المدفوعات الجزائري

1- إعداد ميزان المدفوعات يتطلب إحصاء جميع العمليات القائمة بين الاقتصاد الوطني والخارج (أعوان غير مقيمين)، وذلك بغض النظر عن طريقة التمويل المتبعة في هذه العمليات، سواء كانت:

✓ تسوية فورية.

✓ تسوية آجلة.

✓ تسوية مسبقة.

✓ بدون تسوية.

2- من أجل إحصاء المعاملات على السلع يستحسن الاعتماد على فكرة تحويل الملكية، وعلى النظام الجمركي بالنسبة للتجارة الخاصة، أو على نظام دخول وخروج السلع بالنسبة للتجارة العامة.

3- مجموع المراكز المحددة على مستوى ميزان المدفوعات تتبع من خلال نظام تسجيل عمليات الصرف، هذه الأخيرة يتم تسويتها من قبل بنك الجزائر لحساب البنوك التجارية أو لحساب عملائها أو الاثنين معا، حيث يتم اتمامها بتقرير احصائي.

4- إعداد ميزان المدفوعات الإقليمي (لكل بلد) يتطلب مركزا للتسوية متعددة الأطراف ، من أجل تعويض الفارق الناتج عن تسديد واردات دولة ما من تمويل دولة أخرى (عملية ثلاثية الأطراف).

5- اعداد ميزان المدفوعات الجزائري يمر بإحصاء كل المراكز بالاعتماد على تصنيفات البنود المماثلة.

كل بند يمثل وضعية خاصة للتسجيل أنواع محددة من المعاملات الخارجية الصادرة والواردة.

يتم تقنين كل البنود ومن ثم ارسالها إلى مختلف البنوك ، وذلك لمساعدتهم في إعداد التقارير الإحصائية لكل عملية تصدير أو استيراد.

ونلاحظ أن قائمة هذه البنود تتطور تبعا لتطور نظام التجارة والمدفوعات الخارجية في الجزائر.
(banque d'Algérie ,2012,p94)

الفرع الثالث: هيكل الواردات و الصادرات الجزائرية

أولاً: هيكل الواردات

من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم (2) الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2015.

الجدول رقم (2): التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دولار

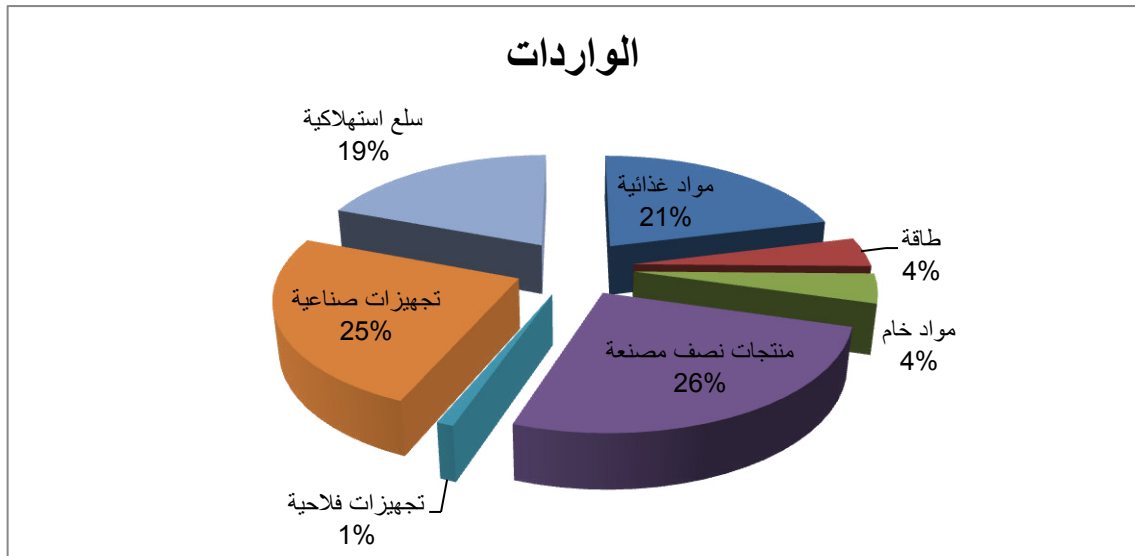
البيان	مواد غذائية	طاقة	مواد خام	م نصف مص	ت فلاحية	ت صناعية	سلع استهلاك	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	1603	1393	7708
2001	2395	139	478	1872	155	1693	1466	8198
2002	2740	145	562	2336	148	1972	1655	9558
2003	2678	114	689	2857	129	2540	2112	11119
2004	3597	173	784	3645	173	3668	2797	14837
2005	3587	212	751	4088	160	4017	3107	15922
2006	3800	244	843	4934	96	3950	3011	16878
2007	4954	324	1325	7105	146	5243	5243	24340
2008	7813	594	1394	10014	174	6397	6397	32783
2009	5863	549	1200	10165	233	6145	6145	30300
2010	6078	955	1409	10098	341	5836	5836	30553
2011	9261	1094	1676	10047	364	1591	6890	30923
2012	8483	4659	1729	9994	310	12793	9400	47368
2013	9013	4139	1732	10642	477	15233	10539	51775
2014	10550	2720	1812	12301	629	18115	9894	56021
2015	8946	2247	1489	11482	638	16369	8243	49414

27356,0 625	5258	6697,812 5	266,125	7077,187 5	1143,81 25	1152, 3125	5760,81 25	متوسط السنوات
1	0,192206 024	0,244838 324	0,009728 191	0,258706 365	0,04181 203	0,042 12274 7	0,21058 6319	النسبة المتوسطة

المصدر: من 2000 إلى 2010: زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الجزائرية، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013، ص128.

من 2011 إلى 2015: تقرير بنك الجزائر 2015، ص170.

الشكل رقم 9: التوزيع السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 2.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن المنتجات النصف مصنعة تمثل أكبر نسبة من الواردات تليها التجهيزات الصناعية بنسبة 25% ثم المواد الغذائية بنسبة 21%، أما أصغر نسبة فكانت من نصيب التجهيزات الفلاحية بحوالي 1% فقط .

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر حيث انتقلت من 7708 مليار دولار في بداية المدة (في سنة 2000) إلى 49414 مليار دولار في نهاية المدة (في سنة 2015) أي بنسبة تطور تعادل 541%، وهذا الحجم الكبير للواردات يمثل تكلفة باهظة تستنزف خزينة الدولة .

ثانياً: هيكل الصادرات

من أجل توضيح بنية الصادرات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم (3) الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2015

الجدول رقم (3): التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دولار

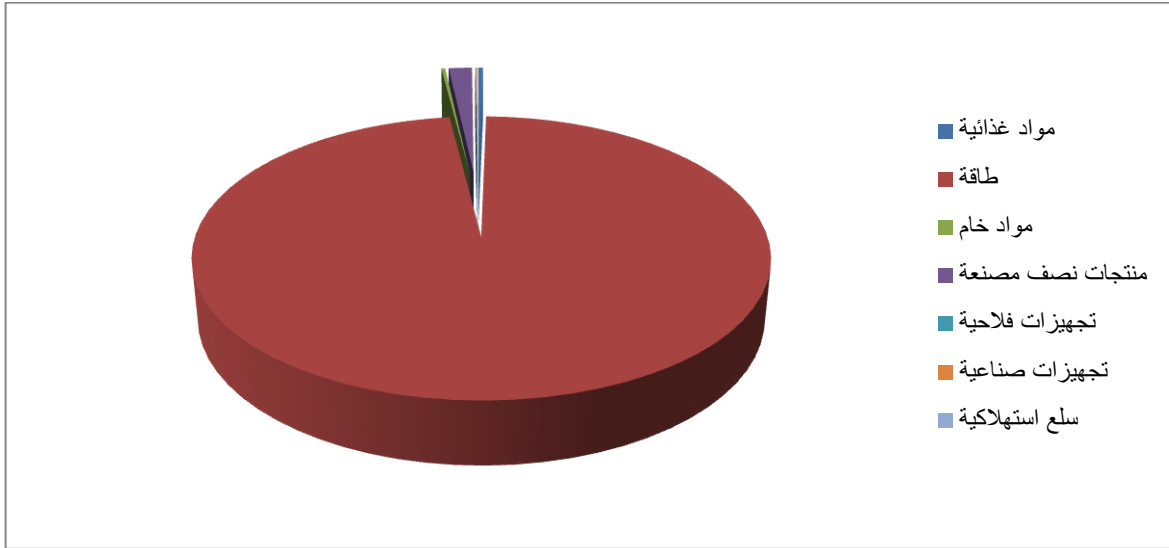
البيان	مواد غذائية	طاقة	مواد خام	م نصف مص	ت فلاحية	ت صناعية	سلع استهلاك	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44124	170	692	0	42	49	45190
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71661	161	660	0	35	16	72888
2012	315	70584	168	618	0	32	19	71736
2013	404	63663	109	492	0	29	16	64713
2014	323	58362	110	1173	1	16	11	59996
2015	238	33081	107	1111	0	18	11	34566
متوسط السنوات	163,25	46559,5	126,4375	766,125	3,6875	38,375	23,875	47681,25

								النسبة المتوس طة
1	0,000500 72	0,000804 82	7,73365 E-05	0,016067 64	0,002651 72	0,976473 98	0,003423 78	

المصدر: من 2000 إلى 2010: زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الجزائرية، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2013، ص127.

من 2011 إلى 2015: تقرير بنك الجزائر 2015، ص170.

الشكل رقم 10: التوزيع السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3.

تشكل صادرات المحروقات الأغلبية الساحقة من إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97% كمتوسط للفترة 2000-2015، و تبقى في المقابل نسبة ضعيفة جدا للصادرات خارج المحروقات تتوزع على بقية السلع المصدرة، وتحتل المنتجات النصف مصنعة النسبة الأكبر من الصادرات خارج المحروقات بأكثر من 75% منها ، في حين أنها لا تمثل سوى 2% فقط من إجمالي الصادرات.

المشكل الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري هو ضعف الصادرات خارج المحروقات ،اعتماده المفرط على عائداتها، وها معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية.

المطلب الثاني: السياسة المصرفية في الجزائر

تميز نظام سعر صرف الدينار الجزائري لمدة طويلة بالاستقرار، وكان ذلك أمرا ضروريا نظرا للمرحلة التي عاشها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بنظام تسيير مخطط مركزي مرفوق بنظام صارم لمراقبة الصرف أدى إلى انفصال سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي، هذا الوضع أدى إلى اتخاذ مرحلة انزلاق وتخفيض قيمة الدينار لمواجهة الأزمة البترولية مما حتم التوجه نحو اقتصاد السوق.

الفرع الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر مراحل رئيسية كما يلي: (زيان، 2013، ص102-112)

أولا: المرحلة الأولى (1962-1970)

مباشرة بعد الاستقلال أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، إذ سمحت بإمكانية تحويل ونقل عملتها داخل هذه المنطقة (قامت بوضع حدود لتتنقل عملتها خارج هذه المنطقة)، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما دفع بالجزائر في أكتوبر 1963 إلى:

- التخفيض من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم للحد من استنزاف احتياطي الصرف.
- التخلي عن منطقة الفرنك قصد تسيير سياستها النقدية وسعر صرفها بصفة مستقلة.

هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية الدينار حسب القانون 64-11 المؤرخ في أبريل 1964، والذي تم تحديده ب180 مغ من الذهب الخالص، فحل الدينار الجزائري DA محل الفرنك الفرنسي NF بنفس التعادل: 1NF=1DA .

وقد تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث 1968 اضطرت إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، إذ أدى ضعفها خلال هذه الفترة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري

مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973). (زيان، 2013، ص103)

ثانيا : المرحلة الثانية 1971-1987

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية ، وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة وعن اتفاقية بريتن وودز وعن تعويم أسعار الصرف تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والموارد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤات على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

فبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 وظهر معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة تتمثل في: الدولار الأمريكي ، الجنيه الاسترليني، الفرك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، المارك الألماني، الفرك الفرنسي، الليرة الإيطالية، الفلورين الايرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الاسترلينية، الليرة الإسبانية، الكرونة السويدية، والفرك السويسري، حيث منح لكل عملة منها ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة للعملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري ، وارتباط الجزائر بهذه السلة سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرك حيث أن قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة.(بونورة، 2011، ص122)

إن الهدف من النظام الذي اتبعته الجزائر (ربط الدينار بالنسبة إلى سلة عملات) يعتبر ضمانا لاستقرار الدينار ، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية، ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية بالعملات

الأجنبية، وهذا ما جعل بواذر السوق السوداء (الموازي) للصرف تظهر شيئاً فشيئاً ابتداء من سنة 1974، كما يبينه الجدول التالي: (زيان، 2013، ص106)

الجدول رقم (4): سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

البيان	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1	1	1.3	0.62	0.8
السوق الموازي	1	1.1	1.5	2	4

المصدر: زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013، 106

ثالثا: المرحلة الثالثة (1988-1994)

أهم ما ميز هذه المرحلة هو الانتقال من الاقتصاد المخطط و المسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، ومن أجل هذا أعلنت السلطات النقدية منذ سنة 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، وفي هذه الأثناء تم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991، واستقر على هذا الحل إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 30/09/91 وفقا لاتفاقية صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5 دج/\$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994، ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة من 1987 إلى 1994 كما يلي:

الجدول (5): مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري

الفترة	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	7.61	10	17.7

المصدر: بونورة شعيب وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011، ص123.

في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق وبعد سقوط الاشتراكية قدمت السلطات العمومية للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما: الرقابة على الصرف وتعديل الاقتصاد، وفي هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض ضمان استقرار قيمة الدينار، كما حاولت التخفيف من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية. (بونورة، مرجع سابق، ص 123)

رابعا: المرحلة الرابعة: ما بعد 1994

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التعسير في ديسمبر 1995، وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق صرف ما بين البنوك عن طريق القانون رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب، لكن هذا التوجه الجديد في تحديد سعر الصرف، لم يمنع بنك الجزائر من التدخل في سوق الصرف.

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف (خاصة ما بين 1995 و1998)، والتي تعتبر من أهم أهداف التعديل الهيكلي الذي عمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ويمكن جمع هذه الإجراءات في التالي (زيان، 2013، ص 111):

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة والذي من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، بالإضافة إلى إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996، وذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم العملة.
- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية.
- العمل الفعلي بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية سنة 1994 والذي شرع منذ سنة 1991، حيث تم فعليا تحرير عملات الدفع على الاستيرادات انطلاقا من هذه السنة.
- البدء في التحويلات الجارية للدينار فيما يخص الخدمات انطلاقا من جوان 1995، حيث تم ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج، وهذا في حدود مبلغ أو سقف سنوي.
- ترخيص دفع نفقات السياحة في الخارج في أوت 1997 في حدود سقف سنوي.

- تبني الجزائر منذ سبتمبر 1997 نصوص المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي، وهو ما يعني قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية.
- السماح بإنشاء مكاتب للصراف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996.
- تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي بهدف الحد من اللجوء إلى السوق السوداء .

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و 5% ، وهذا الإجراء يهدف أساسا إلى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية ، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5%، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو ، وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة. (بونورة، 2011، ص124) وفيما يلي جدول يبين تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو والدولار في الفترة ما بين 2005 و2008:

جدول (6): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو والدولار في الفترة ما بين 2005 و2008

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86
الأورو	91.30	91.24	94.99	69.91

المصدر: بونورة شعيب وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011، ص124.

الفرع الثاني: الرقابة الصارمة على الصرف

بعدما تطرقنا لتطور نظام الصرف في الجزائر ، سنتطرق إلى كيفية الرقابة عليه ، حيث بدأ العمل بالرقابة على الصرف من خلال المرسوم المؤرخ في 19 أكتوبر 1963، وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- حماية الاقتصاد الوطني ، والوقاية من هروب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى وضع قيود على التجارة الخارجية وخاصة الواردات من أجل تقليص العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات بعد خروج المستعمر.
- القيام بالسياسات الاقتصادية والنقدية بدون اخذ اعتبار للدفاع عن استقرار العملة الوطنية في السوق الدولية.
- النأي بالاقتصاد الوطني عن تغيرات الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الجزائر.
- تنسيق سياسة النمو الاقتصادي في اطار إداري في يد السلطات.
- تدعيم احتياطات الصرف بالعملات الأجنبية والتقليل من عجز ميزان المدفوعات .

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، وأوكلت لوزارة المالية، وذلك للتحكم في الكميات الممنوحة من العملات الأجنبية لتمويل المعاملات التجارية، بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، ولعل أهم ما ميز هذه الفترة هو:

- 1- التسعير الإداري للدينار، وهو ما أدى به إلى خسارته لمهمته التقليدية كمنظم للعلاقات الاقتصادية في المبادلات التجارية، وجعله مجرد عامل بسيط للتحويل الإداري مقابل العملات الأجنبية.
- 2- أسعار صرف مستقرة، وكان الدينار غير قابل للتحويل كلية، وكان مقيما بأكثر من قيمته الحقيقية وليس له علاقة بالهيكل الاقتصادي ولا بالتطور الحاصل في الاقتصاد العالمي.
- 3- احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال دواوينها الوطنية، وذلك بإقرار التراخيص الإجمالية للواردات، ليصبح الاحتكار مطلقا عندما تعدى للصادرات، واقصاء الوسطاء الخواص من التجارة الخارجية بالقانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978، بالإضافة إلى القيام باتفاقيات ثنائية، والسماح للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر.
- 4- الرقابة الكلية المباشرة على كل التدفقات الرأسمالية مع الخارج، وعدم امكانية إنشاء أصول مالية أو عقارية في الخارج من خلال النشاط في الجزائر، مع إجبارية تقديم المتحصلات من العملات الأجنبية للبنك المركزي.
- 5- عدم قبول استثمارات أجنبية إلى بمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية على أساس نسبة 51/49% .

مع حلول عام 1988 أصدرت مجموعة من النصوص القانونية ، التي خففت من الرقابة ، حيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد والتحول إلى طريقة جديدة تتمثل في الموازنات بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى إدماج القطاع الخاص لدخول النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام من أجل تحريك القطاع الخارجي.

هذه التغييرات في الرقابة على الصرف ترجع في الأساس إلى التغييرات المالية والنقدية لميزان المدفوعات، واحتياطات الصرف المتاحة ، بالإضافة إلى ما تحصل عليه الجزائر من قروض من الهيئات الدولية، وكان من أهم المساوئ التي خلفتها هذه الرقابة ازدواجية الصرف بظهور سوق موازية للعملة الأجنبية من أجل تلبية طلبات المتعاملين، وهذا نتيجة للقيود الشديدة على النقد الأجنبي.(عروق،2005،صص 53، 54)

الفرع الثالث: سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إن سياسة تخفيض قيمة العملة لم تكن واردة في أذهان السلطات النقدية الجزائرية قبل سنة 1986، حيث كان سعر صرف الدينار مقوما إداريا بأكثر من قيمته الحقيقية وغير قابل للتحويل في المعاملات الرأسمالية الدولية ضنا من السلطات أنها في المسار الصحيح الذي يجعل المتغيرات الاقتصادية الكلية مستقرة، لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت السلطات إجراء تخفيض هادئ عن طريق الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية، وبحلول سنة 1994 تم اللجوء اضطراريا إلى التخفيض الصريح تطبيقا لمقترح صندوق النقد الدولي والدخول في اجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد، من أجل إيجاد قيمة حقيقية للدينار وبعث الثقة فيه من جديد، وتحقيق التوازن الخارجي المنشود.(حميداتو وشويرفات،2016، صص 290، 291)

أولا: أسباب ودوافع تخفيض العملة في الجزائر

إن أهم أسباب اللجوء إلى التخفيض مرده إلى الاختلال الخارجي وكذا الداخلي للاقتصاد والذي عانت منه الجزائر، وتميز ب:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي تميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض، وميزان رأسمال بعجز مستمر.
- التآكل المستمر لاحتياطات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة.

- تقييم الدينار بأعلى من قيمته والرقابة المشددة عليه وما ترتب عن ذلك من ظهور لسوق صرف موازية وازدهارها، والتخفيض يمكنه القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها.
- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج.

ثانيا: مدى توفر الشروط النظرية لتخفيض العملة في الجزائر

تشتت النظريات و المناهج الاقتصادية المهمة بأسعار الصرف توفر العديد من الشروط من أجل نجاح عملية التخفيض في قيمة العملة، وفيما يلي سنحاول اسقاط هذه الشروط على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى نجاح هذه العملية.

1- من جانب الصادرات: إن أول شرط لنجاح التخفيض هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث أنه لا يتمتع بالمرونة الكافية التي تتجاوز مع عملية التخفيض.

فالصادرات الجزائرية تتميز بسيطرة المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن 90% من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وها القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضا ولا ارتفاعا، لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولية ومن منظمة الأوبك، فالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب إنتاجها وبالتالي ليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

أما ما تبقى من نسبة الصادرات (صادرات خارج المحروقات) فهي أيضا لا تتميز بمرونة كافية ، خاصة من ناحية العرض الداخلي ، نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية.

وعليه يمكن القول بأن الاعتماد على سياسة التخفيض يعتبر إلى حد ما غير مجدي ، ومن غير المؤكد الحصول على نتائج إيجابية من هذه العملية ، إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغير شامل في هيكل الصادرات.

2- من جانب الواردات: إن نجاح تخفيض العملة من جانب الواردات، يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن ذلك غير متوفر في الجزائر لأن تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية ، وبالتالي فإن التخفيض سيجعل من تغير مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين: السلع الضرورية لا غنى عنها وبالتالي سوف يستمر استيرادها سواء زاد سعرها أو نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيتقل كاهل المنتج الذي يراهن على انخفاض أسعارها لزيادة التصدير.

مع أن هذا التحليل لواقع الصادرات والواردات الجزائرية والتي تعنى مباشرة بعملية التخفيض، والمناخ الذي يظهر غير مناسب إلا أن السلطات قامت بإجراء عمليات تخفيض وعلى مرات متتالية، وهو ما يجعلنا نتساءل عن جدوى هذا التخفيض ، وعن النتائج التي حققها خصوصا على مستوى ميزان المدفوعات، وهو ما سنتطرق له في القادم من الدراسة

المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

تمهيد:

أدت الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني سنة 1986 بالجزائر إلى كشف حقيقة ضعف اقتصادها ، وهذا ما دفعها إلى استحداث العديد من التعديلات والاصلاحات الاقتصادية ، بالإضافة إلى بناء اتصالات مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، مطبقة على اثرها برامج اقتصادية جد مهمة ، قصد تدارك التأخر والنقائص التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، فكان لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في هذه البرامج، بحيث تبنت السلطات النقدية خطى تدريجية للانتقال به من نظام التثبيت إلى نظام التعويم، طمعا في تحقيق نتائج ايجابية ملموسة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية ، وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وعلى هذا الاساس سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول يخص انعكاسات تقلبات الدينار الجزائري على الميزان الجاري ويتناول المطلب الثاني انعكاسات تقلبات الدينار الجزائري على ميزان رأس المال، وأخيرا انعكاسات تقلبات الدينار الجزائري على الميزان الكلي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الحساب الجاري

سنتناول في هذا المطلب انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان الجاري ، وهذا من خلال تحليل وضعية البنود المكونة له كما يلي:

الفرع الأول: انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي قد تحدثها تقلبات سعر الصرف على بنود ميزان الدفعات.

يمكن تحليل انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري من خلال الجدول (7) والذي يوضح التطورات الحاصلة في بنود الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2015) .

الجدول (7) تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات سعر الصرف خلال الفترة (1990 - 2015)

الوحدة: دينار/دولار، مليارات الدولارات

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
3.36	1.28	5.69	4.1	0.2	0.3-	2.4	3.2	4.67	3.11	الميزان التجاري
12.3	10.15	13.82	13.2	10.25	8.89	10.41	11.1	12.44	12.88	الصادرات(فوب)
2										(
11.9	9.77	13.18	12.6	9.7	8.6	9.9	11	11.97	12.25	محروقات
1										
0.41	0.38	0.64	0.6	0.5	0.3	0.6	0.5	0.47	0.53	أخرى
-	8.87-	8.13-	9.1-	10.1-	9.2-	8-	8.3-	7.77-	9.77-	الواردات
8.96										
17.5	12.3	18.7	20.3	16.9	15.5	16.3	18.4	18.7	22.3	سعر الوحدة للصادرات البترول الخام (\$1/برميل)
66.6	58.7	57.7	54.7	47.66	36.05	23.4	21.8	18.5	9	سعر صرف دج/\$
4	4									
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
7.78	40.6	34.2	34.0	26.47	14.27	11.14	6.7	9.61	12.3	الميزان التجاري
		4	6							
44.4	78.59	6.59	54.74	46.33	32.22	24.46	18.71	19.09	21.65	الصادرات(فوب)
1										(
44.4	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	23.99	18.11	18.53	21.06	محروقات
1										
0.77	1.4	0.98	1.13	0.74	0.67	0.47	0.60	0.56	0.59	أخرى
-	-	-	-	. 19-	17.95-	-	-	9.48-	9.35-	الواردات
37.4	37.99	26.35	20.68	86		13.32	12.01			
61.7	97.04	77.4	61	94.4	69.1	61	50.6	36	28.2	سعر الوحدة للصادرات البترول الخام (\$1/برميل)
8										
72.4	64.5	69.3	72.6	73.35	72.6	77.39	97.68	77.26	75.2	سعر الصرف دج/\$
	6	6	4						5	
2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان				

25.96 1	20.17 1	9.880	0.459	- 18.08 3	18.2	الميزان التجاري
34.566	71.736	64.86	60.12	72.888	56.12	الصادرات(فوب)
33.08	70.583	63.81 6	58.46 2	71.661	56.12	محروقات
1.485	1.153	1.051	1.667	1.227	0.97	أخرى
52.64-	- 51.569	- 54.98 7	- 59.67 0	- 46.927	38.9-	الواردات
	96.2	105.9	109.5	107.5	77.4	سعر الوحدة للصادرات البتترول الخام (\$1/برميل)
100.4 6	80.56	79.38	75.55	72.85	74.4	سعر الصرف دج/\$

المصدر : من اعداد الطالبية بالاعتماد على :

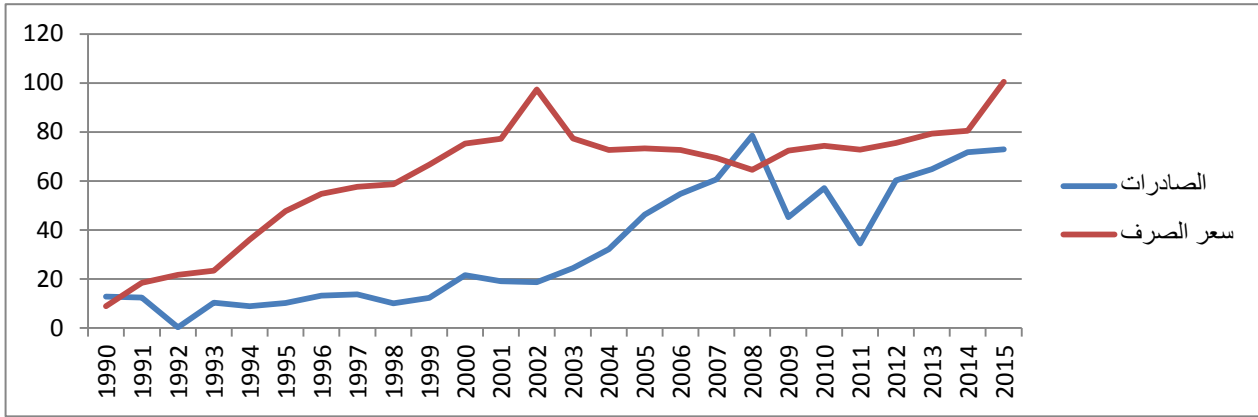
سعر الصرف(دينار/دولار): عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرياح- ورقلة، 2015، 2016، ص86.

الميزان التجاري: من 1990 إلى 2010: Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, statistique de la balance des paiements, hors série , 2012,p86-88.

من 2011 إلى 2015: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص65.

أولاً: تحليل الصادرات: يمكن تحليل انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الصادرات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل تطور الصادرات خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7)

من خلال الشكل (11) أعلاه و الذي يمثل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وكذا تطور إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة الدراسة يتضح لنا أن الصادرات كانت تسير في اتجاه تنازلي خلال الفترة من 1990-1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 1994م 8.98 مليار دولار بعد أن كانت 12.88 مليار دولار سنة 1990، بالرغم من أن هذه السنة (1994) تحديدا شهدت أكبر تخفيض وصل إلى 50% ، والسبب يرجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية حيث سجل سعر البرميل 15.53 دولار سنة 1994 بعدما كان 22.26 دولار سنة 1990 ، لكن الصادرات عاودت الارتفاع بعد ذلك بالتزامن مع انخفاض معدلات التخفيض التي وصلت إلى 5.5% سنة 1997، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول، وهذا ما يجعلنا نصل إلى أن تخفيض الدينار الجزائري لم يؤدي إلى زيادة حقيقية في قيمة وحجم الصادرات.

عرف الدينار الجزائري انخفاضا متتاليا خلال سنوات 1998-2001 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2002 حيث لجأ البنك المركزي إلى تخفيض قيمة العملة ما بين 2 و 5 بالمئة بين ديسمبر 2002 وجانفي 2003، في حين عرفت الصادرات الجزائرية خلال هذه المرحلة وضعاً متذبذباً، أي تحسن في سنوات 1998-2000، وتدني خلال سنتي 2001 و 2002.

كما شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2008 منحنا تصاعديا خاصة في ما يتعلق بصادرات المحروقات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، كما يلاحظ تحسن طفيف في حجم الصادرات خارج المحروقات .

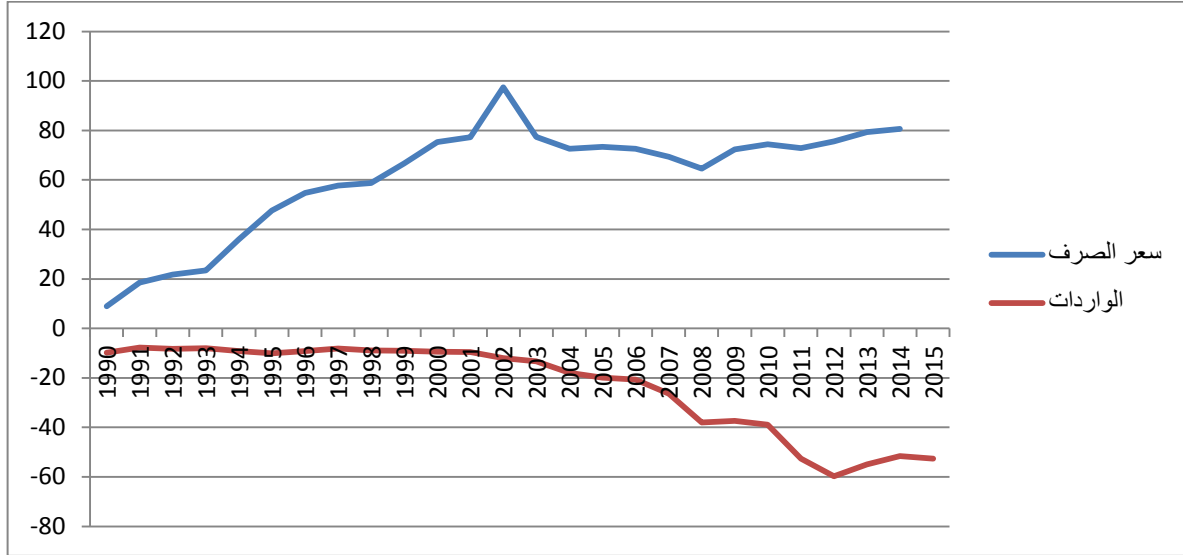
بعد التذبذب الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 2009 إثر الصدمة التي تلقاها نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتدخل السلطات النقدية في محاولة لتصحيح الوضع، وبعد تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة وجهود الجزائر خلال سنة 2011 لتعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات ، اعتبرت هذه السنة الأفضل بعد الأزمة من حيث عائدات الصادرات حيث حققت فائضا ب 72.88 والتي جاءت نتيجة لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية .

ومع بداية 2012 نلاحظ تراجع في صادرات الجزائر خاصة صادرات المحروقات نتيجة تذبذب أسعار البترول ، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد عرفت تطورا محسوسا، مشكلة تأثرا نسبيا بتدهور قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة .

إن التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن لها أثر واضح على الصادرات الجزائرية ، فلم نشاهد استجابة في تطور حجم الصادرات نتيجة لهذه التغيرات، كما أن التوزيع السلعي للصادرات لم يتغير فاستمرت هيمنة المحروقات على اجمالي الصادرات بنسبة تفوق 95% ، وحتى النسبة الضئيلة للصادرات خارج المحروقات لم تنعكس عليها بشكل كبير التغيرات في سعر الصرف، وهذا راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ، وبالتالي نستنتج عدم مرونة صادرات الجزائر لتغير سعر الصرف.

ثانيا: تحليل الواردات: يمكن تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل تطورالواردات خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على الجدول رقم (7)

يمثل الشكل أعلاه التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل تطور الواردات الجزائرية ، حيث ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تذبذبا خلال سنوات التسعينات ما بين 7.77 مليار دولار كأدنى قيمة سجلت سنة 1991 و 10.1 كأعلى قيمة سنة 1995، حيث ارتفعت نسبة الواردات ما بين 1991 و 1995 بنسبة 29.98 %، و انخفضت نسبتها ما بين 1995 و 1999 بنسبة 11.28 %، في حين عرفت هذه الفترة تخفيضات متتالية في قيمة الدينار الجزائري نتيجة الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و التي تم فيها تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 بنسبة 22% و 40.17% سنة 1994، وبالمقابل عرفت سنتا 1992 و 1995 وهي السنتان المواليتان لهذين التخفيضين ارتفاع في نسبة الواردات ب 6.82 و 10.38% وهذا ما يشير إلى عدم استجابة الواردات الجزائرية للتغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري على المدى القصير.

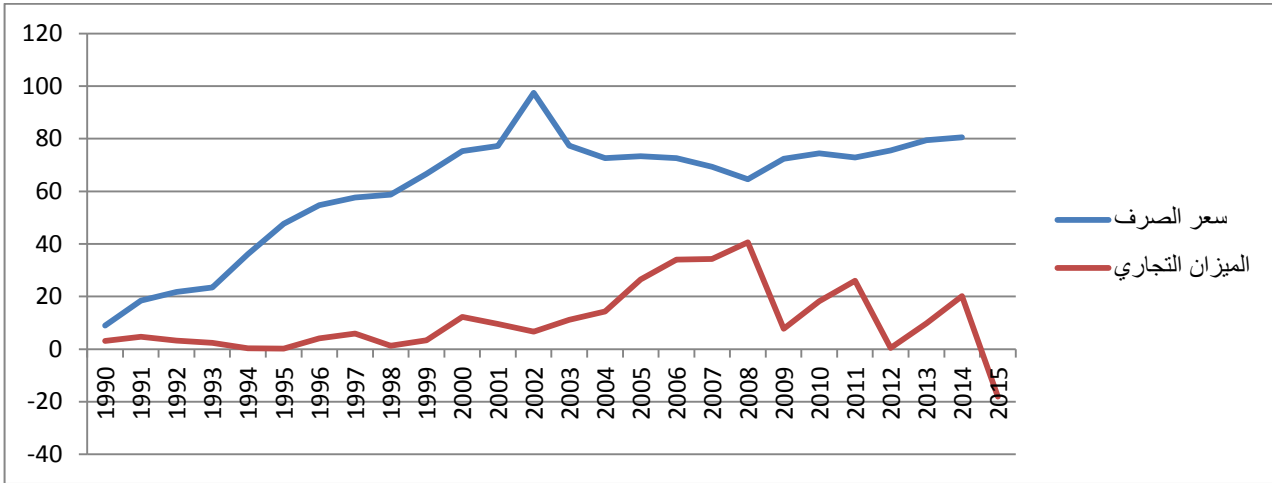
كما نلاحظ أن واردات الجزائر سنتي 2000 و 2001 عرفت استقرارا نسبيا نتيجة للسياسة المنتهجة للحد من الواردات، في حين تدهور قيمة الدينار في نفس السنة، تبعها ارتفاع كبير في قيمة الواردات بداية من سنة 2003 إلى غاية 2014 فاقت نسبته 400% فبلغت في تلك السنة (2014) 51.56

مليار دولار، لتتخفص سنة 2015 إلى 46.92 مليار دولار ، ونشير إلى أن الدينار الجزائري شهد تحسنا خلال سنوات 2003-2008 تلاه وضع متذبذب في السنوات الموالية.

ومما سبق نستنتج عدم استجابة واردات الجزائر للتغيرات في سعر الصرف، ما يدل على عدم مرونة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، ومن هنا نخلص إلى أن انعكاسات التغير (تخفيض و انخفاض) في قيمة الدينار الجزائري لم يشكل تأثير واضح على تخفيض الواردات الجزائرية .

ثالثا: تحليل الميزان التجاري: باعتبار أن الميزان التجاري يعبر على رصيد الفارق بين الصادرات والواردات ، و أنهما لم يظهر استجابة للتغير في سعر الصرف ، فإن ذلك انعكس أيضا على استجابة الميزان التجاري لهذا التغير .

**الشكل رقم (13) تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2015
دولار/دينار ومليارات الدولارات**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (7)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه و الذي يمثل تطور الميزان التجاري مقارنة بالتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار. أن اتجاه رصيد الميزان التجاري عرف تراجعاً خلال سنوات 1991-1994، محققاً بذلك عجزاً ب 0.3 مليار دولار سنة 1994، برغم التخفيض الذي عرفه الدينار في تلك السنوات، تلاه تحسن ملحوظ خلال الفترة 1995-1997 نتيجة تطور الصادرات وتراجع الواردات بفضل الاجراءات المتخذة والظروف المتاحة آنذاك ، ليشهد وضعاً متذبذباً بعدها ، حيث تراجع سنة 1998 ليسجل 1.28 مليار دولار بعد أن بلغ سنة 1997 م 5.69 مليار دولار، وبعدها شهد رصيد الميزان

التجاري اتجاها متصاعدا إلى غاية 2000 ليتناقص إلى حدود 6.7 مليار دولار سنة 2002، في حين أن سعر الصرف عرف تخفيضات متتالية ثم انخفاضا و بعدها استقرار نسبي سنوات 2000 ، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة واضحة بينه وبين الميزان التجاري خلال هذه الفترة.

كما شهد الميزان التجاري تزايدا بلغ ذروته خلال سنة 2008 محققا بذلك أفضل قيمة له خلال فترة الدراسة ، ليشهد بعد ذلك تذبذبا صعودا ونزولا خلال السنوات الموالية متأثرا بتغيرات الصادرات التي تهيمن عليها المحروقات محققا أدنى مستوياته سنة 2015 حيث سجل عجزا بـ18.08 مليار دولار، عرف الدينار تذبذبا وتدهورا كبيرا خلال هذه الفترة.

من خلال ما سبق نلاحظ عدم وجود استجابة واضحة لرصيد الميزان التجاري نحو التغيرات في سعر الصرف، والنتيجة بدورها عن عدم استجابة الصادرات والواردات تجاه هذه التغيرات وذلك بسبب عدم مرونة كل من العرض المحلي للصادرات والطلب المحلي للواردات ، وهيمنة الصادرات النفطية على هذا الحساب والتي لا تتأثر كثيرا بالتغيرات في سعر الصرف.

الفرع الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على كل من ميزان الخدمات والفوائد والتحويلات

يمثل الجدول التالي تطور أرصدة ميزان الخدمات والفوائد والتحويلات خلال الفترة (1990-2015).

الجدول رقم(8): تطور أرصدة ميزان الخدمات والفوائد والتحويلات خلال الفترة (1990-2015)

دولار/دينار ومليارات الدولارات

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
صافي خدمات غير العوامل	1.2-	1.35-	1.1-	1-	1.2-	1.3-	1.4-	1.08-	1.5-	1.84-
دائن	0.51	0.42	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	1.07	0.74	0.72
مدين	1.71-	1.77-	1.8-	1.6-	1.9-	2-	2.2-	2.15-	2.24-	2.56-
صافي دخل العوامل	2.09-	2.21-	2.2-	1.8-	1.7-	2.2-	2.4-	2.22-	2-	2.29-
دائن	0.07	0.07	0.1	0.2	0.1	0.1	0.2	0.26	0.37	0.22
مدين	-	-	-	-	1.84-	2.31-	2.56-	2.47-	2.37-	2.51-
مدفوعات	2.16-	2.29-	2.4	1.9-	1.8-	1.3-	2.6-	2.11-	1.95-	-

										الفوائد
0.79	1.09	1.06	0.9	1.1	1.4	1.1	1.4	1.29	1.53	صافي التحويلات
66.6	58.74	57.7	54.74	47.66	36.05	23.4	21.8	18.5	9	سعر الصرف دج/\$
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
8.69-	7.59-	4.09-	2.2-	2.27-	2.01-	1.35-	1.18-	1.53-	1.45-	صافي خدمات غير العوامل
2.99	3.49	2.84	2.58	2.51	1.85	1.57	1.3	0.91	0.91	دائن
-	-	6.93-	4.78-	4.87-	3.86-	2.92-	2.48-	2.44-	2.36-	مدين
11.68	11.08									
-1.31	-1.34	-1.82	-4.52	-5.08	-3.6	-2.70	-2.23	-1.69	-2.71	صافي دخل العوامل
4.74	5.13	3.82	2.42	1.43	0.99	0.76	0.68	0.85	0.38	دائن
-6.05	-6.47	-5.64	-6.94	-6.51	-4.59	-3.46	-2.91	-2.54	-3.09	مدين
0.17-	0.19-	0.23-	0.76-	1.03-	1.29-	1.18-	-	-	-	مدفوعات الفوائد
2.63	2.78	2.22	1.61	2.06	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79	صافي التحويلات
72.4	64.56	69.36	72.64	73.35	72.6	77.39	97.68	77.26	75.25	سعر الصرف دج/\$
										البيان
				2015	2014	2013	2012	2011	2010	صافي خدمات غير العوامل
				7.522-	8.141-	6.998-	7.006-	-	8.33-	
								8.805		
				3.482	3.555	3.778	3.822	3.745	3.57	دائن
				-	-	-	-	-	11.9-	مدين
				11.004	11.696	10.776	10.828	12.55		
				4.435-	4.814-	4.521-	3.906-	-	-0.36	صافي دخل العوامل
								2.039		
				2.192	3.232	3.548	3.733	4.453	4.6	دائن
				6.627-	8.046-	8.069-	7.639-	-	-4.96	مدين
								6.492		

مدفوعات الفوائد	0.11-	-	0.134-	0.067-	0.045-	0.124-
صافي التحويلات	2.65	2.651	3.163	2.792	3.219	2.564
سعر الصرف دج/\$	74.4	72.85	75.55	79.38	80.56	

المصدر : من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

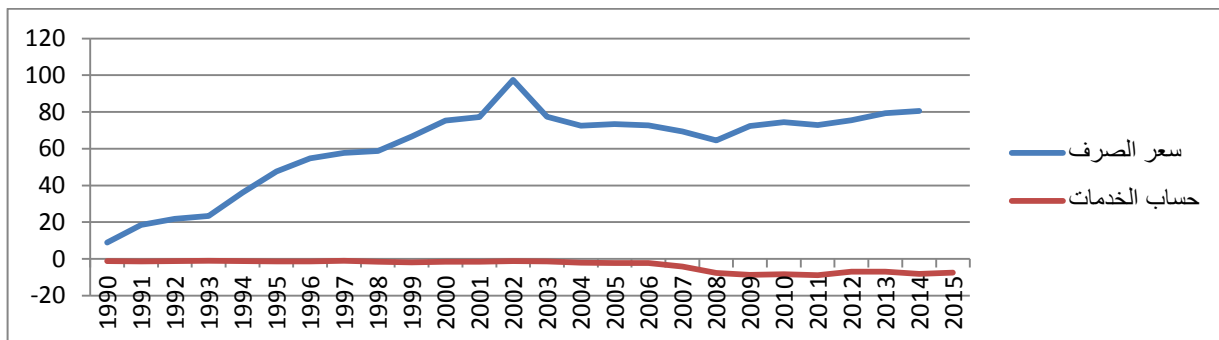
سعر الصرف (دينار/دولار): عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015، 2016، ص86.

أرصدة ميزان الخدمات والفوائد والتحويلات: من 1990 إلى 2010: Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, statistique de la balance des paiements, hors série , 2012, p86-88.

من 2011 إلى 2015: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص65.

أولاً: تحليل ميزان الخدمات: شهد الدينار الجزائري عدة تغيرات في قيمته منها ما كان مقصودا كالتخفيضات المتتالية سنوات التسعينيات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، ومنها غير لك ، أي نتيجة لمتغيرات خارجية، والشكل الموالي يوضح تغيرات سعر الصرف وتطور رصيد ميزان الخدمات ، ونشير إلى أن الأثر المرجو من انخفاض قيمة العملة على ميزان الخدمات يتمثل في تحسن رصيده وذلك بتحسن الخدمات المصدرة ، والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف العملة.

الشكل رقم (14): تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رصيد حساب الخدمات خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على الجدول رقم (8)

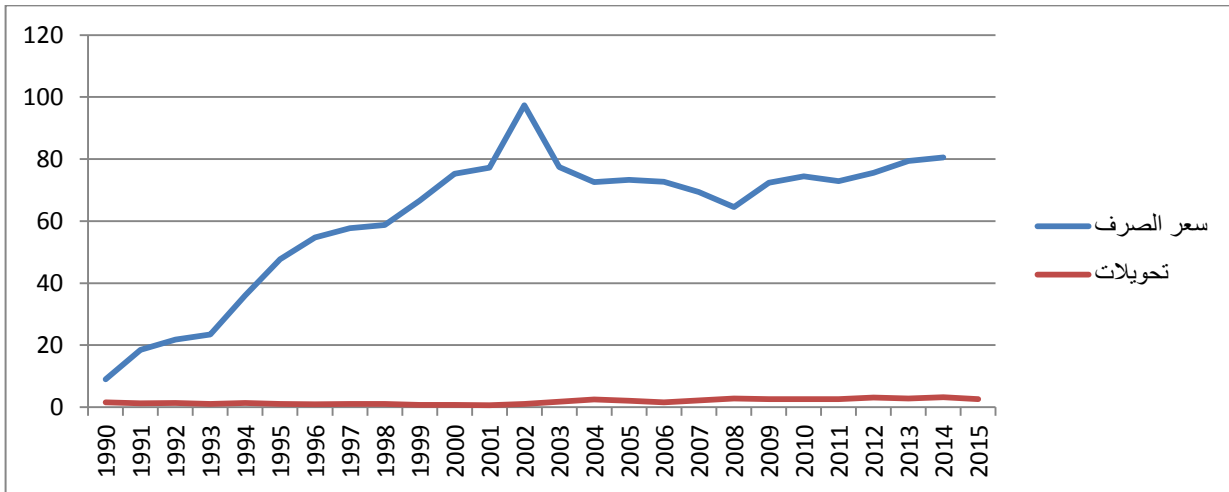
من خلال الشكل نلاحظ أن ميزان الخدمات عرف رصيذا سالبا طيلة فترة الدراسة، متذبذبا من سنة لأخرى، وقد حافظ على مستواه طيلة سنوات التسعينات بمتوسط عجز يقدر بـ3.4 مليار دولار وذلك رغم التخفيضات المتتالية خلال هذه السنوات .

أما في سنوات 2000-2015 عرف الدينار الجزائري تحسن منذ تخفيض 2002 استمر إلى غاية 2008 ، لكنه بعد ذلك شهد تراجعا كبيرا حيث بلغ سنة 2014م 80.56 دينار/دولار، إلى أن رصيذ ميزان الخدمات استمر في الانخفاض خلال هذه الفترة .

إن التطور الذي ميز حساب الخدمات عرف منحنا متدنيا طيلة فترة الدراسة رغم التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري صعودا وهبوطا مقابل الدولار الأمريكي، ولم يتضح الانعكاس الجلي للتغير في قيمة الدينار على هذا الحساب، وبالتالي فإن التجارة غير المنظورة (الخدمات) أظهرت عدم مرونة تجاه التغير في سعر صرف الدينار الجزائري ، وهذا ما يوضح عدم اهتمام السلطات بهذا القطاع .

ثانيا: تحليل التحويلات

الشكل رقم (15): تغيرات الدينار الجزائري مقابل التحويلات خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(8)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ميزان التحويلات من جانب واحد عرف أرصدة موجبة طيلة فترة الدراسة ، إلى أنه عرف وضع متذبذب في تطوراته ، رغم التخفيضات المتتالية التي عرفها سعر صرف

الدينار الجزائري ، حيث سجلت سنوات التسعينات وإلى غاية 2001 معدلات تغير سالبة تفسر التدهور الذي عرفه رصيد التحويلات خلالها، كما شهدت السنوات التي أعقبها ، وضعا متذبذبا لهذا الحساب أهم ما ميزه معدل تغير موجب ، وهو ما يفسر التحسن في قيمة رصيد التحويلات، ما يدل على عدم استجابة رصيد حساب التحويلات للتغيرات في سعر الصرف.

ولإشارة فإن جانب هام من التحويلات لا يتأثر في كثير من الأحيان بمستوى سعر صرف العملة خاصة ما يتعلق بتحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن بسبب العراقيل التي تواجههم عند تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية ، وهو ما يدفعهم إلى التوجه نحو السوق الموازية لما توفره لهم من مزايا كسهولة التحويل ومستوى أعلى لسعر الصرف.

الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات سعر الصرف على رصيد الحساب الجاري إجمالا

يرتبط انعكاس تغير سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري، بانعكاس هذا التغير على مختلف البنود المكونة له ، والتي أشرنا إليها فيما سبق.

ومن خلال توضيح التغيرات والتطورات التي شهدتها مكونات الحساب الجاري نتيجة لتغير سعر صرف الدينار الجزائري، والتي أظهر بعضها عدم مرونة لهذه التغيرات على خلاف ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية، وهذه النتائج أثرت بشكل كبير على هذا الانعكاس المرجو بالنسبة للحساب الجاري ، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (9): تطور رصيد الميزان الجاري وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-1990-

2015 دولار/دينار ومليارات الدولارات

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان العمليات الجارية	1.35	2.39	1.3	0.8	1.8-	2.8-	1.2	3.45	1.12-	0.02
سعر الصرف دج/\$	9	18.5	21.8	23.4	36.05	47.66	54.74	57.7	58.74	66.6
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

0.41	34.45	30.54	28.95	21.18	11.12	8.84	4.36	7.06	8.93	ميزان العمليات الجارية
72.4	64.56	69.36	72.64	73.35	72.6	77.39	97.68	77.26	75.25	سعر الصرف دج/\$
				2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
				-	-	1.153	12.418	17.766	12.16	ميزان العمليات الجارية
				27.476	9.277					
					80.56	79.38	75.55	72.85	74.4	سعر الصرف دج/\$

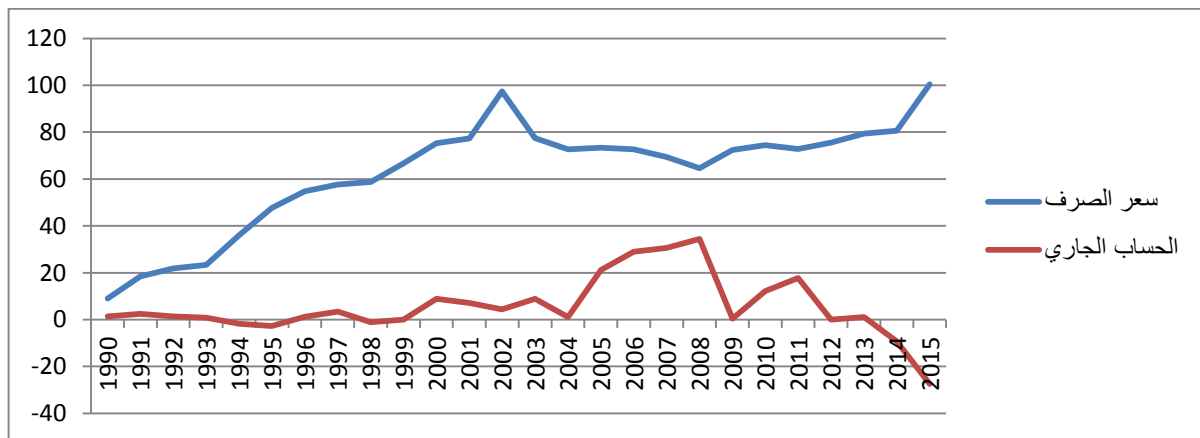
المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

سعر الصرف (دينار/دولار): عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مراح- ورقلة، 2015، 2016، ص86.

Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, statistique de : 1990 إلى 2010: ميزان العمليات الجارية: من 1990 إلى 2010: la balance des paiements, hors série , 2012,p86-88.

من 2011 إلى 2015: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص65.

الشكل رقم(16): تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور الحساب الجاري خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (9)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن المنحنى الذي اتخذه رصيد الحساب الجاري منذ سنة 1990 إلى غاية 2002 شهد تذبذبا رغم التخفيضات المتتالية و التدهور الذي عرفه الدينار الجزائري خلال هذه الفترة، ثم شهد هذا الحساب انتعاشا ما بين سنتي 2003 و 2008 أين عرف الدينار الجزائري تذبذبا في قيمته مقابل الدولار الأمريكي ، حيث اتبع الحساب الجاري منحنا لم تبدو عليه استجابة لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري صعودا ونزولا.

والملاحظ أن رصيد الحساب الجاري يتغير تبعا لتغير صادرات المحروقات طيلة فترة الدراسة عدى سنوات 2010 و 2011 أين شهد تحسنا طفيفا، وهذه التبعية تجعل الاقتصاد الجزائري في وضعية غير مريحة، واتضح ذلك خاصة في نهاية الفترة حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2015 مسجلا عجزا قدر بـ 27.47 مليار دولار، وهو ما يقودنا إلى استنتاج أن الاقتصاد الجزائري لا يتوفر على بدائل تحد من هذا العجز على المدى القصير ، سوى تأمل تحسن أسعار المحروقات، وذلك يعود إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وقطاع الخدمات.

كما أن الطلب المتنامي للواردات الجزائرية التي تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر نسبة منه بنسبة فاقت 50% تسبب هو الآخر في استنزاف احتياطات الصرف بسبب دفع فواتير الواردات بالأورو، بينما تتلقى مداخل الصادرات بالدولار الذي ارتبطت به سوق النفط، حيث أن التذبذب بين العملتين لم يكن في صالح الجزائر .

تمثل المحروقات النسبة المهيمنة على صادرات الجزائر بأكثر من 96% ، وهو ما يجعل أثر تغير أسعارها جليا على الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري، ولأن أسعار المحروقات تخضع لمتغيرات خارجية في السوق الدولية، وبالتالي استحالة التحكم بها من قبل السلطات الجزائرية ، فإن الحساب الجاري لا يستجيب لتقلبات سعر الصرف.

ومما سبق نخلص إلى أن التغيرات التي طرأت على رصيد الحساب الجاري للجزائر لم تكن نتيجة تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بل نتيجة لعوامل أخرى، وبالتالي فإن رصيد الحساب الجاري غير مرن لتغير سعر الصرف، وهذا يعني أن عملية التخفيض التي اجريت على قيمة الدينار الجزائري والتغيرات التي تلتها ثبت عدم نجاعتها في تحسين رصيد الحساب الجاري خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حساب رأس المال

يمثل حساب رأس المال الجزء الثاني من الميزان الكلي إلى أن أرصدته تبقى ضعيفة مقارنة بالحساب الجاري ، وفيما يلي عرض مختصر لتطور عناصر هذا الحساب مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة 1990-2015.

الفرع الأول: انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تحليل انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(10): تطور حساب الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2015.

دولار/دينار ومليارات الدولارات

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
0.46	0.47	0.26	0.3	0.00	0.00	0.00	0.00	0.08-	0.04-	الاستثمار المباشر (صافي)
66.6	58.74	57.7	54.74	47.66	36.05	23.4	21.8	18.5	9	سعر الصرف دج/\$
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
2.54	2.33	1.37	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	الاستثمار المباشر (صافي)
72.4	64.56	69.36	72.64	73.35	72.6	77.39	97.68	77.26	75.25	سعر الصرف دج/\$
				2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
				0.691-	1.525	1.961	1.541	2.045	3.47	الاستثمار المباشر (صافي)
				سعر	80.56	79.38	75.55	72.85	74.4	سعر الصرف

دج/\$							
الصراف							
دج/\$							

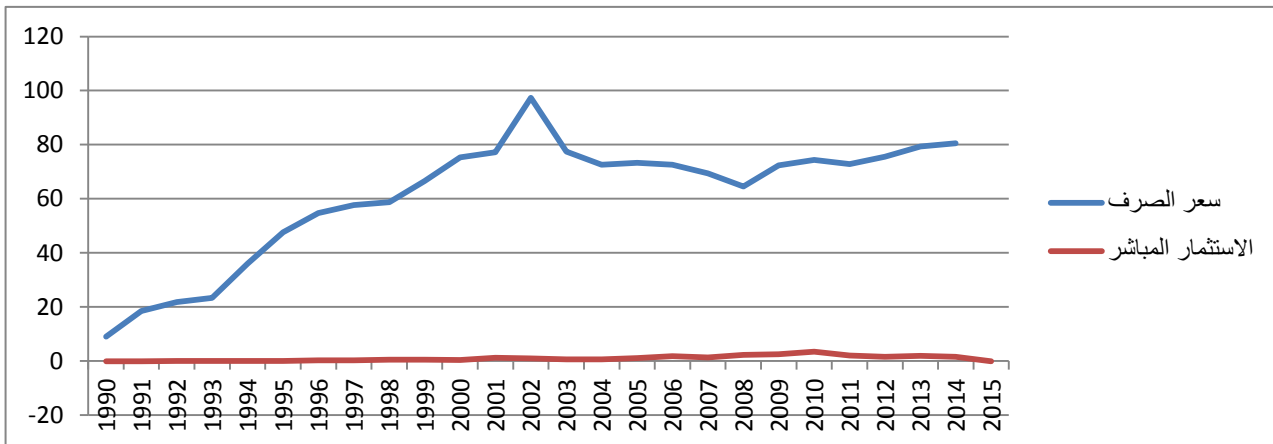
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

سعر الصرف (دينار/دولار): عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015، 2016، ص86.

الاستثمار المباشر (صافي): من 1990 إلى 2010: Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, statistique de la balance des paiements, hors série , 2012,p86-88.

من 2011 إلى 2015: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص65.

الشكل رقم(17): تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 10

نلاحظ من خلال الشكل أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر قد حقق مستويات منخفضة جدا خلال سنوات التسعينات، حيث سجل عجزا خلال سنتي 1990 و 1991 ، تلاهما رصيد معدوم طيلة الأربع سنوات الموالية 1992-1995، ليسجل فائضا في السنوات الأربع الموالية 1996-1999 بمتوسط 0.37 مليار دولار فقط. و تعد هذه الأرقام المسجلة ضعيفة جدا بالنظر إلى حجم الإجراءات و التحفيزات التي قامت بها السلطات الجزائرية من أجل استقطاب رأس المال الأجنبي المباشر، فبالرغم من التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري لم يتجاوز هذا الرصيد 0.5 كحد أقصى، والسبب في ذلك يرجع إلى

تدهور الوضع الأمني ، مع العلم أن وجهته (الاستثمار الأجنبي المباشر) كانت تتركز دائما على قطاع المحروقات.

لكن هذا الرصيد عرف إنتعاشا قدره 1.18 مليار دولار سنة 2001، محققا تطورا بنسبة 180% مقارنة بالسنة السابقة، والتي كانت مرفوقة باستقرار الوضع الأمني، ثم سجل هذا الرصيد قيمة 0.97 مليار دولار في عام 2002 و 0.62 في كل من سنة 2003 و 2004 محققا تراجعا بنسبة 17.79% و 47.45% مقارنة بسنة 2001 ، وهذا دليل على التشبع النسبي الذي شهدته القطاعات مضمونة العائد، مؤكدا بذلك ضعف المناخ الاستثماري خارج المحروقات .ليتجه إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2011 وذلك بسبب زيادة الاستثمارات في القطاعات المضمونة العائد كقطاع المحروقات وقطاع البناء والاتصالات، ليشهد بعدها منحنا متناقصا ويسجل أول عجز له طيلة فترة الدراسة سنة 2015 برصيد سالب قدر ب0.69 مليار دولار .

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات سعر الصرف على رأس المال العام

يضم هذا الحساب القروض طويلة الأجل المتحصل ، والمدفوعة تجاه العالم الخارجي، ويمكن تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(11): تطور حساب رأسمال العام مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 2015-1990.
دولار/دينار ومليارات الدولارات

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رأس العام (صافي)	0.44-	1.23-	0.1	0.3-	2.4-	3.9-	3.4-	2.51-	1.33-	- 1.97
السحب	6.29	6	6.91	6.52	4.46	3.22	1.82	1.69	1.83	1.08
الاهتلاك	6.73-	7.23-	6.83-	6.85-	7.12-	7.1-	5.2-	4.2-	3.16-	- 3.04
سعر الصرف دج/\$	9	18.5	21.8	23.4	36.05	47.66	54.74	57.7	58.74	66.6
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

1.3	0.47-	0.77-	-	3.05-	2.23-	1.99-	1.32-	1.99-	1.96-	رأسمال العام (صافي)
			11.89							
0.19	0.84	0.51	0.98	1.41	2.12	1.65	1.6	0.91	0.8	السحب
0.89-	1.27-	1.28-	12.87-	4.6-	4.35-	0.03-	2.92-	2.9-	2.76-	الاهتلاك
72.4	64.56	69.36	72.64	73.35	72.6	77.39	97.68	77.26	75.25	سعر الصرف دج/\$
										البيان
				2015	2014	2013	2012	2011	2010	
				-	0.517	-	-	-	0.44	رأسمال العام (صافي)
				0.459		0.384	0.587	1.081		
				0.001	0.748	0.165	0.266	0.067	0.85	السحب
				0.46-	0.23-	0.54-	0.85-	1.14-	0.11-	الاهتلاك
					80.56	79.38	75.55	72.85	74.4	سعر الصرف دج/\$

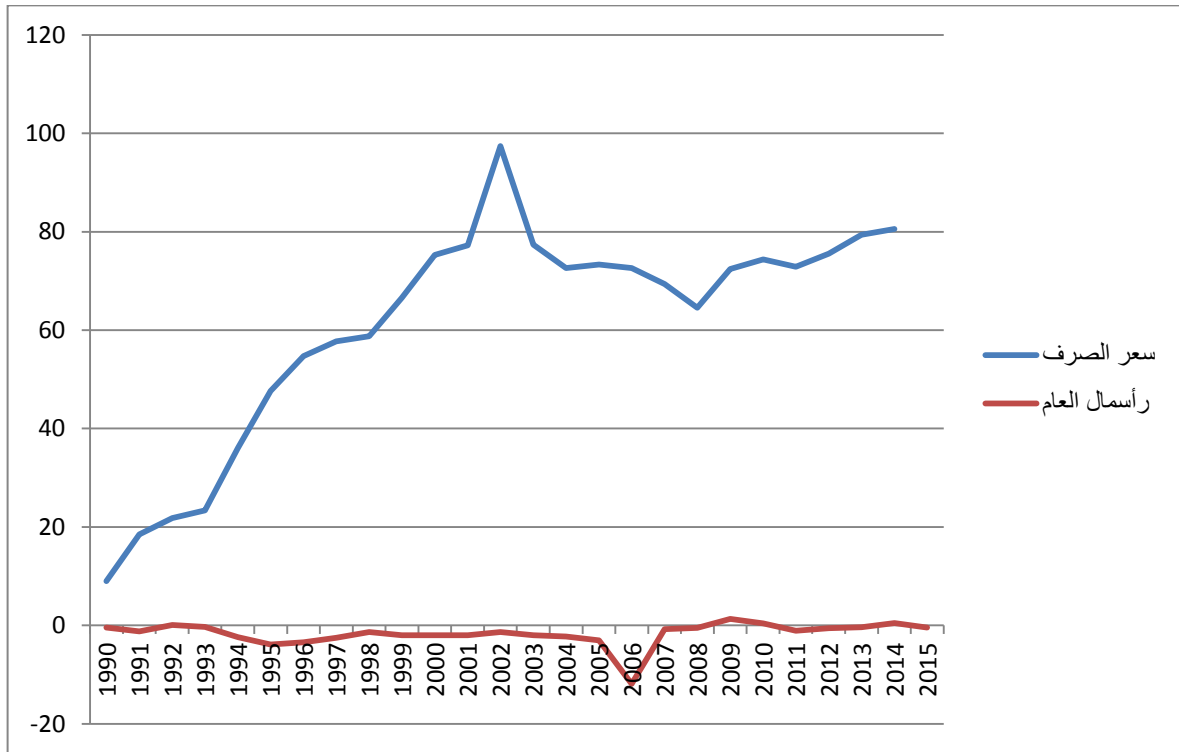
المصدر : من اعداد الطالبية بالاعتماد على

سعر الصرف (دينار/دولار): عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مباح- ورقلة، 2015، 2016، ص86.

Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, statistique de رأسمال العام (صافي): من 1990 إلى 2010 : la balance des paiements, hors série , 2012,p86-88.

من 2011 إلى 2015 : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص65.

الشكل رقم(18): تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رأس المال العام خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجول رقم 15

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حساب رأس المال العام حقق رصيذا سالبا طيلة الفترة من 1990 إلى غاية 2008 عدا سنة 1992 أين سجل فائضا ب0.1 مليار دولار، وهذا دليل على أن الجزائر ركزت خلال هذه الفترة على سداد قيمة القروض الخارجية ، ونلاحظ أن أكبر عجز سجله هذا الرصيد كان في سنة 2006 حيث قدر ب11.89 مليار دولار تحت تأثير التسديد المسبق للدين الخارجي بمبلغ 10.93 مليار دولار، وجاء هذا في إطار تعزيز فكرة التحرر من التبعية الخارجية للقروض والتقليل من تكلفتها، بالإضافة إلى انتعاش أسعار النفط وتشديد شروط القرض الخارجي.

وبالمقارنة بين منحنى تطور سعر الصرف ومنحنى تغيرات رأس المال العام نلاحظ عدم وجود علاقة بينهما ، حيث أن سعر صرف الدينار الجزائري شهد منحنى متصاعدا طيلة فترة التسعينات وإلى غاية 2002 بسبب التخفيضات المستمرة التي شهدتها خلال هذه الفترة ، بينما شهد رأس المال العام تذبذبا خلال نفس الفترة، وبينما عرف سعر صرف الدينار خلال الفترة 2002-2015 تقلبات كبيرة نزولا ثم صعودا ، شهدت هذه الفترة تذبذبا بنسب أقل لحساب رأس المال العام.

الفرع الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال

يمكن تحليل الانعكاسات التي خلفتها التغيرات التي طرأت على سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور رصيد حساب رأس المال مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2015 دولار/دينار ومليارات الدولارات

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
2.4-	0.66-	2.29-	3.3-	4.1-	2.5-	0.8-	1.1-	1.89-	1.57-	رصيد حساب رأس المال
0.46	0.47	0.26	0.3	0.00	0.00	0.00	0.00	0.08-	0.04-	الاستثمار المباشر (صافي)
- 1.97	1.33-	2.51-	3.4-	3.9-	2.4-	0.3-	0.1	1.23-	0.44-	رأس العام (صافي)
66.6	58.74	57.7	54.74	47.66	36.05	23.4	21.8	18.5	9	سعر الصرف دج/\$
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
3.45	2.54	0.99-	1.22-	4.24-	1.87-	1.37-	0.71-	0.87-	1.36-	ميزان حساب رأس المال
2.54	2.33	1.37	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	الاستثمار المباشر (صافي)
1.3	0.47-	0.77-	- 11.89	3.05-	2.23-	1.99-	1.32-	1.99-	1.96-	رأس العام (صافي)
72.4	64.56	69.36	72.64	73.35	72.6	77.39	97.68	77.26	75.25	سعر الصرف دج/\$
2015	2014	2013	2012	2011	2010					البيان
- 0.061	3.396	- 1.020	- 0.361	2.375	3.45					حساب رأس المال
- 0.691	1.525	1.961	1.541	2.045	3.47					الاستثمار المباشر (صافي)
- 0.459	0.517	- 0.384	0.587	- 1.081	0.44					رأس العام (صافي)

سعر الصرف د/ج \$	74.4	72.85	75.55	79.38	80.56
---------------------	------	-------	-------	-------	-------

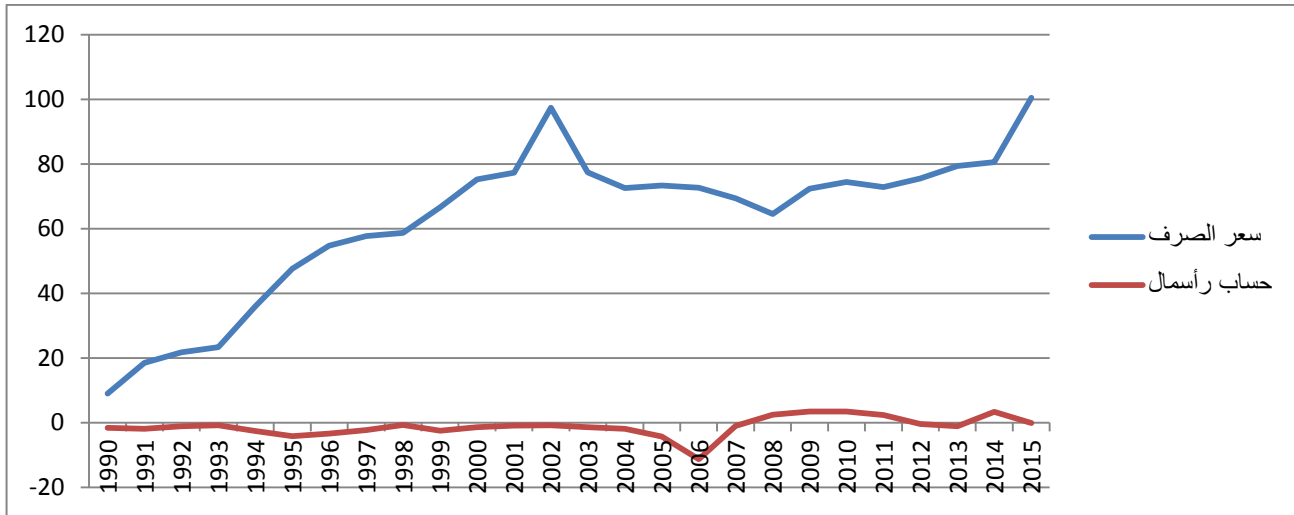
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

سعر الصرف(دينار/دولار): عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015، 2016، ص86.

حساب رأس المال: من 1990 إلى 2011: Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, statistique de la balance des paiements, hors série , 2012,p86-88.

من 2011 إلى 2015: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص65.

الشكل رقم 19: تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رصيد حساب رأسمال خلال الفترة(1990-2015)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 12

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن رصيد حساب رأس المال قد حقق عجزا طلية الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2002، وهذا يعني أن هذا الحساب لم يتأثر بالتخفيضات المتتالية لسعر الصرف خلال تلك الفترة ، ويرجع سبب ذلك إلى كون هذا الحساب يتحدد بنسبة كبيرة بحالة رأس المال العام، ويظهر ذلك بوضوح سنة 1995 أين حقق هذا الحساب أكبر عجز له بقيمة 4.1 مليار دولار، ثم عرف هذا العجز انخفاضا تدريجيا إلى أن وصل إلى 0.66 مليار دولار فقط وذلك سنة 1998، وتعود أسباب هذا التحسن إلى انخفاض التدفقات المالية إلى الخارج بفضل الاجراءات التي جندت للحد من هروب رؤوس الأموال وتخفيض قيمة القروض، لكن في سنة 1999 عاود العجز ارتفاعه حيث وصل إلى 2.4 مليار دولار

نتيجة لارتفاع عجز رصيد رأس المال العام بنسبة 48.12%، وواصل هذا الرصيد تبعيته لرصيد رأس المال العام فشهد تقلبات مطابقة له ، حيث أنه سنة 2006 حقق أكبر عجز له طيلة فترة الدراسة متأثراً بالعجز الكبير المحقق في رصيد رأس المال العام.

أما عن انعكاس تقلبات قيمة الدينار على هذا الحساب فلا يوجد له انعكاس واضح ، أولاً لأن تقييم حركة رؤوس الأموال تكون بالدولار، وثانياً لعدم قابلية الدينار للتحويل في المبادلات الدولية ولعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن القدوم للجزائر نظراً للاختلالات الاقتصادية الحاصلة .

المطلب الثالث : انعكاسات تقلبات سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الكلي

يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والتغير في صافي الاحتياطات الرسمية، وفيما يلي سنحاول تحليل تطور هذا الرصيد بناء على الجدول والشكل البياني التاليين لقيم الرصيد الاجمالي و رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف لمعرفة أثر تقلبات العملة على هذا الرصيد.

الجدول رقم 13: تطور رصيد الميزان الكلي مقابل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2015 دولار/دينار ومليارات الدولارات

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الميزان التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	0.3-	0.2	4.1	5.69	1.28	3.36
رصيد حساب رأس المال	1.57-	1.89-	1.1-	0.8-	2.5-	4.1-	3.3-	2.29-	0.66-	2.4-
الميزان الكلي	0.22-	0.5	0.2	0.00	4.4-	6.3	2.1	1.16-	1.78-	- 2.83
سعر الصرف دج/\$	9	18.5	21.8	23.4	36.05	47.66	54.74	57.7	58.74	66.6
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ميزان العمليات الجارية	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41

3.45	2.54	0.99-	1.22-	4.24-	1.87-	1.37-	0.71-	0.87-	1.36-	ميزان حساب رأس المال
3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	8.99	6.86	3.65	6.19	7.57	الميزان الكلي
72.4	64.56	69.36	72.64	73.35	72.6	77.39	97.68	77.26	75.25	سعر الصرف دج/\$
										البيان
				2015	2014	2013	2012	2011	2010	ميزان العمليات الجارية
				-	-	1.153	12.418	17.766	12.16	
				27.476	9.277					
				0.061-	3.396	-	0.361-	2.375	3.45	حساب رأس المال
						1.020				
				-	-	0.133	12.057	20.141	15.58	الميزان الكلي
				27.537	5.881					
				100.46	80.56	79.38	75.55	72.85	74.4	سعر الصرف دج/\$

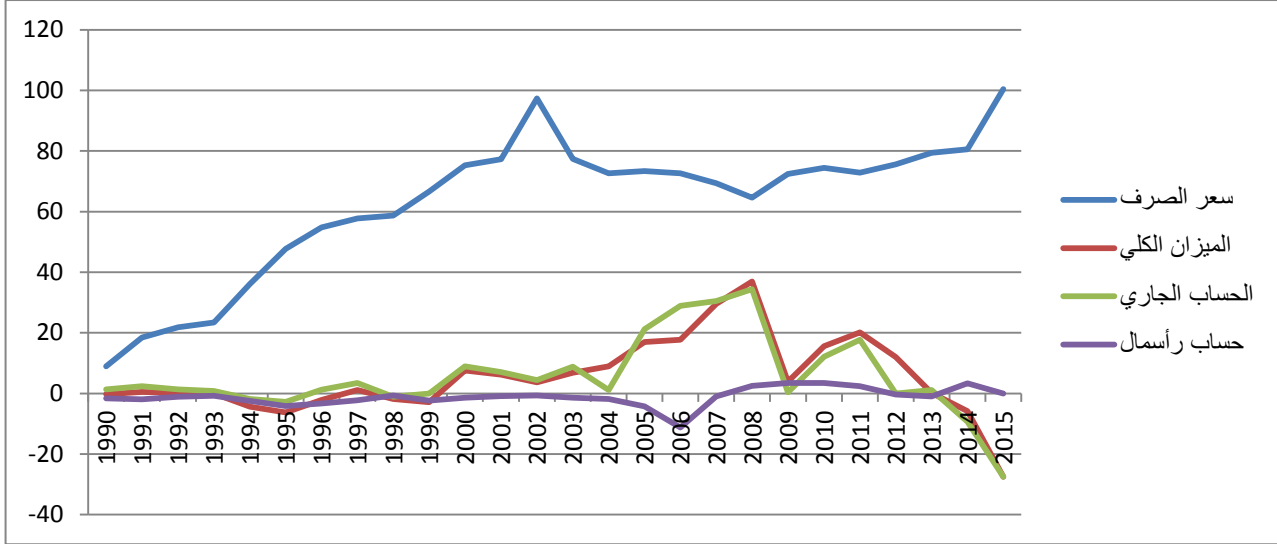
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على

سعر الصرف (دينار/دولار): عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مباح- ورقلة، 2015، 2016، ص86.

الميزان الكلي: من 1990 إلى 2010: Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, statistique de la balance des paiements, hors série , 2012,p86-88.

من 2011 إلى 2015: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص65.

الشكل رقم 20: تغيرات الدينار الجزائري مقابل تطور رصيد الميزان الكلي خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 13

من خلال الشكل أعلاه يظهر لنا بوضوح عدم وجود علاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات ، ففي جل مراحل ارتفاع سعر الصرف كان هذا الرصيد متذبذبا بين الصعود و النزول متأثرا برصيد الميزان التجاري ، أما في السنوات 1993، 1995 و 1996 حيث انخفض بقيمة أكبر فالسبب يرجع للرصيد السالب المحقق في حساب رأس المال، ليحقق رصيد ميزان المدفوعات بعدها فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار سنة 1997 التي شهدت ارتفاعا محسوسا في أسعار النفط، ليعود الميزان إلى حالة العجز من جديد في سنتي 1998 و 1999 بقيمة 1.73 و 2.38 مليار دولار بسبب الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط ، ليحقق فائضا في سنة 2000 بقيمة 7.57 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط، لينخفض هذا الفائض في سنتي 2001 و 2002 مسجلا 6.19 و 3.66 مليار دولار على التوالي، وهذا بسبب تراجع الفائض في الميزان الجاري خلال هاتين السنتين، وتزامن هذا مع انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة الواردات الجزائرية ، ليحقق بعد ذلك فائضا مستمرا إلى غاية سنة 2008، والفضل في ذلك يرجع إلى انتعاش أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني، لكن هذا الفائض تقلص بشكل كبير في السنة الموالية بسبب الأثر الكبير الذي خلفته الصدمة الخارجية سنة 2009، ليرتفع الفائض مجددا في السنتين المواليتين بفضل تعزيز أسعار النفط ، وابتداء من 2012 شهد رصيد

ميزان المدفوعات تراجعاً بسبب تراجع أسعار النفط وارتفاع مستوى الواردات ، حيث سجل الميزان سنة 2014 أول عجز له بعد 15 سنة من الفوائض بقيمة 5.88مليار دولار، وتفاقم هذا العجز سنة 2015 ليبلغ 27.53، بسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط بالإضافة إلى الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات.

ومن هنا وبناء على التحاليل السابقة لانعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري وحساب رأس المال والتي أظهرت عدم مرونتها لتلك التغيرات ، نستنتج أن الرصيد الإجمالي كذلك لم يظهر عليه انعكاس يعتد به تجاه التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري ، وإنما يرجع العجز والفائض فيه إلى وضعية بنوده وبالأخص الحساب الجاري الذي يتأثر بالدرجة الأكبر بالتغيرات في أسعار النفط.

وهذه التطورات في وضعية ميزان المدفوعات تبين أن الاقتصاد الجزائري مازال يعيش مشكلة الاتكال على قطاع المحروقات والذي ليس للجزائر سلطان في التحكم في أسعاره ولا حتى في الكمية المصدرة منه.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- المشكل الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري هو ضعف الصادرات خارج المحروقات ،اعتماده المفرط على عائداتها، وها معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية.
- عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن.
- نظرا للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية بالعملات الأجنبية، وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء (الموازي) للصرف تظهر شيئا فشيئا ابتداء من سنة 1974.
- بدأت الجزائر العمل بسياسة الرقابة على الصرف بهدف حماية الاقتصاد الوطني ، والوقاية من هروب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى وضع قيود على التجارة الخارجية وخاصة الواردات من أجل تقليص العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات بعد خروج المستعمر.
- شروط نجاح سياسة التخفيض في قيمة الدينار لزيادة الصادرات والحد من الواردات كانت غائبة تماما في حالة الاقتصاد الوطني.

الغائمة العامة

1) نتائج الدراسة:

في ضوء ما ورد في الفصول والمباحث تمكنا من رصد مجموعة من النتائج التي اختبرناها من خلال مضمون الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- ✓ يشمل ميزان المدفوعات ثلاث أنواع أساسية من الأرصدة، يحمل كل منها دلالة اقتصادية خاصة.
- ✓ يقوم ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج، فكل عملية اقتصادية مع العالم الخارجي يتم طرحها في شكلين أو وجهين، شكل اقتصادي وشكل نقدي، وهذا ما يضمن للميزان توازنه المحاسبي.
- ✓ يركز التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات على العمليات التلقائية وحدها، فهو يعبر عن الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة.
- ✓ هناك عدة آليات تتبع لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، تنقسم بين آليات السوق وبين إجراءات تتخذها السلطات النقدية.
- ✓ يعتمد التصحيح عن طريق المرونات على التغيرات المترتبة عن تغير سعر صرف العملة، خصوصا من خلال إجراءات تخفيض قيمة العملة والتي تؤثر على المركز التجاري للبلد المعني من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم التأثير على وضع ميزان المدفوعات.
- ✓ يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، كونه يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول.
- ✓ كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي و البلد المحلي.
- ✓ من أهم العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف المناسب طبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بالإضافة إلى السمات الهيكلية للاقتصاد.

- ✓ من عيوب نظام الصرف الثابت أنه يتطلب وجود احتياطات كبيرة من العملة الصعبة للحفاظ قيمة العملة المحلية اتجاه الضغوط السوقية.
- ✓ تعددت التحليل النظرية للآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من ضمنها التوازن الخارجي، وقد برزت مناهج مختلفة لدراسة هذه الآثار.
- ✓ يعتمد منهج المرونات على معيارين حاسمين وهما المرونة السعرية للطلبين الخارجي على الصادرات والداخلي على الواردات. ويكون عادة أثرها في المدى الطويل، ويحتاج هذا المنهج إلى اتباع سياسات نقدية ومالية مرافقة من أجل تفادي الآثار السلبية التي لم يأخذها بعين الاعتبار، وتصحيح الوضعية الاقتصادية.
- ✓ يوجد عدم توافق بين الاختلال في موازين مدفوعات الدول النامية والذي يصنف على أنه اختلال هيكلي، وبين طبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء ظرفي مؤقت.

النتائج التطبيقية:

- ✓ ينتمي القطاع الخارجي للاقتصاد الجزائري بتوزيع سلعي غير متكافئ، جعل الصادرات الجزائرية شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط، وذلك بسبب تمركزها حول مورد واحد هو الصادرات النفطية، مقابل تنوع نسبي للواردات والتي في مجملها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.
- ✓ شهد نظام الصرف في الجزائر عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية.
- ✓ أهم المساوئ التي خلفتها الرقابة الصارمة على سعر صرف الدينار الجزائري هي ازدواجية الصرف بظهور سوق موازية للعمات الأجنبية من أجل تلبية طلبات المتعاملين، وهذا نتيجةً للقيود الشديدة على النقد الأجنبي.
- ✓ التخفيض في قيمة الدينار كان حتميةً أملت ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية.
- ✓ إن أهم شرط لنجاح التخفيض يتمثل في ضرورة تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، ولا تتمتع الصادرات الجزائرية بأي مرونة لسعر الصرف كونها تتشكل في غالبيتها من المحروقات بنسبة لا تقل عن 90%، ومن المعروف أن العرض والطلب على

المحروقات محدد من طرف السوق الدولية ومنظمة الأوبك ، وبالتالي فالجزائر ليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

✓ يتوقف نجاح عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية أيضا على شرط تمتع الطلب المحلي للواردات بمرونة كافية، وهو شرط غير محقق في الجزائر ، ذلك كون الواردات الجزائرية في معظمها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية، فهي بذلك عديمة المرونة لسعر الصرف.

✓ إن الفائض المحقق في الميزان التجاري في أغلب سنوات الدراسة لم يكن له علاقة بوضعية الدينار الجزائري، وإنما ارتبط بتحسين مستوى أسعار النفط، وخير دليل على ذلك العجز الذي تحقق في آخر سنتين من الدراسة (2014 و 2015) عند تدهور أسعار النفط.

✓ عرف حساب رأس المال عجزا في أغلب فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الأموال الموجهة إلى الجزائر ، بالإضافة إلى تسديد ديونها بداية الألفية الثانية، ما انعكس سلبا على رصيد حساب رأس المال، و ليس لرصيد حساب رأس المال علاقة سببية مباشرة بتغيرات سعر الصرف بسبب الرقابة على الصرف وعلى حركة رؤوس الأموال والقيود المفروضة عليها.

✓ يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال، ولأن هذين الرصدين لم يظهر أي استجابة لتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري، فكانت النتيجة أن الرصيد الإجمالي بدوره لم يعكس هذه التقلبات.

(2) اختبار الفرضيات:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار، وكانت

النتيجة كما يلي:

- تمحورت الفرضية الأولى حول مرور سعر الصرف في الجزائر بعدة مراحل بدأً من مرحلة سعر الصرف الثابت ووصولاً إلا القابلية للتعويم، وقد أثبتت الدراسة صحة ذلك، حيث حدد سعر صرف الدينار الجزائري في مرحلة التثبيت ب180مغ من الذهب الخالص، وبعد التخلي عن الأسعار الثابتة وعن اتفاقية بروتين وودز ظهر معدل مرن للصرف وكانت قيمة الدينار تحدد على أساس سلة من العملات، وبعد هذه المرحلة أعلنت السلطات النقدية عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار الجزائري، وفي هذا الصدد قام بنك الجزائر بإنشاء سوق صرف بين البنوك يتحدد سعر الصرف فيه على أساس العرض والطلب.

- في حين افترضت الفرضية الثانية أن الهدف من إحداث تغييرات في سياسات وأنظمة سعر الصرف لا يكون دائما معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، وهو ما تم التوصل إليه، فبالإضافة إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، نجد أن تحقيق القابلية للتحويل الكاملة للدينار الجزائري والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف كان أيضا من الأهداف التي تسعى سياسة سعر الصرف لتحقيقها.
- أما الفرضية الثالثة والتي تقول بأن ميزان المدفوعات يستجيب لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بحسب اتجاهها، حيث توجد علاقة طردية بينهما، وأن انخفاض قيمة الدينار تؤدي انتعاش رصيد ميزان المدفوعات وبالتالي القضاء على العجز إن وجد وتعزيز الفائض والعكس في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فقد ثبت عدم صحتها، إذ توصلت الدراسة إلى عدم ظهور استجابة على ميزان المدفوعات لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، وأنه لا توجد علاقة بين تلك التقلبات وأرصدة ميزان المدفوعات.
- وعن الفرضية الرابعة والتي اعتبرت أن أداة سعر الصرف أداة فعالة في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات الجزائري، فقد أثبتت هي الأخرى عدم صحتها، إذ يستلزم لتحقيق هذه الأداة هدف معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات بفعالية تحقيق شروط لا يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري، والتي من أهمها مرونة القطاع الإنتاجي.

(3) التوصيات والاقتراحات:

نتيجة لما تم التوصل إليه من دراسة وتحليل، وعلى ضوء لنتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات، موجزة في النقاط التالية:

- العمل على تنشيط سوق الصرف الأجنبي، ومواجهة السوق الموازية بفتح مكاتب الصرف.
- الأخذ بسياسة سعر صرف تناسب ظروف الدولة واقتصادها، والتقليل من تكاليف الإصلاح غير المدروسة، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية.
- انتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير بالدولار.
- ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي.

- البحث عن بديل للصادرات النفطية ، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية.
- الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب بهدف تشجيع وزيادة نسب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- العمل على التقليل من الواردات وبالأخص الغير ضرورية منها، وذلك لحماية الصناعات المحلية وترقية القطاع الخاص.

(4) آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع انعكاسات تقلبات سعر الصرف على وضع ميزان المدفوعات وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري، بدت لنا جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين دراستها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لأبحاث أخرى:

- ❖ ما هي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ❖ ما هي آثار تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- (1) بكري كامل، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- (2) جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- (3) حسين عوض زينت، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.
- (4) حشيش عادل أحمد وشهاب مجدي محمود ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون بلد النشر، 2003.
- (5) الحصري طارق فاروق، الاقتصاد الدولي، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- (6) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- (7) الزبون عطا الله ، التجارة الخارجية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
- (8) ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- (9) شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2007.
- (10) عبدالحميد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية، مصر، 2016.
- (11) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- (12) نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

الأطروحات:

- (1) برياري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011.

- (2) بلحشر عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نفود، بنوك و مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر، 2014.
- (3) درفال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان2011.
- (4) دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها - دراسة حالة الجزائر -** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- (5) زيان بغداد، **تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2013.
- (6) شوقي طارق، **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم المحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
- (7) عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر، 2012.
- (8) عزي خليفة، **سعر الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985-2008) دراسة مقارنة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012.
- (9) لعروق حنان، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

- 10) منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013.
- 11) مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005.

المجلات:

- 1) حميداتو محمد الناصر وشويرفات عبد القادر، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1989-2014، مجلة الباحث، عدد 16، 2016.
- 2) معهد الدراسات المصرفية، أسعار صرف العملات، إضاءات، العدد الثاني عشر، الكويت، يوليو 2011.

التقارير:

- 1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016.
- 2) بنورة شعيب وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011.
- 3) حمودي علي عبد الرضا، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، بدون سنة النشر.

محاضرات:

- 1) نويرة عمار، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي، السنة الثالثة تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Bulletin Statistique de la banque d'Algerie, statistique de la balance des paiements 1992-2011, hors série, 2012.

- 2) DOMINICK SALVATOR , **ECONOMIE INTERNATIONALE**, édition McGraw-Hill, Paris, 1982.
- 3) RENNANE Rabeh, **L'impact des variations du taux de change sur les comptes de la Balance de Paiements en Algérie :(1999-2008)**, Mémoire de Magister en Sciences Économiques, Option Finance Internationale, Université D'Oran, 2013.

المواقع الالكترونية:

www.bank-of-algeria.dz (1